الفصل الأول
البنية المجتمعية

مقدمـــــــــة:

أصبح من المسلم به فى الأدبيات التربوية منذ عدة عقود القول بأن التعليـــم دالـــة لجملة من المتغيرات المجتمعية، تموج بها ميادين السياسة والاقتصاد والديـــن والثقافـــة وغيرها، وأصبح مشهورا أيضا - فى السياق نفسه - القول بأن التعليم منظومة فرعيـــة من منظومات البنية المجتمعية الكلية، وهذا وذاك مما يتسق مع المنطق، ويقبله العقـــل لأن التحليل الدقيق لعناصر المنظومة التعليمية يظهرنا بما لا يدع مجـــالا للشـــك أنـــها تتصل أوثق ما يكون الاتصال بكل المنظومات المجتمعية، مما يجعلها قابلة للتأثر بـــها والتأثير فيها.

ومن هنا يصبح من غير المقبول، عند دراسة التجربة التعليمية فى مجتمع ما، فـــى أى فترة من فترات التاريخ، أن يقدم الكاتب لقارئه، المنظومة التعليمية وكأنها تعيش فى فراغ معزولة عن سياقاتها المجتمعية، ولو تخيلنا على أسوأ الفروض أن غفـــل كـــاتب عن هذا فقدم حديثه عن التعليم منعزلا، فإنه لا يكون أمينا مع قارئه، لأن شرط الكتابـــة العلمية عامة والكتابة التاريخية خاصة أن تتيح للقارئ فرصة الفهم والتفسير والوقـــوف على العلل والأسباب، وهذا لا يتأتى إلا إذا وضعنا أمام القارئ صورة كلية عامة عـــن السياقات المجتمعية التى تمت فيها التجربة التعليمية.

ونحن نقول "صورة كلية عامة" عن قصد، ذلك أن التفصيل يخرج مؤرخ التعليم عن وظيفته، فضلا عن أنه يمكن أن ينحرف بالقارئ عن الوقوف على العلل والأسباب ذات الصلة الوثيقة بما جرى على الساحة التعليمية. ولعل هذا يفسر للقارئ أننا اخترنا زوايـــا رؤية بعينها، وجوانب بذاتها من مسيرة ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر، هى التى رأينـــا أنها بالفعل كانت ذات أثر فعال فى التجربة التعليمية إن سلبا أو إيجابا.

وقد عانينا كثيرا فى اختيار المادة العلمية التى يمكن أن نبنى بها دراستنا، ذلـــك أن بعض الباحثين إذا كانوا يشيرون إلى ندرة المادة العلمية المتصلة بموضوع دراســـتهم، فإننا على العكس من ذلك، تمثلت الصعوبة الكبرى أمامنا فى وفرة المكتوب عن ثـــورة يوليو سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا بدرجة لم نكن نتصورها، وليس هذا فحســـب، بل ماذا يفعل الباحث عندما يرى هذه الوفرة تتراوح فى تحليلاتها وأحكامها بين أقصـــى

اليمين إلى أقصى اليسار، تماما مثلما تقرأ عن شئ يقول واحد عنه أنه أبيض، ويقو' آخر أنه أسود، أو أمام مشروب يقول واحد أنه مر علقم، وآخر أنه حلو مثل الشهد !

إنها عملية إبحار فى بحر متلاطم الأمواج حقا... فى مناخ عاصف فعلا !!

من الانقلاب إلى الثورة:

فمنذ أن بدأت التباشير الأولى ليوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، كانت كل الدلائل تشير إلى أننا أمام "انقلاب عسكرى"، حيث أن الانقلاب حدث عارض لا يغير نظام الحكم غالبا، وإنما يستبدل شخصية الحكام، ولا يقوم على المشاركة الشعبية، كما أنه يعتمد على سطوة القوة العسكرية، وليس هذا تجنيا منا، فالمحرك الرئيسى لهذا اليوم وهو جمال عبد الناصر قد استخدم لفظ "انقلاب" فى وصف حركة الجيش التى قام بها فكتب: (كيف دبرنا هذا الانقلاب؟) فى عدد أول أكتوبر ١٩٥٢ على صفحات أول مجلة تصدرها الثورة، مجلة (التحرير).

وكان أول كتاب ظهر عن الحدث الكبير، يحمل عنوان (حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر)، حيث ظهر فى أكتوبر ١٩٥٢ (النهضة المصرية) لاقتصادى مرموق كان له دور كبير فى إصدار قانون الإصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢، ألا وهو الدكتور راشد البراوى.

وفى حديثه إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية، مساء ٢٥ نوفمبر ١٩٦١، قال عبد الناصر (ص١٠): "لم يكن فى خاطرنا بأى حال من الأحوال أن نحكم، ولكننا كنا نعبر عن أمل الشعب فى القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم القصور وحكم الحاشية، وحكم السفارات الأجنبية، وحكم أعوان الاستعمار.. ".

ومن هنا فقد شاعت تسميتها بـ "الحركة المباركة" و"العهد الجديد" و"النهضة المباركة"، ولم تستخدم كلمة "ثورة". لقد كان ثوار يوليو يستهدفون فى البداية القيام بانقلاب محدود لإسقاط حاكم هو فاروق مع إجراء بعض التطهير والإصلاح فى الحياة السياسية، مع الا حتفاظ بنظام الحكم السابق الذى أرساه دستور سنة ١٩٢٣ (عبد العظيم رمضان، ص ١٢).

ومما يذكر أن رئيس مجلس قيادة الثورة فى ذلك الحين، وهو اللواء محمد نجيب، كان يظهر كراهيته لكلمة "الثورة"، ويفضل عليها كلمة "النهضة"، بل لقد أعلن "محاربة كل شئ يرمى إلى تغيير فجائى أو غير فجائى بقدر المستطاع"، كما كتبت جريدة المصرى فى ٥٢/١١/١٢. لكن هذا قد أثار طه حسين فكتب فى مجلة التحرير (أول

ديسمبر ٥٢) عن (روح الثورة) انتقد فيه محمد نجيب، وأكد أن كلمة الثورة أدق معنى وأصدق دلالة وأجود تصويرا للحياة التى نحياها منذ شهور.

ولم تدرك الصحافة أن مصر تشهد بداية ثورة، فكانت عناوين جريدة (المصرى): "على ماهر يؤلف الوزارة الجديدة. اللواء محمد نجيب بك يقود حركة عسكرية مفاجئة. القائمون بالحركة يقبضون على الفريق حسين فريد بك. مظاهرات عسكرية بالدبابات والطائرات فى الشوارع والميادين. احتلال الإذاعة ومكاتب ماركونى".

وقال محمد نجيب لمندوب جريدة الأهرام: "سنتهتى هذه الحركة بعد أن يتم تأليف الوزارة" ! (محسن محمد، ص ١٣٥).

ونقرأ البيان الأول الذى أذيع صباح أول يوم فنجده بعد أن يشير إلى ما كان من فساد وخيانة: "... وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم"، فضلا عن الإشارة إلى اعتقال بعض قادة الجيش السابقين وتطمين الأجانب، والتشديد على التزام السكينة والهدوء، وهكذا بدا الأمر وكأنه بالفعل مجرد حركة لتطهير الجيش !! (أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٢٠٧).

لكن عبد اللطيف البغدادى، عضو مجلس قيادة الثورة، كتب فى مذكراته (ج١، ص ٤٩) أنهم كانوا قد وضعوا خطة "الانقلاب" من مراحل ثلاث: الأولى، العمل على السيطرة على القوات المسلحة، الثانية: السيطرة على جهاز الحكومة المدنى، الثالثة، التخلص من الملك فاروق.

ولعل هذا ما دفع المستعرب السوفيتى "كوفتونوفيتش" إلى أن يكتب (ص ١١٥) مؤكدا أن أحد ملامح انقلاب ٢٣ يوليو أنه كان عسكريا صرفا، ولم يجذب المشاركين فيه أيا من الأحزاب أو التنظيمات السياسية القائمة آنذاك إلى مجرى الأحداث، إذا استثنينا المشاركة غير المباشرة لبعض أعضاء التنظيم الماركسى (حدتو)، والإخوان المسلمين. وأكثر من ذلك فقد كان انقلاب ضباط وحسب. أما الجنود وصف الضباط فلم يسع أحد لتفسير أهداف ومهام تنظيم الضباط الأحرار لهم. وحتى أثناء التحرك المسلح، كان الجنود المشاركون مشاركة مباشرة فى الأحداث ينفذون بلا وعى أوامر ضباطهم الذين كانوا يثقون - بشكل عام - فى وطنيتهم ويؤمنون بهم.

وهكذا قام الضباط الأحرار بانقلاب عسكرى، كان الأمل ضعيفا فى نجاحه، ثم فرضوا مطالبهم العسكرية، فاستجيب لهم، فإذا بهم يطالبون الملك بالتخلص من أعوانه وحاشيته الفاسدة، فلم يتردد الملك فى تنفيذ طلباتهم، فإذا بهم يطالبون برحيله وتنازله

عن العرش، فلم يتردد مرة أخرى فى الاستجابة لهم... وهكذا، نمت حركة الجيش وكبرت وكسبت أرضا بعد أخرى، إلى أن تمكنت تماما من السلطة فتحولت إلى ثورة واتجهت لقلب المجتمع (عادل حمودة، ص ٧٧).

لكن كان هناك تناقض يصعب تجاهله، فالجيوش، فيما يؤكد منظر الثورة محمد حسنين هيكل (أزمة المثقفين، ص ٣٩) ليست بالطبيعة طليعة الثورات، إذ الجيوش بالطبيعة هى حماية الأمر الواقع، بينما الثورة، بالطبيعة، هى محاولة تغيير الأمر الواقع، مما يشير إلى ترجيح حدوث صدام بين الإثنين.

ويحل هيكل هذا التناقض بالتنبيه إلى أن الطليعة التى تحركت من الجيش، لم تتحرك بحكم وجودها فى صفوفه، وإنما تحركت بحكم إحساسها وتجاوبها مع إحساس الجماهير، مما حتم على هذه الطليعة أن تخرج من صفوف الجيش وأن تمتزج بالجماهير، وأن تمضى فى التعبير عن مطالبها وأن تبدأ العمل الثورى تحقيقا لهذه المطالب (أزمة المثقفين، ص ٢٧).

والحق أن كل حركة ثورية تمر عادة بمرحلتين: مرحلة التمرد، بمعنى رفض الأمر الواقع من دون أن يكون هناك بديل، ثم مرحلة الثورة بمعنى رفض الأمر الواقع مع وجود البديل لإحلاله محل الأمر الواقع المرفوض (فؤاد مطر، ص ١٢٠)، وكانت حركة الضباط فى البداية نوعا من أنواع التمرد، جماعة ترفض الأمر الواقع، ولدى أفرادها تصور متمثل فى ستة مبادئ، لكن هذه المبادئ لم تكن تشكل منهجا عقائديا، إنما كانت نوعا من الآمال.

ولقد قامت ثورة يوليو من دون أن يكون هنالك وضوح كاف بالنسبة إلى الوضع الطبقى فى مصر، والثورة فى معناها الحقيقى هى نقل الثروة والسلطة إلى أوسع الجماهير، ولكى يتم تنفيذ ذلك يجب أن يكون الواقع واضحا، ولم يكن هذا الواقع واضحا لعبد الناصر، حتى قيام حرب السويس فهيأت الظروف للزعيم أن يقف على بعض الحقائق المهمة عن التركيبة الغريبة للمجتمع المصرى.

ويحدد فؤاد مرسى مراحل مرت بها حركة الضباط حتى استوت على عودها ثورة (أحمد حمروش: ثورة يوليو وعقل مصر، ص ١٣٦)، أول هذه المراحل هى التى بدأت بطبيعة الحال من ٢٣ يوليو ٥٢ إلى توقيع اتفاقية الجلاء ٥٤، وهى مرحلة كان المنطق السائد فيها هو تصفية الاستعمار، والمرحلة الثانية تميزت بدخول الثورة فى معركتها ضد حلف بغداد من أواخر ٥٤، ثم مؤتمر باندونج ٥٥، واشتداد المعركة مع الاستعمار حتى تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثى ٥٦، ثم بدأت المرحلة الثالثة حيث

تم التركيز على البناء الاقتصادى والاجتماعى، وقامت الوحدة مع سوريا، وفى عام ٦١، حيث حركة التأميمات الكبرى، بدأت مرحلة رابعة هى مرحلة التحولات الاجتماعية، وإن اقترنت بحركة الانفصال عن سوريا، لكن هزيمة يونيو ٦٧ تفتح الباب لمرحلة تحويل الجهود لإعادة تكوين القوات المسلحة.

لكن هيكل ينظر إلى تحولات الثورة من زاوية مهمة لا يتحرج من تسميتها "بتأميم الصراع الطبقى"، وكانت عناصر التجربة فى هذا الشأن (فؤاد مطر، ص ٥٢):

١- سلطة وطنية تقدمية.

٢- هذه السلطة تقوم باسترداد كل المصالح الوطنية المهوبة للاستغلال الأجنبى (قناة السويس - البنوك - شركات التأمين - التجارة الخارجية... إلخ).

٣- تتجه هذه السلطة بعد ذلك إلى تصفية مواقع الامتيازات الطبقية التى تراكمت فى ملكية الأراضى الزراعية، وفى ملكية الشركات الصناعية والتجارية التى تعيش على الحماية الجمركية وبألاعيب التحايل على القانون، وفى ملكية الأراضى العقارية.

٤- أن السلطة الوطنية راحت تندفع بعد ذلك إلى عملية تنمية اقتصادية عن طريق التخطيط فى نفس الوقت الذى كانت تدير فيه عملية إعادة توزيع تسعى إلى نقل الثروة - القديمة بالتراكم، والجديدة بالتنمية - باستمرار من متناول وسيطرة القادرين إلى متناول وسيطرة المحرومين، وذلك عن طريق إتاحة فرص التعليم والعمل لجماهير واسعة، ثم عن طريق مظلة الخدمات والتأمينات، ثم السيطرة على أسعار الغذاء ولو عن طريق الدعم، والسيطرة على أسعار الإسكان...

هذا التطور، دفع زكى مراد (ص ١٨) أن ينقل عن صحفى ماركسى فرنسى - لا يذكر اسمه، ولا مصدر قوله - "يقولون إن مصر أم العجائب... والواقع أن ثورتكم هى إحدى العجائب الكبرى فى عصرنا... لقد بدت أول الأمر وكأنها مجرد انقلاب عسكرى، فإذا بها ثورة وطنية نموذجية.. ولقد سارت فى تطورها طوال الأعوام الثلاثة الأولى دون سند دولى فى عصر لا يسمح لدولة صغيرة أن تتطور بلا سند خارجى، وفى تلك الفترة أنجزت اتفاقية السودان فى فبراير ٥٣، ثم معاهدة الجلاء ٥٤، وحين حصلت على الاستقلال بالمعنى الذى كان العالم قد وطن نفسه عليه حتى هذا الوقت، صممت على أن تجعله استقلالا حقيقيا... ثم استطاعت أن تتحول من ثورة وطنية إلى ثورة اجتماعية... ".

لكن هذا لا ينبغى أن يحجب عن أنظارنا بعض الصور السلبية، منها ما أشار إليه سعد الدين إبراهيم فى دراسته عن (المشروع الاجتماعى لثورة يوليو) فى الندوة الفكرية التى نظمتها دار المستقبل العربى (ص ٣٧٧)، لعل أبرزها هو عدم المشاركة الشعبية أو ضيق نطاقها، ولا شك أن عدم المشاركة معناه ارتباط مشروع التغيير الاجتماعى بشخص القائد أو النخبة الحاكمة، وبجهاز الدولة الذى تتربع على قمته، وبالتالى يمكن أن تتقلص التجربة أو تنتكس أو تجهض برحيل القائد. ورغم وعى الثورة وقائدها بهذا القانون الاجتماعى الصارم، فإنه فى الممارسة لم تتحقق المشاركة الشعبية بشكل مطرد ومتزايد، بل يمكن القول أن العكس كان صحيحا فى ثورة يوليو، فمع كل نجاح وعقب كل إنجاز ضخم داخليا وعربيا ودوليا، كان القائد يقلص من المشاركة الشعبية ويكتفى بفيضان الحب والتأييد العارم: "لقد كانت قمة المأساة التاريخية لثورة يوليو/تموز هى أنها فجرت أحلام وطاقات الجماهير العربية داخل مصر وخارجها، ولكنها عجزت عن تعبئة وتنظيم ومشاركة تلك الجماهير مشاركة حقيقية فى معاركها".

وأكد قطب لا يمكن أن يحسب ضمن المعادين لثورة يوليو، هو عصمت سيف الدولة فى نفس الندوة، فى دراسته (ثورة يوليو والمسألة الديموقراطية، ص ٥٦٠)، على أن الشعب لم يكن - بأى مفهوم - قائدا للدولة على أى مستوى ولا حتى شريكا فى القيادة فى أى مرحلة من مراحل الثورة، ويهو يختار مثالا على ذلك أن قيادة الثورة هى التى صاغت وأصدرت دستور ٥٦ بدون مشاركة شعبية ديموقراطية من أى نوع ولو بالأسلوب الليبرالى، أى عن طريق هيئة تأسيسية منتخبة، وهى التى أسندت صدوره إلى الشعب فقال فى مقدمته: "نحن الشعب المصرى... نملى هذا الدستور ونقرره ونعلنه مشيئتنا وإرادتنا وعزمنا الأكيد". وهى التى اختارت الاستفتاء الشعبى أسلوبا لإصداره ولم يكن الاستفتاء الشعبى محل اهتمام، أو تحبيذ، أو دعوة فى مصر من قبل ولا حتى فى كتب الفقه الدستورى، ولا يعنى الاستفتاء ونتيجته المعلنة أن الشعب، بالمفهوم السياسى أى الناخبين قد اشتركوا ولو بقراءة مشروعه فى وضعه، ولم تكن أغلبيتهم - فى ذلك الوقت - تعرف القراءة، وحتى الذين قرأوه لم يكن من المتوقع منهم أن يرفضوه إذ كان الخيار المتاح لهم فى الاستفتاء هو إما هذا الدستور أو لا دستور.

أما أسامة الغزالى حرب، ففى دراسته (ثورة يوليو وإعادة تشكيل النخبة السياسية فى مصر)، فى الندوة نفسها، فأكد على "الطابع الاحتكارى للنخبة" الحاكمة فى عهد

الثورة (ص٦٠٩)، فلقد كان من البديهى أن يكون أول ما تحرص عليه النخبة الحاكمة الجديدة بعد استيلائها على سلطة الدولة هو أن تحرم الطبقات العليا، التى طال احتكارها للحكم، من أى منافذ للسلطة مرة أخرى، ولأن الأحزاب السياسية القديمة كانت هى الإطار التنظيمى السياسى الذى مارست من خلاله تلك الطبقات دورها السياسى، فإن رفض الحكم الحزبى كان إلى حد بعيد تعبيرا عن رفض حكم تلك الطبقات، وكان إلغاء حركة الجيش لدستور ٢٣ فى ديسمبر ٥٢ إلغاء للأساس القانونى الذى يستند إليه النظام الحزبى برمته.

وفى الوقت نفسه، فإن الانتماء الطبقى للضباط الأحرار (للطبقة الوسطى) يفسر إلى حد كبير تخوفهم الشديد من أى مبادرات تنظيمية مستقلة للطبقات العمالية والفلاحية، وطوال الفترة، فإن حرص النظام الجديد على إقرار المزيد من "الحقوق" للفلاحين والعمال كان يواكبه حرص شديد للسيطرة على أية أبنية تنظيمية، نقابية أو سياسية لتلك النقابات (ص ٦١١).

ومع ضيق مساحة المشاركة، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أبدا أن ما حدث بدءا من يوم الثالث والعشرين من يوليو ٥٢ إنما هو "ثورة" إذا أكدنا على أن أهم أركان الثورة هو مقدار وعمق التغيير الذى تحدثه وشموله، فلم يبق شئ إلا وقد تغير على وجه التقريب، ولم تتغير الهياكل الخارجية، والمظاهر فقط، ولم تتغير الأسماء فقط، بل تغير الجوهر كثيرا (فتحى رضوان، ص ١١). والذين لا يوافقون على التغيير الذى تم، من حقهم أن ينقدوه، بل من حقهم أن يرفضوه ويستنكروه، ومن حقهم أن يثبتوا أن مصر كانت أحسن حالا قبل الثورة، فكل هذا لا ينفى أن ما حدث هو ثورة، إذ لا يكفى أن يقع فى بلد ما ثورة، حتى ينصلح حالها، وينقلب الفساد خيرا، والجوع شبعا، والاضطرابات نظاما، فقد تفشل الثورة فى تحقيق أهدافها ولكنها تبقى ثورة، كذلك قد يبقى الانقلاب ويستمر ويحقق أهدافه، ولكنه لا ينقلب بذلك إلى ثورة.

عسكرة المجتمع :

يكشف الاستقراء التحليلى الدقيق لتطور المجتمع المصرى منذ فجر التاريخ أن فترات الاستقلال أو الكفاح للحصول عليه، أو فترات الازدهار، قام الجيش بدور وطنى أساسى فى المجتمع المصرى، كما ظهر ذلك فى عهد المملكة القديمة والمملكة المتوسطة فى العصر الفرعونى، ثم فى عهد محمد على، ولكنه كان يكلف بمهمات

شرطية داخلية كلما وقعت مصر فى قبضة فاتح أجنبى، من آخر البطالسة إلى الفتح الإسلامى، ثم فى عهد الاحتلال البريطانى خاصة (أنور عبد الملك، ص ٣٤٢).

ومن هنا، مرت سبعة ألاف سنة من التاريخ، فى إطار جغرافى يتخذه مفكرو النظم كتبرير لطريقة الحكم : على البناء الوطنى فى ظل الاستقلال أن يكون الاستقلال، فى الأساس، عمل الدولة الموحدة والمركزية لا عمل الأحزاب السياسية حاملة بذور التفرقة، وعلى العمل السياسى أن يصدر عن فئة واحدة وثيقة الارتباط بالسلطة، إذ أن صراع الأحزاب لا يؤدى إلا إلى هدم المستقبل، ويستطيع الجيش وسلك الضباط تأمين استقرار الحكم والدفاع عن البلاد وتجهيز القطاع الاقتصادى ومجموع الحياة الاجتماعية بالإطارات النشيطة، وذلك على أفضل وجه ممكن لإحدى الطبقات الاجتماعية المتناحرة أن تؤمنه (المرجع السابق، ص ٣٤٤).

وبلغ الموقف ذروته بقيام ثورة يوليو على أكتاف القوات المسلحة، فهى بحكم هذا لم تكن لها كوادر مدنية يمكن أن تطمئن بهم على تحقيق غاياتها بمنهجها الخاص بها، فقد كانت الكوادر المدنية صاحبة الخبرة فى كل شئ من التعليم إلى الدبلوماسية، ومن الصناعة إلى الرى والزراعة، رغم تعاطفها مع الثورة العسكرية فى بعض غاياتها، لا تقر بعض هذه الغايات، وهو أمر طبيعى واجهته كل ثورات العالم فى مراحل الانتقال: أن تجد الموالين والأعداء للقديم والجديد، ولكن الثورات المدنية كان دائما لديها الحد الأدنى من الكوادر صاحبة الخبرة والولاء فى وقت واحد. كان لديها الضباط الأحرار والاقتصاديون الأحرار والمهندسون الأحرار والمعلمون الأحرار، والثوار فى كل مهنة وحرفة ممن يمكن لهم تسيير الأمور. لكن الثورة العسكرية فى مصر لم تجد سبيلا لحماية نفسها من أصحاب القديم ومن التيارات الثورية الأخرى المتلاطمة طوال عهد الثورة إلا بالاعتماد على "الضباط الأحرار" ومن لاذ بهم من ضباط الصف الثانى أو المدنيين المتقربين على أساس الولاء الشخصى، دون أى قيد فنى أو شرط فكرى (لويس عوض، ص٨٢).

وفرض تطور الأحداث، أسابيع معدودة من قيام الثورة، أن يتقدم العسكريون لتولى السلطة سافرين بعد أن تخفوا شهرا وراء وزارة مدنية برئاسة على ماهر، حيث تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة فى ١٩٥٢/٩/٧،، وفى ١٩٥٣/٦/١٦ دخل حكومة نجيب أربعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة وساعد على إقدام العسكريين للظهور على مسرح القيادة (حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو ج١، ص ٢٧٤):

أولا: خروج الجيش عن نطاق واجباته المحددة المعروفة وظهوره فى مظهر قوة سياسية منظمة لها أهداف تخرج عن إطار القوات المسلحة، أمر يصعب التراجع عنه دون ضغط ظروف شديدة.

ثانيا: القوى السياسية التى جابهت حركة الجيش كانت أضعف من وقف مسيرتها نحو السلطة لأحقاد أحزاب الأقلية على الطبقة الإقطاعية التى وجهت لها ضربة شديدة، ولأن قيادة الوفد كانت غير قادرة على تحريك الجماهير فى اتجاه ديموقراطى سليم.

ثالثا: كسبت الحركة العسكرية تأييد جانب كبير من الجماهير بما أقدمت عليه من عزل الملك وإصدار قانون الإصلاح الزراعى وإلغاء الرتب المدنية، وغير ذلك من القوانين التى تجاوبت مع مشاعر الشعب.

رابعا: الاعتقالات التى اقترنت بتشكيل وزارة محمد نجيب وصدور قانون حل الأحزاب السياسية، بعثت نوعا من الفزع والتردد بين القيادات السياسية القائمة وجنحت بمعظمها إلى الصمت والسلبية .

ويقدم هيكل تبريرا لما حدث من زحف عسكرى على مختلف المواقع المدنية (أزمة المثقفين، ص ٨٨) بقوله :

أن الطليعة (يقصد ضباط الثورة) وجدت نفسها مرغمة على البقاء داخل الفراغ الذى اندفعت إليه، فإن انسحابها منه على نحو أو آخر لم يكن يعنى غير انهيار كامل للكيان الوطنى، ومع نظرة الطليعة لمهمتها الجديدة، وأبعدها السياسية المترامية، جاء ذلك القرار الذى ذكره جمال عبد الناصر فى حديث أدلى به إلى الأهرام فى ٢ يوليو قال فيه: "لقد كان رأيى بعد التجارب الأولى والأخطاء أن الذين شاركوا بأدوار إيجابية فى عملية ليلة ٢٣ يوليو، يتعين عليهم أن يبتعدوا عن صفوف الجيش النظامى المقاتل. إنهم فى تلك الليلة قاموا بعمل سياسى، ولسوف يكون من الصعب عليهم أن يعودوا بعده إلى قيود الجيش ونظمه وتقاليده. وهكذا، فإن بقاءهم سوف يؤثر فى الضبط والربط داخل القوات المسلحة ومن ثم يضعف كفايتها العسكرية".

ثم يتساءل هيكل: ولكن إلى أين يكون هذا الابتعاد؟ "لم يكن معقولا أن يدفع بهم إلى العزلة ويصبح الأمر وكأنه عقاب لهم على اشتراكهم فى التغيير الكبير الذى يمكن أن يكلف أيا منهم حياته. وإذن، إلى الحياة المدنية كان توجيههم".

وفيما يزيد هيكل فى تسويغه ما حدث، عن طريق إنكار أن يكون للمثقفين دور ملحوظ حتى قيام الثورة، نجد أنور عبد الملك (ص ١٨٩) يذهب إلى أن الحقيقة أن الضباط أنكروا على كل الفئات الاجتماعية، وعلى كل مجموعة وطنية ما عدا الجيش،

حق وواجب قيادة بعث مصر. هم وحدهم كانوا يملكون القوة التى لا غنى لبلد عنها ما زال تحت سيطرة الاستعمار العسكرية.

والعسكريون فى عملهم لهم طبيعة خاصة، وكل مهنة لها مواصفات معينة تجمع المنتمين إليها وتصبغهم بصبغتها، والحياة العسكرية تنمى فى الضباط الروح الفردية والطاعة لأن كل فرد فى العسكريين له سلطة إصدار الأوامر على من هم أحدث منه، وعليه واجب تنفيذ أوامر من هم أقدم منه بلا اعتراض أو مناقشة، ومثل هذه الحياة تخلق فى الضباط ما يسمى "عيوب المهنة"، ولكل مهنة عيوبها كما لها فضائلها، وهى عند الضباط تتمثل فى هذا الالتزام الغريب بتنفيذ الأوامر، وتجنب المناقشة أو عدم القدرة عليها، والانعزال عن المجتمع لارتباطهم غالبا بحياة المعسكرات، ووجود صلات شخصية وثيقة بينهم لتواجدهم الدائم مع بعضهم وخاصة فى المناطق الخارجية والنائية، وعزوفهم عن الثقافة والقراءة حيث لا تلتزم حياتهم بذلك إلا فى حدود الشئون العسكرية (حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص١٤١).

وظل الجيش هو المصدر الرئيسى لتوريد الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارة ووكلاء الوزارات والسفراء وغيرهم من أصحاب المناصب الرئيسية...

ولم يكن جميع نواب الرئيس ضباطا عسكريين فحسب، ولا أعضاء فى "هيئة الضباط الأحرار"، بل كانوا - باستثناء على صبرى - أعضاء فى "اللجنة التنفيذية العليا للضباط الأحرار" أيضا (أسعد عبد الرحمن، ص ٦٢).

كذلك، لم يكن جميع رؤساء الوزارات عسكريين من أعضاء "هيئة الضباط الأحرار" فحسب، بل كانوا - باستثناء على صبرى وصدقى سليمان العسكريين - أعضاء فى "اللجنة التنفيذية" أيضا، وعندما أعاد الدستور الجديد الثالث منصب نائب رئيس الوزراء فى ٦٤/٢٥، كان عشرة من أصل السبعة عشر الذين احتلوا ذلك المنصب حتى نهاية سبتمبر ٧٠ من أعضاء هيئة الضباط الأحرار.

وعلى الصعيد الوزارى، تولى وزارة الحربية حتى سبتمبر ٦٢ ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية، ومنذئذ حتى نهاية ٧٠ تم تعيين جميع وزراء الحربية (باستثناء محمد فوزى) من بين أعضاء هيئة الضباط الأحرار، علما بأنه كان ابن عم سكرتير الرئيس للمعلومات. أما وزارة الداخلية فكانت حكرا على زكريا محيى الدين حتى مارس ١٩٦٨، حيث تولاها ضابط من هيئة الضباط الأحرار هو شعراوى جمعة (المرجع السابق، ص ٦٦)، وباستثناء فترة قصيرة تولاها ضابط شرطة (عبد العظيم فهمى).

وتولى عسكريون كذلك وزارات الشئون البلدية والقروية، والشئون الاجتماعية، ووزارة الثقافة، ووزارة الإرشاد القومى، والتربية والتعليم، والأوقاف وشئون الأزهر، والشباب، فترات مختلفة.

كما تدفق العسكريون على المراكز الكبرى فى وزارة الخارجية، ففى ١٩٥٢ لم يكن يوجد فى الخارجية المصرية سفراء من العسكريين سوى اثنين، وفى عام ٦٢ بلغ عدد العسكريين ٧٢ ضابطا من بين مائة هم إجمالى المناصب الرئيسية فى الوزارة، وكان جميع سفراء مصر فى أوربا فى عام ٦٢ من الضباط عدا ثلاثة من المدنيين (أحمد عبد الله، ص ٣٥).

وعندما طبق نظام الإدارة المحلية لأول مرة عام ٦٠ نجد أنه من بين ٢١ محافظا كان عدد ضباط الجيش بينهم ١١ ضابطا، وخمس من ضباط الشرطة، ليصبح المجموع ١٦ عشر عسكريا.

وفى المواقع القيادية العليا فى الإدارة المصرية، فيما يلى مستوى وكلاء الوزراء، بلغ عدد العسكريين ٣٧١٤ من بين ٥٧٦٦ (المرجع السابق، ص٣٦).

وحدث الشئ نفسه فى التنظيمات السياسية التى أقامتها الثورة، من هيئة التحرير، إلى الاتحاد القومى، إلى الاتحاد الاشتراكى، فكانت نسبة العسكريين حتى الأمانة العامة ٧٥% عام ٦٢، وفى عام ٦٤، أصبحت ٦١,٩ %، ثم وصلت إلى ٥٦,٣ % فى ٦٥.

وكان رجال حاشية عبد الناصر، الذين أحسوا بالقوة التى منحها إياهم قربهم من "الريس"، يتصرفون على أساس أن كل واحد منهم "ريس" صغير فى دائرة اختصاصه، وكان الذين خضعوا لتصرفات "مسئولى المستوى الثانى" الفوقية، يدركون، وربما أكثر من اللازم، حقيقة قرب مسئوليهم من الريس، بحيث أصبحوا، إما فعلا، خانعين لرجال الحاشية أولئك، أو، كى يتجنبوا الأسوأ، تظاهروا وتصرفوا بطريقة خانعة (أسعد عبد الرحمن، ص ٧٥).

ولم يحدث إطلاقا أن عين مدنى واحد فى أى منصب من مناصب مجلس الوزراء المركزى، بل إن الوزراء المدنيين كانوا مسئولين، رسميا، أمام مستويات مركزية عليا تكونت باستمرار من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا أو من أعضاء هيئة الضباط الأحرار.

كذلك وقع عدد من الوزراء المدنيين تحت سيطرة "متنفذيهم" من العسكريين السابقين الذين تم زرعهم فى الوزارات المختلفة، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث بوزارة الخارجية، فقد كان دوما للدكتور محمود فوزى مساعدون من الضباط السابقين.

وعلق حمروش على تشكيل وزارة ٥٨/١٠/٧، من حيث إدخال عناصر عسكرية: "مثل هذه التعيينات الجديدة خلقت فارقا واسعا بين مركز السلطة المتمثل فى جمال عبد الناصر وبين الذين عينوا وزراء، فقد كان بعض هؤلاء ومن جاء بعدهم أبعد ما يكونون عن السياسة، ووصولهم إلى المسئولية الوزارية لم يكن عن طريق النضال السياسى وإنما عن طريق الاختيار الشخصى، وبذا أصبحت تبعيتهم كاملة لشخصية الزعيم " (قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص ١٣٧) .

ويشير حمروش أيضا (المرجع نفسه، ص ١٤٢) إلى ظاهرة هامة، ألا وهى نوعية الضباط المختارين للسلطة العليا، معظمهم كانوا ضباطا فى المخابرات العامة أو الحربية، الأمر الذى انعكس على أسلوبهم فى الحكم، حيث اعتمدوا على السرية والانغلاق والتقارير، ولم ينفتحوا انفتاحا حقيقيا على الجماهير.

وتدلنا هذه المؤشرات على أن البنية الأساسية للدولة صاحبة المشروع كانت بنية عسكرية: الإدارة المدنية، الإدارة الإنتاجية، الإدارة السياسية، الإدارة الثقافية والإعلامية، ومن ثم فالنخبة الجديدة الحاكمة كانت فى قطاعها الأهم نخبة عسكرية، لا بنسبتها العددية أو حجمها الذى كان يتراوح بين الارتفاع والانخفاض وبين الاتساع والانكماش، وإنما بوزنها فى دائرة صنع القرار، حيث كانت دائرة شبه مغلقة (المثقفون والسلطة فى مصر، ص ٣٦٤).

ولضمان ولاء القوات المسلحة، ظهرت سياسة الخدمات الخاصة، والتى كان من إجراءاتها أن أصبح التعيين فى مناصب عسكرية مريحة امتيازا خاصا للضباط الموالين، بغض النظر عن مؤهلاتهم وكفاءاتهم، وكان للمبالغة فى تطبيق هذه القاعدة أثره فى تفاقم المشكلة المزمنة الأصلية بنقصان عدد الضباط العسكريين اللازمين للوحدات المقاتلة (أسعد عبد الرحمن، ص ١٢٨).

وانتشرت حالات الترفيع الاستثنائى والإحالة المبكرة على التقاعد، مما عناه ذلك من منح الضباط فرصا لتولى مناصب جديدة فى القطاع المدنى.

وكذلك كان الضباط مستفيدين مما كان شمس بدران يحب أن يسميه "خدمات إنسانية"، تتضمن إرسال الضباط إلى الخارج، تصحبهم زوجاتهم للمعالجة، ودفع نقود لعدد من الضباط، بالإضافة إلى خدمات أخرى قال شمس: "لا أستطيع التحدث عنها" !!

وعرفت الوزارات فى شهور الثورة الأولى ما عرف باسم "مندوبو القيادة"، ومندوب القيادة كان غالبا ضابطا برتبة صغيرة، يفوض من قبل مجلس الثورة للإشراف والسيطرة على المؤسسة، ولأنه كان يمثل السلطة الجديدة، فقد منح صلاحيات وسلطات

لم يكن يتمتع بها المسئول المدنى، فى المكان الذى يدخله، وكان من الطبيعى أن يستتبع ذلك بعض حالات فوضى مضحكة، من ذلك ما رواه فتحى رضوان (عادل حمودة، ص ٢٤٠) عما يتصل بوزارة الداخلية، إذ ذهب ضابطان شابان وسيطرا على كل صغيرة وكبيرة فى الوزارة وتوليا أكبر السلطات دون أن يقدما إلى أى إنسان ما يدل على أنهما مكلفان رسميا بهذا الإشراف الذى ألغى كل اختصاصات الوزير وكل صلاحياته.

بقى الضابطان يديران وزارة الداخلية دون أن يدرى جمال عبد الناصر بذلك إلا عن طريق المصادفة، وكان ذلك حينما ذهب الصحفى حلمى سلام إلى جمال يستنجزه أوراقا معينة فى مكتب الضابطين، فسأل جمال مندهشا: من هما؟، ولما عرف أنهما وزير الداخلية غير المسئول، قام إلى التليفون ليسأل عبد الحكيم عامر، فلم تقل دهشة عبد الحكيم عن دهشة جمال وسأله: ومين قال أن الضابط (ع) فى الداخلية؟ وبعد دقائق طلب عبد الناصر إلى الضابطين أن يبرحا الوزارة ولا يعودا إليها، ترى، هل سمع عبد الناصر "كل الحالات"؟ بالطبع كلا !!

وأصبح هناك ما يمكن وصفه "بالدولة العسكرية" التى أخذت تزداد سطوتها تدريجيا، وقد بلغ أمر صعودها ذروته بصدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢، الذى حرم على ديوان الموظفين والوزارات والمصالح والهيئات والشركات العامة والخاصة والجمعيات تعيين أى موظف أو عامل فى أية وظيفة إلا بعد إخطار مكتب نائب القائد الأعلى (عبد الحكيم عامر) ثم الانتظار شهرا لمعرفة ما إذا كان لدى سيادته من أفراد القوات المسلحة العاملين فعلا من يرشحه لإشغال الوظيفة الخالية، فإذا ما رشح لها أحدا أصبحت له الأولوية فى التعيين على المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح، ثم - وهذا أغرب - إذا تم تعيين مرشح القيادة فإنه لا ينتقل إليها ليشغلها فعلا، بل تبقى شاغرة ويحتفظ له بها ويكون فى حكم المعار إلى القوات المسلحة، أى يتقاضى راتبها. صدر هذا القانون بمناسبة حرب اليمن، وكاد يشل الجهاز المدنى للدولة (عصمت سيف الدولة، ص ٨٩)

وعندما أظهرت أحداث قرية بكمشيش سنة ٦٦ أن الإقطاع لم يقضى عليه كلية، تشكلت لجنة عليا لتصفية الإقطاع برئاسة عبد الحكيم عامر، وضمت ٢٢ عضوا نعرف عسكرية ١٨ منهم، وربما كان الباقى كذلك، فضلا على ١٦ يمثلون القوات المسلحة والمخابرات العامة كمستعمين. وقد أثبتت الوقائع والأحداث التى تمت خلال عمل اللجنة، والإجراءات التى اتخذت أنه كان لابد أن يتم كل شئ من خلال الهيئة

القضائية تحقيقا للعدالة، لأن ما حدث أن اللجنة سقطت فى أخطبوط أجهزة متعددة كالمخابرات، والمباحث، والشرطة العسكرية، والحكم المحلى، والاتحاد الاشتراكى، وكانت أداة فى يد المنتفعين بالنزعة بالهيمنة العسكرية، ومن هنا وقع الظلم على كثير من الأبرياء، لمجرد كلمات مكتوبة فى التقارير مهما كان مصدرها، وأفلت من يستحقون من إجراءات كانوا يستحقونها بأساليب خلفية، من خلال نفس الأجهزة (محمد رشاد، من ملفات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، ص ٨).

وكانت فترة عمل اللجنة فرصة للإثراء غير المشروع لمئات الأفراد الذين ساهموا فى أعمالها، فمئات الألوف من الجنيهات، والمجوهرات النادرة والثمينة والتحف والنجف والسجاد والأثاث وأعداد لا حصر لها من الثروة الحيوانية، بدلا من أن تعود إلى الشعب دخلت جيوب البعض وأصبحت جزءا من ممتلكاتهم الشخصية !

وكتب جمال العطيفى فى أهرام ٦٨/١/٩، حيث كانت سطوة الدولة العسكرية قد خفت، ينتقد اتساع نطاق تطبيق قانون الأحكام العسكرية الذى وافق عليه مجلس الأمة فى ٢٣ مايو ٦٦، ذلك أنه لم يكتف بمنح المحاكم العسكرية اختصاصها الطبيعى بمحاكمة العسكريين، بل مد اختصاصها إلى المواطنين من المدنيين فى طائفة كبيرة من الجرائم الهامة، فأجاز على سبيل المثال إحالة المتهمين إلى القضاء العسكرى فى جميع الجرائم التى وصفها القانون بأنها جرائم "الباب الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات"، وهى الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ومن جهة الداخل، وللعلم فإنها عبارة عن خمسة وعشرين جريمة من أهم الجرائم التى تصل العقوبة فى بعضها إلى الإعدام أو الأشغال الشاقة، ومنها جرائم دخلت فى اختصاص هذه المحاكم العسكرية اعتباطا لمجرد ورودها فى باب جرائم أمن الدولة، مثل جريمة كل من جهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتنة.. فإنها من اختصاص هذه المحاكم.. وهى جريمة دخلت قانون العقوبات المصرى بعد حادث إعدام الوردانى، قاتل بطرس غالى، حيث كان الناس يتغنون به !

وواصل العطيفى فى أهرام ٦٨/١/١٢ نقده، فأشار إلى أن قانون المحاكم العسكرية لم ينشئ نظاما لرقابة سلامة أحكامها من ناحية حسن تطبيقها للقانون، فبينما تجد على رأس المحاكم العادية محكمة النقض، وعلى رأس المحاكم الإدارية المحكمة الإدارية العليا، إذ بالمحاكم العسكرية لا إشراف من محكمة عليا على سلامة تطبيقها للقانون.

بل إنه لم يكن هناك تنظيم لنشر أحكام هذه المحاكم حتى يمكن مناقشة أسبابها والتعليق عليها ومراجعة ما تقرره من مبادئ قانونية.

وأخطر من ذلك، إن هذه المحاكم كانت تنفرد فى ظل قانونها بتقدير ما يدخل من جرائم فى اختصاصها دون أن تملك أية جهة قضائية أخرى منازعتها فى ذلك.

فى كتابه (الرجل راكب الحصان) أو "دور العسكريين فى السياسة" للدكتور س٠فاينر، قال (نقلا محسن محمد، ص ٣٤٦):

التدخل العسكرى أنواع ومستويات:

الأول، هو النفوذ أو ممارسة النفوذ على السلطة المدنية، وهناك، ثانيا: الضغط أوالابتزاز والتهديد بفرض عقوبة معينة، أى التهديد بعمل معين..

وفى هاتين الحالتين يعمل العسكريون من خلال السلطة المدنية.

وهناك، ثالثا، تغيير وزير أو الوزراء بالعنف أو التهديد باستعمال العنف.

والمستوى الرابع بإزاحة النظام المدنى كله وهو آخر مراحل التدخل.

وقد مارس ضباط يوليو المستويات الأربعة بالتتابع..

صراعات القمـــة:

بعد خلع الملك فاروق من على العرش، أنشئ مجلس للوصاية من ثلاثة كان أحدهم القائمقام "محمد رشاد مهنا"، وقد وقع فى وهم رشاد مهنا أنه بهذا الموقع قد أصبح حاكما فعليا، متجاهلا أن الحكم الفعلى فى يد مجلس قيادة الثورة الذى لم يكن عضوا فيه، ومن هنا فقد أخذ يعطى لنفسه نفوذا أكثر مما قدر له، وسعى إلى الاتصال بأجهزة رأى وتنفيذ مبديا رأيه فى بعض القضايا، وكان هذا الرأى يتعارض أحيانا مع اتجاهات المجلس، مما أدى إلى أن يتخذ المجلس قرارا بعزله مشفوعا بعاصفة من الاتهامات حتى يبررون قرارهم (قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج١، ص ٣١٠).

ولم يكن الضباط الأعضاء فى مجلس القيادة هم كل الضباط الأحرار، فقد كان هناك عشرات، غيرهم فى مواقع متعددة من الجيش، ومن هنا كان من الطبيعى، بعد أن قامت الثورة على أكتافهم أن يصبحوا بالنسبة للمجلس أداة حساب ومراقبة، وبالفعل، فقد أخذ عبد الناصر ينظم فى البداية اجتماعات لهم للاستماع إلى آرائهم، وكان يعتبر هذه الاجتماعات بمثابة برلمانات لهم، على أنه مع ابتعاد فكرة إعادة الحياة النيابية تدريجيا، ورسوخ أقدام الثورة فى السلطة، أخذت هذه الاجتماعات التى كانت تعقد دوريا فى كل سلاح تتباعد وتفقد قوة اندفاعها الذاتى، حتى صدرت الأوامر بإيقافها فتوقفت، وبذلك وهنت الصلة بين مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الأحرار (عبد العظيم رمضان، ص ١٥٢).

ذلك أن عبد الناصر ومنذ البداية بدأ يستشعر حساسية خاصة إزاء الضباط الأحـوار، الذين يتدخلون فى كل شئ، ويتحدثون بصفتهم أصحاب "الحركة" وصناعها، وربما كان عبد الناصر يخشى من هؤلاء الضباط أكثر من غيرهم، فقد تدربوا على العمل السـرى المنظم، وعلى القيام بانقلاب متقن إلى حد ما، ومن هنا حرص عبد الناصر على "تأمين الجيش من خصومه ومن أصدقائه معا" (خالد محيى الدين، ص ١٨٠).

وظهر بين الضباط وخاصة فى سلاح المدفعية اتجاه يدعو إلـى أن يكـون تمثيـل الضباط فى مجلس القيادة بالانتخاب، وكان السبب الكامن وراء هذا الطلب هو ما أثـير من ملاحظات حول تصرفات شخصية لبعض أعضاء المجلس، الذين عرف عن واحـد منهم (صلاح سالم) أنه أقام علاقات شخصية مع الأميرة السابقة فائزة وقدم لها نظـير ذلك تسهيلات كبيرة، والذين اشتهرت زوجة واحد منهم (عبـد المنعـم أميـن) بقـدرة شخصيتها وأحاديثها عن أعضاء المجلس فى السهرات وخاصة فى نـادى السـيارات (قصة ثورة.. ج١، ص ٣١١)، وتصادف أن كان الإثنان من سلاح المدفعية.

من هنا عقد جانب ممن ضباط المدفعية اجتماعا مع أعضاء مجلس القيادة وناقشـوا فيه هذا الرأى بصراحة، لكنهم اعتقلوا يوم ٥٣/١/١٥ بدعوى أنهم يدبـرون مؤامـرة لاغتيال أعضاء المجلس، وبلغ عدد المعتقلين ٣٥ ضابطا، وكان هذا الاعتقال هـو أول صدام بين ضباط الجيش !

ولم تمض هذه الواقعة بسهولة، إذ قام البكباشى حسنى الدمنهورى بسـلاح المشـاة باتصالات مع ضباط آخرين داعيا للإفراج عن المعتقلين، فكـان أن اعتقـل يـوم ١٧ يناير، وعذب تعذيبا شديدا وعقدت له محاكمة تبودلت فيها الشتائم، وانتهت بالحكم عليـه بالإعدام (المرجع السابق، ص ٣١٣).

وترتب على هذا استقالة يوسف صديق فى فبراير ٥٣، وتخلص المجلس من عبـد المنعم أمين.

وعندما أعلنت الجمهورية فى ٥٣/٦/١٨، واختير محمد نجيب رئيسا لها، صـدر قرار بترفيع عبد الحكيم عامر من رتبة صاغ (رائد) إلى رتبة لواء دفعة واحـدة، مـع تعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة، وكانت هذه نقطة تحول خطيرة فى تـاريخ الجيـش المصرى، فيها بذرت بذور فساد وتهاون وقلة انضباط مما كان معينا على ما حدث من نتائج عسكرية وخيمة فيما بعد، وعلق عبد اللطيف بغدادى عضو مجلس القيـادة فـى مذكراته (ج١، ص ٧٨) قائلا:

"وكان من نتائج تعيين عبد الحكيم قائدا عاما للجيش أن أبعد باقى أعضاء المجلس عن وحداتهم العسكرية تدريجيا بحجة أن نترك حرية العمل لعبد الحكيم حتى لا نتسبب فى سوء تفاهم بيننا لو استمرت علاقاتنا بزملائنا الضباط، وعمل على إبعاد زملائنا عنا بواسطة ضباط مكتب عبد الحكيم، وكان ذلك يجرى بتهديدهم أو بحجة ابتعادهم عنا حتى لا يضاروا، وكان يعمل فى نفس الوقت على تقربهم من عبد الحكيم بخدمات تقدم إليهم حتى أصبح لا هم للكثير من الضباط إلا التقرب من عبد الحكيم وجمال عبد الناصر أو إلى من هم قريبين منهما طمعا فى منصب أفضل أو خدمة تؤدى لهم..".

وكان ضباط الثورة قد حرصوا فى بداية الأمر على أن يظهر محمد نجيب باعتباره قائد الثورة، ويظلوا هم خارج دائرة الضوء، ووصل الأمر إلى حد أن رحب عبد الناصرفى بلدته "بنى مر" بنجيب فى زيارته لها فى مارس ٥٣ قائلا: "باسم أبناء هذا الإقليم أرحب بك من كل قلبى وأعلن باسم جميع الفلاحين أننا آمنا بك فقد حررتنا من الفزع والخوف وآمنا بك مصلحا لمصر ونذيرا لأعدائها" !!، ووقف صلاح سالم فى ٥٣/٦/٢٢ قائلا: "يقول البعض أنه كان يجب انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا شعبيا، وأعتقد، وكلكم تعتقدون أن محمد نجيب قد نجح فى أكثر من انتخاب، ولقد سار فى كل ركن من أركان هذه الدولة والتف حوله ملايين البشر "(قصة ثورة... ج١، ص ٣٢٢).

إلا أن ذلك لم يستمر طويلا خاصة بالنسبة لجمال عبد الناصر الذى كان هو القائد الفعلى، ومن هنا بدأت بعض الصحف بإظهار جمال على أنه هو الرجل القوى، ويؤكد البغدادى (ج١، ص ٨٠) أن جمال نفسه أصبح حريصا على ذلك، ولمس الناس ذلك عندما كان جمال يدعو مجلس القيادة للانعقاد فى غياب نجيب، ويتخذ بعض قرارات وتعلن فى الصحف.

وعندما بدأ نجيب يلمس هذا، أخذ هو الآخر يحاول إثبات وجوده بإعلان بعض تصريحات لا يكون المجلس قد ناقش موضوعاتها، وساعده على ذلك أنه كان يقدم لجموع الشعب صورة لرئيس غير مألوفة بالمرة.. رئيس يجوب القرى والعزب والكفور، ويدخل بيوت عامة الناس ويجلس إليهم ويبادلهم الحديث تعلو وجهه دائما علامات حنو وعطف وأبوة وسماحة، مصحوبة بابتسامات بريئة غير مفتعلة تنثر الود والتعاطف، ويخاطبهم بلغة بسيطة سهلة عن الكثير مما كان يداعب أحلام الجماهير، ماسا الكثير من آلامهم ومشكلاتهم، فأحاطه الناس بالكثير من الحب الجارف.

وهذه الصورة الشعبية كانت تشغل بال عبد الناصر، بل وتقلقه، ولكنه كان يحاول فى البداية إخفاءها . وكان أعضاء المجلس فى تلك الفترة يبذلون جهدا خارقا فى خدمة

بلادهم والعمل على تحقيق الأهداف التى كانوا ينادون بها، ومحمد نجيب فى نفس الوقت كان أكثر منهم تفرغا، ويعمل على كسب ود الشعب ومحبته وبمشاركته له فى المناسبات المختلفة التى فيها تجمعات جماهيرية، كما كان يهتم بشكاوى الأفراد ومطالبهم (البغدادى، ج١، ص ٨٠).

ولم يكن ممكنا أن يبقى محمد نجيب على رأس قيادة الثورة، فقد كان الفارق فى السن غير قليل : شباب فى حدود الثلاثين، مع رجل أو شيخ فى حدود الخمسين، ولم يكن من مواهب نجيب أن يحاول استمالة الشبان نحوه، أو أن يوقع بينهم ليقسمهم، ويبقى على رأسهم، أو على رأس الأغلبية. وكان إحساسهم أنهم تفضلوا عليه بإسناد الزعامة إليه، صحيح أنهم فى البداية كانوا فرحين بحب الشعب له وتعلق الجماهير به، لأن ذلك الحب كان شهادة لهم بحسن الاختيار، وكانوا يرون فى مظاهر التأييد الجارفة للزعيم الذى اختاروه دليلا على نجاح ثورتهم واستقرارها، ولكن هذا التضامن بين عنصرى القيادة لم يلبث أن هزته الأحداث هز شديدا (فتحى رضوان، ص ١٤).

ويرى فتحى رضوان أن المسئول الأول عن الأزمة الحادة التى استمرت فى أوائل سنة ٥٤ بين نجيب ومجلس القيادة هو أن محمد نجيب بدا فعلا بطلا شعبيا كاملا من اليوم الذى ظهر فيه للناس، لم يحتج إلى زمن لتتكامل شخصيته كزعيم (ص ٤٠)، ولا شك أن نصيبا كبيرا من هذا السحر، يرجع إلى نجاح الثورة السريع، وطرد الملك بلا تعثر ولا تردد، وإخلاد القوات الأجنبية إلى السكون والصمت، كل هذه الأحداث أثارت فى المصريين الإحساس بالكرامة، ومن هنا فعندما استقال نجيب فى ٥٤/٢/٢٢ خرجت آلاف من البشر تجوب شوارع القاهرة فى مظاهرات مذهلة تطالب بعودته.

ومن هنا أذاع صلاح سالم بيانا مليئا بالطعن على نجيب مشوها الصورة الشعبية له، وظن المجلس أنه بهذا سيعرى نجيب تماما ويقضى عليه بضربة قاضية، وأن الجماهير ستنفض من حوله، لكن ردود الفعل كانت عكسية تماما، فقد استمرت المظاهرات الصاخبة، مما اضطر مجلس القيادة إلى الاستجابة فى ٢٧ فبراير.

ولم تنفجر المظاهرات فى صفوف الشعب وحده، بل تفجرت أيضا فى صفوف الجيش وخاصة فى سلاح الفرسان الذى عارض ضباطه اتجاهات مجلس القيادة، وانقسم الجيش على نفسه انقساما يهدد بالخطر، بل وظهر الشقاق فى مجلس القيادة نفسه حيث وقف خالد محيى الدين متعاطفا مع محمد نجيب (وحيد رأفت، ص ١٦٣).

وتظاهر عبد الناصر بالرضوخ للتيار الشعبى الجارف فأعلن مجلس القيادة عدة قرارات ديموقراطية فى الخامس من مارس، ثم أتبعت بقرارات أخرى فى الخامس

والعشرين، كان من أبرزها السماح بقيام الأحزاب، وانتخاب جمعية تأسيسية انتخابا حرا مباشرا تكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة، وحل مجلس قيادة الثورة فى ٢٤ يوليو ٥٤ (عبد العظيم رمضان، ص ١٨٤).

ونقل البغدادى عن عبد الناصر قوله بأنه يرى: "أن نرضى محمد نجيب الآن، وأن نقبل جميع شروطه ونخضع له حتى نفوت عليه الفرصة ونعمل على إقناعه بسحب الإستقالة، وبعد شهر، ... نتخلص من محمد نجيب "، وبأنه هو الذى سيقوم بعمل الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر (ج١، ص ٩٨).

فى أثناء هذه الفترة كان قد وضح لعبد الناصر مدى القوة الجماهيرية للإخوان المسلمين فى الشارع، عندما تضامنوا مع نجيب، فحرص بعدة تصرفات أن يتقرب إليهم ويستميلهم إلى صفه، فإذا بهم يلتقطون الطعم، ويظنون أنهم أصبحوا عونا للثورة فسكتوا عما تلا ذلك من خطوات للتراجع عن قرارات ٥، و ٢٥ مارس.

وكان التخطيط الذى اتفق عليه مع عبد الناصر، أن يقوم صاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد النقل المشترك، بالاشتراك مع الضابطين أحمد عبد الله طعيمة، وإبراهيم الطحاوى بهيئة التحرير بتنظيم اضراب عام شامل فى وسائل النقل بمختلف أنحاء البلاد لشل الحركة، وفى الوقت نفسه تسيير مظاهرات عمالية ضخمة تطالب مجلس قيادة الثورة بالتراجع عن قراراته، وتسلم المنظمون للإضرابات والمظاهرات مبلغ أربعة آلاف جنيه لتعينهم على ذلك، وهو مبلغ كبير إذا قيس بقيمة الجنيه فى هذا الوقت (أحمد طعيمة، ص ٨٠).

على أن أقسى ما يمكن الإشارة إليه فى مظاهرات العمال، والجنود الذين تم تسييرهم للمشاركة عن طريق عدد من ضباط الصف الثانى، حيث خافوا من انتهاء بتمتعهم بمزايا لا حصر لها من وجود الثورة، هو تلك المظاهرة التى توجهت إلى أعلى مقام قضائى فى مصر، ألا وهو مجلس الدولة، والاعتداء بالضرب على رئيسه الدكتور السنهورى. (عبد العظيم رمضان، ص ٢١١).

وتم لعبد الناصر ما خطط له، وأصبح محمد نجيب شبه معزول، يشغل موقع رئيس الجمهورية بلا حول ولا قوة، حتى حانت الساعة عندما تم العصف بجماعة الإخوان أواخر أكتوبر ٥٤، حيث زعم أن لنجيب صلة بهم، وفى ١٤ نوفمبر اقتاد كل من عبد الحكيم عامر وحسن إبراهيم، نجيبا من قصر عابدين إلى معتقله فى المرج (محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، ص ١٤٩) ليعيش ما يقرب من ١٧ عاما رهن الاعتقال.

وكانت وثاقة العلاقة بين عبد الناصر وعبد الحكيم، مجالا لأحداث مؤسفة حقا، فلم يكن عامر بالقائد العسكرى الذى يقود جيش دولة مثل مصر قدر لها أن تخوض معارك ضارية ضد الاستعمار وأعوان الاستعمار فى الداخل والخارج، وكان أول اختبار له ولمن اختارهم لقيادات الجيش فى حرب ٥٦، فقد كان هناك اتجاه لعزل قادة القوات الجوية والبحرية والبرية، وأيد عبد الناصر هذا، لكن عامر رفض، وفوجئ زملاء عبد الناصر به لا يتخذ موقفا حاسما ويقبل رأى عامر (قصة ثورة، ج٢، ص ١٢٧).

وكان استثناء عبد الحكيم من المحاسبة والإبقاء على قادة القوات الثلاثة راجعا إلى الطبيعة الخاصة فى علاقات عبد الناصر بزميل عمره وموضع ثقته، وراجعا أيضا إلى أن الظروف التى وضع من أجلها عبد الحكيم قائدا عاما للقوات المسلحة وهو غير مؤهل لذلك ما زالت قائمة، الرغبة فى السيطرة على القوات المسلحة كمؤسسته الرئيسية رغم انتصاراته الشعبية والسياسية (المرجع السابق، الصفحة نفسها).

ولقد أكد أمين هويدى على أن القوات المسلحة فى ظروف مصر، وخاصة عند عدوان ٥٦ "لابد وأن تكون على أعلى مستوى من ناحية الكفاءة القتالية، وهذا يحتاج إلى إلى نوع خاص من القيادة يتصف إلى جانب الكياسة والليونة بالمعرفة العميقة بأصول فن الحرب وما يلحقه من تطور ٠ وأظن أن الكل يعلم أن الصفة الأخيرة كانت تنقص المشير" (أضواء على أسباب نكسة ٦٧، ص٢٤) ٠

وإذا كانت الظروف لم تسمح بالتحدث علنا فى هذه المسألة ومناقشتها عام ٥٦، فقد كان غريبا أن تستمر عقب انفصال سوريا، خاصة وأن عبد الحكيم كان المسئول الأول عن أمور الوحدة ومشاكلها وأعطيت له اختصاصات رئيس الجمهورية.

ومنذ ذلك الوقت على وجه التقريب بدأ صراع بين عبد الناصر وعبد الحكيم، وقد دفع هذا عبد الحكيم أن يتخذ من الترتيبات التى تجعل من الصعب على عبد الناصر التخلص منه فى المستقبل كما تخلص من الزملاء الآخرين من قبل ٠ وهنا لم يتقيد عبد الحكيم بقواعد فى اختيار معاونيه، فأسقط من حسابه قواعد الاختيار المتعارف عليها مما كان له أثره فى هزيمة ٦٧، حيث كانت المجموعة المحيطة به كافية للإساءة إليه بالإفراط فى اللهو وأسباب المتعة، وكان أمرا معروفا ومتداولا ما يتم فى هذا الجو من تدخين، واتصال ببعض الفنانات وبذخ يصل إلى حد السفه، ومن المفلت للنظر أن ثلاثة من القيادة العامة للقوات المسلحة تزوجوا من فنانات، مع ما هو متوقع من خطوات مهدت لذلك من الفساد.

وبمرور الوقت أصبح الجيش دولة مستقلة، حتى لقد وصل الأمر بعبد الناصر نفسه أن يكون غير قادر على أن يتدخل فى قليل أو كثير فى القوات المسلحة (أضواء على أسباب نكسة ٦٧، ص ٢٦).

ونقل ثروت عكاشة (ج٢، ص ٤٩٧) عن حديث لعبد الناصر وجهه لعبد الحكيم عقب هزيمة ٦٧ : "... لعلك لا تنسى ما كان منك فى سنة ١٩٦١ حين كنت فى سوريا فتركت الأمر لضابط صغير يمضى فيه كما يشاء على هواه، فكانت نكبة الانفصال . ولعلك تذكر أيضا كم حذرتك من تركك مقاليد الأمور فى القوات المسلحة لصغار الضباط، ولم يكن كبار القادة إلا للزينة والأبهة، فأخليت بهذا الجو أمام صدقى محمود (قاد القوات الجوية) ومن على شاكلته يعبثون بمقدرات القوات المسلحة كما يشاءون، فكانت تلك النكبة الثانية التى منينا بها أخيرا ...".

ومن مظاهر ما حدث للجيش من كوارث ما أشار إليه عكاشة (ج٢، ص ٥٠٩) من اختيار شمس بدران لمنصب وزير الحربية عام ٦٦: "كان مجانبا للتوفيق كل المجانبة مما أثار دهشة بالغة بل خيبة أمل عميقة بين العارفين، ولا أقول هذا القول لشئ فى نفسى عنه، ولكن لعلمى بقدراته المحدودة وكفايته العسكرية القاصرة. وإنى لأعجب كيف رشحه عبد الحكيم عامر وزيرا للحربية، ثم كيف أمضى جمال عبد الناصر هذا الترشيح، وما أظن أن حجمه الحق كان يخفى عليهما ... وحسبى تدليلا على رأيى ما جره شمس بدران على وطنه من ويلات ومصائب"، ولو أكمل عكاشه دهشته لأتبعها بترشيح شمس ليكون رئيسا للجمهورية عقب هزيمة ٦٧ !!!

وبلغت المأساة ذروتها بين عبد الناصر وعبد الحكيم عندما أصر الأول على أن يبتعد الثانى عن قيادة الجيش مع تنصيبه نائبا لرئيس الجمهورية، وإصرار الثانى على البقاء فى موقعه العسكرى، على الرغم مما هو معروف من استقالة القيادة العسكرية لأى جيش يمنى بهزيمة عسكرية، ثم إذا بالأمر ينتهى بالإعلان عن انتحار عبد الحكيم (تحطيم الآلهة، ج١، الفصل الثالث) !

بالنسبة لبقية أعضاء مجلس قيادة الثورة، فقد كان ثالث الخارجين (بعد يوسف صديق وعبد المنعم أمين) هو خالد محيى الدين عقب أزمة مارس ٥٤.

ولما انتهى الأمر بالسياسة المصرية إلى الإخفاق فى قضية وحدة مصر والسودان، قدم صلاح سالم كبش فداء، على أساس أنه كان مسئولا عن الملف السودانى، فقبلت استقالته فى أغسطس ٥٥.

وكان قد حدث تجمع داخل مجلس قيادة الثورة عام ٥٥ من ضباط الطيران الثلاثة : جمال سالم، وعبد اللطيف بغدادى، وحسن إبراهيم، وانضم إليهم صلاح سالم، وقرروا حسب رواية حسن إبراهيم ألا يشتركوا فى الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال عام ٥٦، وألا يستقيلوا قبلها أيضا (قصة ثورة ٠٠، ج٢، ص ١٢٢).

وكانوا يستهدفون بفكرة استقالتهم الجماعية تنبيه الجماهير لانفراد عبد الناصر بالسلطة مما يمثل فى نظرهم بعثا لحكم الفرد، ولكن التدبير لم ينفذ لاستقالة صلاح سالم المبكرة، ولتصور بغدادى أنه قادر، من خلال ترؤسه لمجلس الأمة، أن يصوب المسار نحو الديموقراطية.

وفى حديث للبغدادى مع أحمد حمروش (قصة ثورة ٠٠ج٤، ص ٢٣٠) ذكر أنه قدم استقالته ثلاث مرات:

الأولى فى ١٤ أبريل اعتراضا على رجوع مجلس قيادة الثورة عن قراره بعزل محمد نجيب ٠

الثانية، كانت احتجاجا على خطاب دورى فى ٢١ أغسطس ٥٨ موقع ممن عبد الناصر بمنع الدعاية الشخصية فى الصحف ٠

الثالثة والأخيرة، كانت فى ١٦ مارس ٦٤ احتجاجا على شكلية مجلس الرئاسة الذى كان قد أنشئ عام ٦٢، وعدم قيامه بمسئولياته كقيادة جماعية ٠وكان بغدادى قد ساق فى مذكراته (ج٢، ص ٢٣٨) مثالا مما نشرته الأهرام فى ٢١مارس عن تغييرات جوهرية، كتشكيل وزارة جديدة برئاسة على صبرى، وقرارات أخرى على جانب كبير من الأهمية، دون أن تعرض على ملجس الرئاسة.

أما كمال الدين حسين فقد ذكر أنه قدم استقالته أربع مرات:

الأولى عام ٥٥ أثناء وجود عبد الناصر فى باندونج هربا من عصبية جمال سالم الذى كان يقوم بالعمل نائبا عن عبد الناصر.

الثانية، فى ٥٧/١١/٧، من مجلس الأمة، احتجاجا على موضوع مجدى حسنين الذى أوكلت إليه الثورة إنشاء مديرية التحرير وتعيينه لبعض أعضاء المجلس للعمل فيها، حيث تم التحايل على مخالفة هذا للدستور بالقول بأن أموال المديرية غير عامة (سامى جوهر، الصامتون يتكلمون، ص ٩٩)، وفسر عبد الناصر معارضته لفصل مجدى حسنين، كما كان اتجاه البعض هو إدانة لمشروع مهم من مشروعات الثورة (عزة وهبى، ص ١٨٧).

والثالثة كانت فى العام نفسه، حيث تعرضت سياسة التعليم التى تضمنها بيانه كوزير للتربية لنقد عنيف فيما يتصل بمطالبة النواب بإباحة الانتساب، على عكس سياسة الوزير، وسكت الجميع عندما صرح عبد الناصر بأن سياسة الوزير هى سياسة الحكومة ! (المرجع السابق، ص ٢٠٠).

والرابعة كانت فى أغسطس ٦٣: ".. وبعد أن تبينت أن مجلس الرئاسة لم يعد يؤدى دوره وأن انفراد جمال عبد الناصر بالسلطة والقرارات قد وضعنا فى مواقف حرجة، توقفت عن الذهاب إلى المكتب، وقدمت استقالتى ولكنها لم تعلن (قصة ثورة ٠٠ج٤، ص ٣٤١) .

لكن كمال الدين حسين أرسل يوم ١٥ /١٠/٦٥، أثناء فترة اعتقالات الإخوان المسلمين خطابا شديد اللهجة إلى عبد الناصر، أبرز ما فيه: "لا خير فى إذا لم أقلها لك: "اتق الله" وأتبع هذا بعديد من آيات القرآن الكريم، مما أدى إلى صدور الأمر باعتقاله، بعد ثلاثة أيام، وبالتالى يصبح هو الوحيد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للضباط الأحرار الذى تعرض لهذا.

أما حسن إبراهيم، فلم يجد بدا من تقديم استقالته فى ١٨ يناير ٦٦ بعد أن طلب مقابلة عبد الناصر يوم ١٣ ومضت خمسة أيام بلا جواب (قصة ثورة ٠٠ج٢، ص ٢٣٥)

ولعل ما ذكره بغدادى فى مذكراته (ج٢، ص ٢٥٩) فى حديث مع جمال عبد الناصر قبل أن ينفرط عقد مجلس القيادة، يفسر ما حدث، على التوالى من استقالات وإبعاد، حتى لم يبق من الأعضاء وقت وفاة عبد الناصر إلا أنور السادات وحسين الشافعى، قال بغدادى :

"فى بداية الثورة كان هناك تطاحن فى الآراء بين أعضاء المجلس، كل منهم يحاول إبراز وجهة نظره وشرح رأيه فى الموضوع المعروض على المجلس، ولذلك كانت هناك نقاط كثيرة تثار، وكنا نخرج فى النهاية بحلول جيدة للمشاكل أو المسائل المعروضة عليه، ولكن مع مرور الوقت أصبح البعض من أعضاء المجلس يتأثرون برأى جمال عبد الناصر وأصبحت الأغلبية فى جانبه وبصورة دائمة تقريبا، وذلك دفع البعض الآخر من الأعضاء أن يكتفى بإبداء رأيه دون محاولة الدفاع عنه بنفس القوة والحماس التى كان يدافع بهما من قبل، لعلمه أن الأغلبية ستكون فى جانب رأى جمال عبد الناصر مهما حاول فى إبراز وجاهة فكرته وصوابها لأن النتيجة معروفة له مسبقا مهما بذل من جهد".

البحث عن نظريـــــة:

إذا كان التشتت الفكرى هو السمة البارزة لمجتمع ما قبل الثورة، فـــهل اســتطاعت الثورة أن تقضى على هذا التشتت الفكرى، وأن تستقطب فكـــرا ثوريـــا محـــددا، وأن تدمجه فى حركة الجماهير الشعبية (محمود أمين العالم، أزمة الفكر النظرى فى بلادنـــا، المصور فى ١٩٦٨/٢/٩)؟

الحق أن ثورة يوليو لم تبدأ بنظرية ثورية متكاملة، بل بمجرد شـــعارات فضفاضـــة، تكسوها مسحة من الغموض ..

ويبدو أن زعيم الثورة نفسه كان يأنف من "التنظير" و "التفلسف"، ومـــن هنـــا فمـــن الغريب أن الكتاب الصغير الذى حمل اسمه فى سنوات الثورة الأولى بعنـــوان (فلســـفة الثورة) يتوقف قليلا أمامتم كلمة "فلسفة" ويقول:

"إن الكلمة ضخمة وكبيرة، وأنا أحس وأنا واقف حيالها أنى أمام عالم واسع ليس لـــه حدود، وأشعر فى نفسى برهبة خفية تمنعنى منْ أن أخوض فى بحر ليس له قـــاع، ولا أرى له على البعد، من الشاطئ الذى أقف فيه، شاطئا آخر أنتهى إليه ..

"والحق أنى أريد أن أتجنب كلمة فلسفة فى هذا الذى سأقوله... ثم أنا أظن أنـــه مـــن الصعب على أن أتحدث عن فلسفة الثورة " (ص١٦) .

وفى مساء ٢٥ نوفمبر عام ١٩٦١، وقف عبد الناصر أمـــام اللجنـــة التحضيريـــة للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ليصارح الجميع بقول:

" أنا بأقول إنى أنا ما كنش مطلوب منى فى يوم ٢٣ يوليو أنى أطلع ومعايا كتـــاب مطبوع وأقول إن هذا الكتاب هو نظرية : مستحيل ..لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ما كانش عملنا ٢٣ يوليو، لأن ماكناش نعمل عمليتين مع بعض. اللى بيقولوا إيه هيه النظرية، بيعقدوها قوى وبيصعبوها خاص، يعنى دى عملية تعذيب" (ص٢٩).

ومن الغريب أن الكثرة الغالبة من الباحثين الذين أشـــاروا إلـــى هـــذه القضيـــة، لا يواصلون متابعة ما قاله عبد الناصر، حيث نجد من المرات النادرة التـــى يســـتند فـــى البرهنة على صحة ما يقول على لغة الخطاب الدينى، قال:

" ابتدأ الإسلام : أشهد ألا إليه إلا الله وأن سيدنا محمدا رســـول الله. ابتـــدأ الإســـلام بهذا.. جملتين، ما بدأش بكل ما هو موجود فى القرآن، ثم بدأ بعد هذا أيضا فى الإسلام يدينا عبر وعظة فى حياتنا.. فى الأول قال بالنسبة للسؤال عن الخمر: الخمر فيها إثـــم وفيها نفع، ولكن إثمها أكثر من نفعها ..يعنى مسموح بها. بعد كده قـــال: ولا تقربـــوا

الصلاة وأنتم سكارى: معنى كده أن طول النهار ما حدش بيشرب الخمر، ولكن بعد صلاة العشاء بيقدروا يشربوها. بعد كده حرمت وقال إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام.. إلى آخر الآية، رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه.. حرم تحريم قاطع".

هكذا، مثلما يتحدث داعية، وعالم دينى، يواصل مبينا أن هذا التدرج يعطينا المثل فى ضرورة السير خطوة خطوة: "٢٣ سنة لغاية ما نزل القرآن وتم نزول القرآن.. ليه ربنا عمل كده؟ حتى يعطينا الفرصة والدليل أو الوسيلة التى نقدر نعمل بيها فى حياتنا وفى دنيانا" (ص ٣٠)

وفى الدورة الافتتاحية لمجلس الأمة، ٢٠ يوليو ١٩٦٠، قال عبد الناصر: "ولقد كانت أعظم الملامح فى تجربتنا الفكرية والروحية أننا لم ننهمك فى النظريات بحثا عن حياتنا وإنما انهمكنا فى حياتنا بحثا عن النظريات، وبذلك وضعنا العقيدة فى خدمة الحياة، ولم نضع الحياة فى خدمة العقيدة، ذلك أن العقيدة الاجتماعية والسياسية ليست إلا أسلوبا للحركة وطريقا إلى الهدف ولا يمكن أن تكون غاية فى ذاتها أو هدفا يطغى على العمل ويدفع كفاح الأمة إلى بنية من الألفاظ وعينات من التعبيرات المركبة" (نجلاء ابو عز الدين، ص ٢٠٠).

كان أول ما طرحته الثورة من شعارات: (النظام - الاتحاد - العمل)، ويعلق لويس عوض (ص ٤٩) على هذا الشعار بأنهم حين سألوا الثورة فى أزمة مارس ٥٤ قائلين: "الاتحاد والنظام والعمل"، هذا كلام جميل، ولكن هذه "واجبات الإنسان"، فأين هى "حقوق الإنسان"؟ التى تعد الثورة بها المواطنين إذا قاموا بواجباتهم، جاء الرد: فى المبادئ الستة الشهيرة، فما هى هذه المبادئ؟ إنها:

١- القضاء على الاستعمار وأعوانه.
٢- القضاء على الإقطاع.
٣- القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.
٤- إقامة جيش قوى.
٥- إقامة عدالة اجتماعية.
٦- إقامة ديموقراطية سليمة.

والواقع أنها مبادئ ثلاثة لا ستة، هى الثلاثة الأخيرة لأن الثلاثة الأولى هى خطوات أساسية لابد منها لتنفيذ الأخرى.

لكن هذه المبادئ الثلاثة فى عمومها على قدر كبير من الغموض، فهى عموميات يصعب أن تكون بالفعل دليلا للعمل، إذ ماذا تعنى العدالة الاجتماعية؟، وما أسسها؟ وما

حدودها؟ وهل يكفى القول بديموقراطية سليمة؟ إن الجميع فى كل بلدان يطالبون بذلك، لكن ما مفهومها؟ وما مجالاتها؟ وما حدودها؟

وعندما كتب عبد الناصر "فلسفة الثورة" سنة ٥٤، طرح أفكارا على جانب كبير من الأهمية تكمل لنا صورة الاتجاهات الفكرية والإيديولوجية التى تبناها وعمل من خلالها، حتى هذه المرحلة من تاريخ الثورة، لكننا لا نستطيع أن ننظر إليها كنسق أيديولوجى ومتكامل، صيغ فى برامج وأهداف ومناهج، وإنما يمكن اعتبار ما ورد فى هذه "الفلسفة" مجرد أفكار طرحت وتصورات لما حدث وما سيحدث، من وجهة نظر القائد (أحمد زكريا الشلق، ص ٨٦).

ومن الأفكار التى زاد بها عبد الناصر وضوحه الفكرى، ما أورده فى فلسفة الثورة عن أن معظم شعوب العالم مرت عادة بثورتين : ثورة سياسية، ثم ثورة اجتماعية، ربما تفصل بينهما سنوات طوال، إلا أن المطلوب فى مصر أن يعيش المصريون الثورتين معا، وصعوبة المسألة هنا هو التباين بين منطق كل من الثورتين، فالثورة السياسية تتطلب لنجاحها وحدة عناصر الأمة وترابطها وتساندها، بينما تؤدى الثورة الاجتماعية إلى زلزلة القيم وتصارع المواطنين أفرادا وجماعات (فلسفة الثورة، ص ٤٤).

ويحدد عبد الناصر فى فلسفة الثورة (ص٨٣) ثلاث دوائر تمثل روابط أساسية تشكل اركانا لهوية مصر، ومن هنا تساءل:

١- أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلا وليس مجرد كلام ؟

٢- أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة إفريقية، شاء لنا القدر أن نكون فيها، وشاء أيضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أوعلينا، سواء أردنا أو لم نرد ؟

٣- أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالما إسلاميا تجمعنا وإياه روابط لا تقر بها العقيدة الدينية فحسب، وإنما تشدها حقائق التاريخ كذلك ؟

وقد يتصور البعض أن هذه الإشارات هى أول ما ظهر من وعى عروبى لدى جمال عبد الناصر، فقد أظهرت دراسة مارلين نصر (ص ٩٩، وصفحات أخرى متعددة) أن البعد العربى لوعى عبد الناصر القومى لم يكن فى درجة الصفر عشية ثورة يوليو، إنما كان هذا الوعى كامنا، وفى حالة "اللامنطوق"، ولم يعلن عنه عبد

الناصر عبر الكلام والكتابة إلا انطلاقا من ٥٣ فى فلسفة الثورة، ثم فى خطبه حيث بدأ يبلوره ويفصله.

وعندما صدر دستور ٥٦ نجده احتوى توجهات إيديولوجية معينة يأتى فى مقدمتها تقريره فى مادته الأولى على عروبة مصر، باعتبارها جزءا من الأمة العربية، وبذلك يكسب التوجه الذى ورد فى فلسفة الثورة بعدا دستوريا وتوجها قانونيا جديدا (أحمد زكريا الشلق، ص ٨٩).

وقد لاحظ بعض الدارسين أن نصوص الدستور أنهت النظرية الفردية التى تعد ركيزة الليبرالية الأساسية، عندما نص على قيام الاقتصاد على التخطيط، منهيا بذلك المنافسة الحرة، بالإضافة إلى التخلى عن حرية التملك فى منظورها الليبرالى (غصمت سيف الدولة: ثورة يوليو والمسألة الديموقراطية، ص ٥٥٣)، لكن هذا لم يحل بين الدستور وبين تبنى ما يعرف بالرأسمالية الموجهة، كما تشير إلى ذلك النصوص الاقتصادية، فضلا عن اعترافه بقدر من نشاط الاقتصاد الحر، لكنه اشترط عدم إضراره بمصلحة المجتمع، فضلا عن نصه على استخدام رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى، وصيانة الملكية الخاصة حيث ينظم القانون وظيفتها الاجتماعية (كوفتونوفيتش: ثورة الضباط الأحرار فى مصر، ص ١٦٧-١٦٨).

وبعد قيام الاتحاد الاشتراكى، بدأ شعار آخر يتردد، ألا وهو "الاشتراكية الديموقراطية التعاونية"، وفى الحادى والعشرين من فبراير ٥٩، وبمناسبة العيد الأول للوحدة مع سوريا وقف عبد الناصر ليقول: "إننا سنعمل من أجل بناء وطننا، سنعمل من أجل تطوير اقتصادنا. سنعمل من أجل إقامة مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى. سنعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات ..."

وإذا كان عبد الناصر قد تحدث كثيرا عن الاشتراكية محاولا شرح مقصوده منها، وكذلك الديموقراطية، إلا أن مصطلح " التعاونية " لم يحظ بمثل هذا الاهتمام، خاصة إذا كنا قد استنتجنا أن التوجه الاجتماعى والاقتصادى لدستور ٥٦ كان توجها أبعد عن التوجه الليبرالى، وأقرب إلى الرأسمالية الموجهة، أو ما يسمى برأسمالية الدولة، ولم يتجاوز التوجه العام فى الإجراءات والسياسات هذا المفهوم (أحمد زكريا الشلق، ص ٩٥).

ويبدو أنه، بعد أن اقترب العقد الأول من عمر الثورة على الانتهاء، ظهرت الحاجة إلى بلورة إطار فكرى محدد للثورة، وهو ما عبر عنه فيلسوف الثورة " هيكل " بمصطلح (التوضيح الثورى)، عندما كتب فى أزمة المثقفين (ص ١٠٣-١٠٤): "أريد

أن أقول - أولا - أنه ليست هناك الآن، قضية أحق بعناية المثقفين ولا أجدر من قضية التوضيح الثورى . إن التوضيح عن طريق النظرية، أصبح الآن، بعد ما يقرب من ٩ سنوات من يوم التغيير الكبير فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ضرورة حيوية لنجاح الثورة".

كذلك يؤكد على أن " التوضيح الثورى " قضية لا تقل أهمية عن التخطيط الاقتصادى، فإذا كان التخطيط هو حشد الموارد الاقتصادية فى اتجاه التنمية بغية الوصول إلى الكفاية والعدل، فإن التوضيح هو حشد الموارد الفكرية الإنسانية على أساس من الاقتناع والحماسة يفتح الطريق أمام الأفراد لكى يستطيع كل منهم أن يجد مكانه ومن ثم يجد دوره الذى يستطيع فيه أن يعطى للمجتمع طاقة إبداعه وخلقه (أزمة المثقفين، ص ١٠٥).

وبالفعل، شهدت مصر فى ٢١ من مايو عام ١٩٦٢ صدور وثيقة فكرية متكاملة لأول مرة، وهى ما عرف "بالميثاق"، حيث نقرأ فى صفحاته الأولى أن مصر تفتقر إلى "نظرية عمل ثورة كاملة"، وأن عبد الناصر راح هو وزملاؤه يطورون المبادئ الستة ويحركونها بالتجربة والممارسة، نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة إلى أهدافها، وأفاد كذلك أن المبادئ الستة كانت مجرد أعلام للثورة وليست " أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير ثورى.

والنظرية الأساسية التى قام عليها الميثاق، هى ما يمكن تسميته بـ "الاشتراكية الديموقراطية"، ومن هنا نجد فى الميثاق النص على "أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم".

وقد أثار هذا التعبير (الاشتراكية العلمية) قلقا وضيقا عند كثيرين حيث أن هذا المصطلح هو الوصف الذى توصف به النظرية الماركسية، فخيل لهؤلاء أن فى هذا إعلانا بتبنى الماركسية، خاصة وأن الكتاب الماركسيين فرحوا باستخدام هذا المصطلح، لكن عبد الناصر، أوضح أنه يقصد بالاشتراكية العلمية استخدام المنهج العلمى فى التطبيق الاشتراكى، وأمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية قال عبد الناصر "نحن نقول إن اشتراكيتنا ليست هى الشيوعية" (ص ٢٠٨).

وكانت هذه إشارة بدء أحاديث طويلة راح البعض يديرونها حول توصيف ما يحدث فى مصر بأنه يقع تحت مظلة " الاشتراكية العربية "، وأخرج قطب إسلامى سورى كبير هو الدكتور مصطفى السباعى كتابا شهيرا فى تلك الفترة باسم (اشتراكية الإسلام).

وقد ترتب على التخوفات التى بدت من أن يكون الميثاق علامة تحول نحو الماركسية، أن وافق عبد الناصر، وفقا لنهجه التوفيقى فى كثير من الأحوال، على تشكيل لجنة المائة برئاسة الدكتور سليمان حزين التى انتهت إلى ما عرف بـ "تقرير الميثاق" فى ٣٠ يونيو على أساس دراسة مشروع الميثاق دراسة تتناول التفسير والتحليل والتوثيق لما تضمنه من أصول ومبادئ وأحكام (ص د).

وإذا كان تقرير لجنة المائة قد شرح ما جاء بالميثاق من "حتمية الحل الاشتراكى"، إلا أنه (ص ٣٠) أكد على "تميز التطبيق الاشتراكى فى بلادنا بميزات عدة خلقت منه نموذجا عربية له طابعه الخاص"، وفصل ذلك (ص ٣٦) بالحديث عن "سمات الاشتراكية العربية".

وعلى الرغم من القول فى ذلك الوقت بأن تقرير لجنة المائة هو "وثيقة مكملة لمشروع الميثاق خصوصا وأن التقرير يلقى أضواء جديدة على ما جاء فى الميثاق ويفتح منافذ عديدة لازدياد الوعى بأهدافه ومضمونه" (ص د) إلا أنه دخل زوايا النسيان عقب صدوره، مما أكد أنه كان مجرد "مسكن" أعطى للجناح اليمينى.

وفى مؤتمر الاتحاد الاشتراكى بالمنيا فى ٦٥/٣/٩ يسوق عبد الناصر تعريفات عمومية للاشتراكية، فهو تارة يقول: "الاشتراكية كما قال الميثاق هى الكفاية وهى العدل. الاشتراكية كما يقول الميثاق هى الديموقراطية الاجتماعية.الاشتراكية كما يقول الميثاق هى تذويب الفوارق بين الطبقات. الاشتراكية كما يقول الميثاق هى تكافوء الفرص.. ".

وأمام اللجنة التحضيرية ركز عبد الناصر على ما كان يردده دائما من الارتباط الوثيق بين الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية (ص٢٤٣): "الديموقراطية السليمة معناها إقامة مجتمع جديد، هذا المجتمع الجديد، غير المجتمع القديم الذى كنا نعيش فيه، هدفنا من هذا المجتمع الجديد، أو من العمل لخلق هذا المجتمع الجديد، أن بلدنا تكون مستقلة سياسيا، وفى نفس الوقت تكون مستقلة اجتماعيا، بمعنى أن نكون أحرارا سياسيا لا نخضع للاستعباد السياسى، ولا نخضع لنفوذ أجنبى، ونكون مستقلين اجتماعيا، أى أحرارا فى تكوين بنائنا الاقتصادى، وتكوين بنائنا الاجتماعى".

وتوضيحا لذلك جاء بالميثاق (الباب الخامس): "إن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة: أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره. أن تكون له الفرص المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية. أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل". لكن، وعلى الرغم ممن السمو الذى تحمله هذه

الفكرة، إلا أنها - كما تثبت التجارب - مستحيلة التنفيذ، ففى أى مجتمع وجد مواطن تحرر كلية من الاستغلال؟ وفى أى مجتمع وجد المواطن الذى تخلص من كل قلق يهدد أمن المستقبل؟ !

وعبر التطورات التى شهدتها المنطقة العربية فى النصف الثانى من الخمسينيات، وحتى واقعة الانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر ١٩٦١ تطورت صيغ عبد الناصر لدور مصر العربى اقترابا من الصيغة المبكرة التى قدمها فى (فلسفة الثورة) للعلاقة بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية، وعلى المستوى المصرى، يعتبر الميثاق الوطنى خير وثيقة فكرية تعبر عن ذلك التطور، وقد بلور الميثاق عملية إعادة صياغة للسياسة العربية للنظام المصرى، فتحدث عن صراع اجتماعى فى الوطن العربى تلتقى فيه القوى التقدمية الشعبية بينما تتجمع العناصر الرجعية والانتهازية (أحمد يوسف أحمد: السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلة ترتيب الأولويات، ص ١٣).

وإذا كانت الثورة قد أخرجت لنا وثيقة فكرية أخرى عرفت ببيان ٣٠ مارس (١٩٦٨) عقب مظاهرات الطلبة والعمال فى فبراير من العام العام، فإن هذا البيان لم يخرج فى توجهاته العامة عن توجهات الميثاق.

وإذا أردنا أن نلقى نظرة عامة على مجمل التوجهات الفكرية، فإننا لابد ألا نغفل عن أن المفاهيم الثقافية والفكرية عامة لا نتبينها فى التعبيرات الثقافية المباشرة سواء كانت أدبية أو فنية أو علمية، وإنما كانت تنبثق من قلب المشروعات والمعارك السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فمشروع كمشروع السد العالى مثلا وغيره، لم يكن مجرد مشروع عمرانى تعميرى، وإنما كان أساسا مشروعا يتضمن ويفجر مفاهيم وقيما ومبادئ ثقافية شتى، فى مقدمتها مفاهيم وقيم التخطيط والفكر العلمى، والملكية الجماعية، والعمل الجماعى، والتضامن العربى، والتضامن بين الشعوب التى عانت من القهر، والتحالف مع القوى الاشتراكية العالمية، والرؤية التغييرية التثويرية للحياة وإمكانية السيطرة على قوانين الواقع القومى وضد الرجعية العربية، وإبراز الدور الاجتماعى والسياسى للعمال والفلاحين فى الإدارة والإنتاج والتشريع، التى كانت جميعا مصادر لمفاهيم وقيم ثقافية وإيديولوجية جديدة تتحرك وتتصارع فى داخل مسيرة الثورة (محمود أمين العالم فى: ثورة ٢٣ يوليو، قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، ص ٥١٦).

كذلك نجد دراسة (مارلين نصر) التى حللت مجمل خطب وتصريحا عبد الناصر لتنتهى إلى القول (ص٣٤٩) بأن نموذج العقائد الناصرية يتأسس على مجموعتين محدودتين من العقائد، ولكنهما مترابطتان وتمثلان موقعا مركزيا من النسق العقيدى العام، أولى هذه المجموعات تحدد طبيعة التوجه الفلسفى لعبد الناصر: تصور صراعى للعالم السياسى على المستويات الاجتماعية والإقليمية والعالمية كافة، منظور تاريخى حتمى للحياة السياسية مصحوب بميل إلى اختيار الأهداف القصوى فى كل موقف سياسى. أما المجموعة الثانية، فهى تدور حول صورته السلبية لأعدائه، واستراتجيته الردعية إزاءهم مصحوبة بضوابط أمان أدائية كتفضيل التدرجية فى المنهج، وتأخير السلوك، وتجنب المخاطرة السياسية.

وفى مناقشة مع مجموعة من كتاب اليسار، أبرز لنا توفيق الحكيم، أن الشعارات التى طرحتها الثورة عظيمة، لكننا إذا جئنا للتطبيق فالموقف عكسى: "عندما نقرأ الميثاق نجد ميثاقا عظيما جدا، وكلام فى الاشتراكية كلام عظيم.. أين النتيجة؟ لو كان هذا صحيحا لكنا تقدمنا تقدما عظيما" (ملف عبد الناصر، ص ١٨٥).

وقال أيضا فى هذا الحوار: "إن الذى بهرنى فى ثورة ٥٢ وفى عبد الناصر هى النوايا واللافتات، ولم أنتبه - إلا أخيرا - إلى أنه فى التطبيق.. لقد كنت أسأل الفلاحين، عندنا، فى القرية فأجد التطبيق سيئا جدا، وأن الحاكم بأمره، هناك،، لا يزال هو الموظف.. الموظف يبيع المساد فى السوق السوداء.. إلخ (المرجع السابق، ص ١٨٨).

ولم يكن توفيق الحكيم وحده فى هذا الموقف، فعصمت سيف الدولة كتب أيضا (ص ٣٢١): "نستطيع أن نقول ببساطة ويقين أن "النظرية" الديموقراطية التى جاء بها الميثاق لم تطبق - فى جانبها السياسى - على وجه الإطلاق".

الديموقراطية المحاصرة:

ربما كانت هذه القضية بصفة خاصة تمثل ما يمكن تشبيهه "بكعب أخيل"، أو الثغرة التى نفذت من خلالها سلبيات عدة ساعدت على إجهاض ثورة يوليو، على الرغم من ثقتنا الشخصية فى وطنية زعيمها وإخلاصه الذى لا ينبغى أن ينكر فى عملية النهوض الحضارى بمصر، لكن، وبمثل المنطق الذى تردد فى الميثاق - نظريا وورقيا فقط - كان لابد أن تتكافأ الوسائل شرفا مع غاياتها، فأن يسعى إلى الديموقراطية بوسائل وإجراءات قهرية تنطق بالاستبداد والديكتاتورية، فهذا لن ينتج إلا نتائج من نفس جنس

هذه الوسائل، وفقا للقاعدة الشهيرة التى تؤكد أنه من المستحيل أن تحصد عنبا إذا زرعت شوكا !

ومن المفارقات حقا أن المثقفين الذين لا يستطيعون إنتاجا فكريا حقيقيا يتسم بالإبداع والتجديد والأصالة إلا إذا عاشوا مناخ الحرية، وهم أكثر فئات الشعوب حديثا عن الديموقراطية وانشغالا بها، تقدم أفراد منهم، وضباط الثورة لم يزالوا بعد يخطون خطوتهم الأولى، ليزينوا لهم إدارة الظهر لبعض القواعد والمبادئ الأساسية فى الديموقراطية، ومعظم النار من مستصغر الشرر !

استعان ضباط الثورة باثنين من كبار القانون، هما د٠ السنهورى، وسليمان حافظ، فإذا بهما يبذران بذور آفة زرعت فى مجتمعنا، وخاصة بالنسبة للثانى، ألا وهى تفصيل قوانين خاصة تيسر لأصحاب السلطة أن يطغوا بسلطتهم ويتوسعوا فيها، وفاقم من ذلك أن ضباط الثورة كانوا صغار السن، ليست لهم تجربة سابقة فى الممارسة السياسية، وهم بحكم شخصياتهم العسكرية، مهيأون لأن يكون صوتهم فقط هو المسموع، وأن يأمروا وليس للآخرين إلا أن يطيعوا وينفذوا، وإلا فالعقاب الصارم جاهز !

ففى شهور الثورة الأولى، وبعد خلع الملك، كان دستور ٢٣ هو القائم بأحكامه التى تقضى بما يجب اتخاذه بعد ذلك، فاستطاع السنهورى وسليمان حافظ أن يستصدروا فتوى تتحايل على ما يحكم به الدستور (وحيد رأفت، ص ١٢٢)، وكانت اللافتات تملأ شوارع القاهرة، بشعار لضباط الثورة (نحن نحمى الدستور)، وكان سهلا بعد ذلك أن يتم تزيين إلغاء الدستور كلية، وكان ضباط الثورة أنفسهم غير راضين عن ذلك "ولكن سليمان حافظ (المستشار القانونى) كان شديد التمسك برأيه" (محمد نجيب، ص ٦٣)، واستطاع فى النهاية أن يقنعهم به.

ودعم من هذا ما كتبه أستاذ قانون كبير (السيد صبرى) بكلية الحقوق عما أسماه (الفقه الثورى) على أساس أن الثورة ليست ملزمة بأن تتبع المبادئ والإجراءات الديموقراطية المستخدمة فى النظم التقليدية المستقرة (الأهرام فى ٢٥ /٨/ ١٩٥٢).

وتستمر المسيرة، فتأمينا للتدابير التى اتخذتها الثورة فى سنتها الأولى من الطعون أمام الجهات القضائية، صدر فى ٥٣/١/١٨ قانون برقم ٣٦ بتمديد أجل تشريع سابق صدر فى ٥٢/١١/١٢ باعتبار كل تدبير اتخذه أو يتخذه القائد العام للقوات المسلحة بوصفه رئيس حركة الجيش، من قبيل أعمال السيادة التى لا يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة أو أمام المحاكم القضائية العادية. كما صدر

مرسوم بقانون ثالث فى ٥٣/١/١٨ برقم ٣٨ بتحصين جميع التشريعات الصادرة فى شكل مراسيم بقوانين فى المدة السابقة على إعلان سقوط دستور ٢٣ (وحيد رأفت، ص ٨٦).

وعندما أعفيت وزارة على ماهر، وبدأ تداول الرأى حول من يكون رئيس الوزراء الجديد، إذا بالسنهورى يرى أن يكون الرئيس هو محمد نجيب نفسه، حتى تتوحد قيادة الثورة وقيادة الحكومة (محمد نجيب، ص ٥٢)، وكانت تلك البداية لطريق طويل.. فتح الشهية العسكرية لأن تتولى بنفسها السلطة الحاكمة !

وتوالت الإجراءات...

فصدر القانون رقم ١٨١ لسنة ٥٢ فأجاز فصل (بغير الطريق التأديبى) من تعلق شبهات قوية فى مسلكه أو سمعته، وشكل لجانا فى كل وزارة أو مصلحة لذلك، ولجنة للقوات المسلحة وأخرى للشرطة، عرفت بلجان التطهير، ومنع هذا القانون المحاكم من نظر أى طعن فى قرارات الفصل، ثم صدر عدد من القوانين بإجازة هذا الفصل بالنسبة للطوائف الخاصة من الموظفين، كرجال القضاء، ومجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والأزهر والجامعات، وفصل عدد كبير من الموظفين طبقا لهذا القانون بغير محاكمة، وقبلت استقالة الكثيرين، كما أحيل إلى المعاش ٤٥٠ ضابطا من الجيش، ونقل كثير من الضباط إلى وظائف مدنية(طارق البشرى: الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ١٧٩).

وعلق توفيق الحكيم فى (عودة الوعى، ص ٢٩) على حركة التطهير هذه بأنها أغرت كل موظف أن يشكو رئيسه، وكل صغير أن يتهجم على كبير، وكل زميل أن يشى بزميل "فانقلبت المصالح والإدارات والوزارات والجامعات والمستشفيات، وكل جانب من جوانب النشاط فى مصر إلى ميدان مطاعن بالحق والباطل، وفى أغلب الأحيان بالباطل، لأن الطاعن كان فى كثير من الأحيان يطمع فى مركز المطعون، وفى أحيان أخرى كان الشاكى مجرد مشاغب بالفطرة، أعطيت له فرصة الشغب، ولم يسلم رئيس فى إدارة أو مدير فى مصلحة من شكوى مرؤوس له ولا أستاذ فى جامعة من مطاعن زميل له".

وكاد توفيق الحكيم نفسه أن يفصل من عمله مديرا لدار الكتب، حيث قدم تقرير لاسماعيل القبانى، وزير المعارف وقتها، بأن الحكيم غير منتج، وغير منتظم فى عمله، لولا أن علم عبد الناصر بذلك فلم يتم الفصل، بل وأدى هذا إلى استقالة القبانى (عودة الوعى، ص ٣٤).

فإذا كان الحكيم قد وجد - صدفة - أن زعيم الثورة قد سانده، فمن كان يساند مئات غيره من المفصولين، من غير المشهورين مثل الحكيم ؟

ومن المعروف أن يوسف صديق كان له دور حاسم معروف فى إنجاح الثورة ليلة القيام بها، لكنه قدم استقالته من مجلس قيادة الثورة بعد مرور ما يقرب من ستة أشهر وكان السبب الرئيسى الذى دفعه لهذا هو تنافر وجهة نظره مع أعضاء القيادة حول أسلوب الحكم، وصدور قوانين تنظيم الأحزاب، ثم حلها وإلغاء الدستور وإعادة الرقابة على الصحف، واعتقال ضباط المدفعية... ودخولهم السجن بملابسهم الرسمية (أوراق يوسف صديق، ص ١٤٨).

وكان من نتيجة الصراع العنيف الذى دار داخل السلطة الثورية فى أوائل ٥٤ أن أصبح الطريق مفتوحا أمام عبد الناصر ليبدأ زحفه صعودا إلى القمة (وحيد رأفت، ص ٢٤)، وسارت الأمور سيرها المعروف وأصبح عبد الناصر هو الرجل الأول فى البلاد، وكان كل يوم يكتسب حب الناس وثقتها حتى أولئك الذين استولى على أطيانهم للإصلاح الزراعى. بدأ الكثير منهم يعتاد تحديد الملكية ويتأقلم إلا الذين لا أمل لهم فى ولائهم، وبدأت البلاد تعتاد حكم فرد وثقوا به وأحبوه، والجماهير عندما تحب لا تناقش.

وخفتت شيئا فشيئا أصوات من اعتادوا المناقشة، وأخذ الحاكم المحبوب نفسه يعتاد الحكم الذى لا منافسة فيه، وأخذ الستار الحديدى يسدل رويدا رويدا بين الشعب وتصرفات الحاكم المطلق، يقول الحكيم (عودة الوعى، ص ٣٧): "لم نكن نعرف من أمورنا أو الأمور الخارجية إلا ما يلقى به هو إلينا من منصة عالية فى عيد من الأعياد أو مناسبة من المناسبات، وكان يتحدث بمفرده الساعات الطوال، بغير كلفة حديثا يظهرنا أبطالا بقيادته، ويظهر الدول الكبرى حولنا أقزام، فكنا نصفق إعجابا وخيلاء. وعندما كان يخطب بقوة قائلا عن دولة قوية (أمريكا) تملك القنابل الذرية: (إذا لم تعجبها تصرفاتنا فلتشرب ممن البحر) كان يملؤنا الفخر" !!

ورسمت سياسة لابد أنها منظمة ومخططة من أجل إقناع الناس بأن موقفهم من الحاكم ينبغى أن يكون سلبيا، وبأن إجراءات القمع لا ينبغى أن تقاوم ولا حتى بالكلام، وحوكم أشخاص فى السنوات الأولى وعوقبوا سنوات طويلة من الأشغال الشاقة لأنهم رددوا إشاعات، أو عارضوا واعترضوا، فى أحاديثهم الخاصة، وتسلل الرعب إلى النفوس بالتدريج، ومع الرعب ظهرت السلبية والنفاق والتحدث بلغتين، والجهر بعكس ما يؤمن الإنسان به، وفقد الإنسان المصرى قدرته على الرفض والاعتراض والاحتجاج، ومع فقدان هذه القدرة فقد مهارة التفكير العقلى المتزن والحكم على الأمور

حكما صائبا إذ كان القمع مصحوبا بحملة دعاية منظمة، قائمة على أسس " علمية " مدروسة تستهدف فى نهاية الأمر ألا يكون هناك إلا رأى واحد، وألا يسمع الناس إلا وجهة نظر واحدة، وتظل تردد مرة تلو الأخرى، إلى أن يصدقها كل من كان يقاومها ولم يكن مقتنعا بها فى أول الأمر (فؤاد زكريا، ص٢٩-٣٠).

وعندما حصل انفصال سوريا عن الوحدة، كان من الأسباب التى ذكرها عبد اللطيف بغدادى فى مذكراته (ج٢، ص ١٢١): "أسلوب جمال فى الحكم، فالشعب لم يكن له دور إيجابى فى السياسة التى ترسم له"، وأشار كذلك إلى أنه لم يكن هناك تنظيم سياسى اللهم إلا الاتحاد القومى "وهو نفسه كان تنظيما فاشلا ولا يشارك فى وضع السياسة العامة للبلاد، وحتى قراراته نفسها إن اتخذ قرارا لم يكن ملزما لأحد"، أما بالنسبة لمجلس الأمة، سلطة الرقابة الشعبية على أجهزة الدولة " ان قد أصبح أضحوكة الجميع، ولم يكن يباشر صلاحياته، بل وصته لم يكن مسموعا على الإطلاق". أما بالنسبة لجموع الشعب: "والشعب كان ينظر إلى ما يجرى من حوله ولا يملك من أمره شيئا إلا أن يعلق على ما يجرى كعادته بنكاته وقفشاته لينفس بها عن نفسه وعما يعتمل فى صدره من آلام وحسرة" (المرجع السابق، ص ١٢٢).

أما أحمد حمروش (ثورة يوليو وعقل مصر، ص ٣١) فيرى أنه رغم الثقة الشعبية الجارفة التى لم يصل إليها زعيم من قبل، فإنه ظل غير مقتنع بسلوك الطريق الديموقراطى الصحيح الذى يعتمد فيه على حزب ينال الأغلبية، وتكون هناك معارضة حرة. لكن كانت فترة الصعود الباهر لعبد الناصر مقترنة بوجود تنظيم متخلف النظرة هو الاتحاد القومى "الذى كان يصلح أداة لديكتاتور يعادى الشعب، وليس لزعيم مثل جمال عبد الناصر كان قد اكتسب فعلا ثقة الشعب".

وفى ذروة أزمة مارس ٥٤،، وفى جلسة مجلس الوزراء، قال عبد الناصر لزملائه: "لا تتسرعوا وكل ما أطلبه منكم أن تعطونى حق حرية التصرف دون الرجوع إليكم (Reedom of Action) حتى لا يضيع الوقت فى المناقشات لأن الظروف تتطلب سرعة البت، وعلى أنا أن أقف على كل التيارات السياسية المختلفة فى البلاد - وأنا مسئول عن تطهير البلاد من العناصر الرجعية بالقضاء عليها" !! (بغدادى، ج١، ص ١١٥).

هذا التفويض الذى طلبه عبد الناصر، ظل فى يده بعد ذلك طوال سنوات الحكم، والعناصر الرجعية التى سعى للخلاص منها اتسعت دائرتها لتشمل كل معارض.

وفى إحدى المناقشات كان عبد الناصر قد ذكر قصة فحواها أنه قد عرض على "لينكولن " رئيس الولايات المتحدة وزملائه الثمانية أحد الموضوعات، وطلب رأى كل

منهم فى الموضوع المطروح عليهم، ولم يوافقوا عليه جميعا، ولكنه - أى لينكولن - كتب القرار بالموافقة . وعقب جمال سالم سالم على ذلك بقوله " بس فيه هنا (مجلس قيادة الثورة) تسعة (لينكولن)"، فصمت عبد الناصر لوهلة ثم رد بقوله "لأ، لينكولن واحد" مشيرا بذلك إلى تفويض المجلس له فى اتخاذ القرارات (المرجع السابق، ص ٢٢٤).

لقد استوقفت "الكاريزما" التى تمتعت بها شخصية عبد الناصر بعض الباحثين، فلم يكن هناك انتصار حقيقى فى كل من ٥٦، واليمن، ومع ذلك كانت شعبيته فى تصاعد، ثم وصل الأمر إلى لغز كبير فى ٦٧، فعلى الرغم من استقالته بسبب الهزيمة الكبيرة، نسى الملايين من المصريين وغيرهم من العرب، فى غمرة انفجار عاطفى لا مثيل له، الهزيمة، وساروا ليل نهار فى مظاهرات اضطرت عبد الناصر أن يسحب استقالته ويبقى رئيسا للجمهورية (أسعد عبد الرحمن، ص ٥٥).

ومن المرجح أن السر فى ذلك يرجع إلى العنصر "غير العقلانى" الملازم لأية كاريزما من جهة، وفى الدور الذى لعبته وسائل الإعلام فى خلق وتعزيز وإشهار كاريزما عبد الناصر من جهة ثانية، وفى الوقت الذى أسهمت فيه مواهب عبد الناصر الشخصية، والظروف الملائمة فى صياغة صورته الكاريزمية، ما كان لأى منهما أن يحمل أى وزن ذى قيمة لولا الدور الذى لعبته وسائل إعلام ما بعد عام ٥٢، (المرجع السابق، ص ٥٦).

ومن الغريب أن عبد الناصر نفسه، وبعد هزيمة ٦٧، اعترف بأوجه نقد كثيرة كانت لا تقال أمامه، فمن أحاديثه أمام مجلس الوزراء التى سجلها ثروت عكاشة (ج٢، ص٦١٦): "إننى لم أسمع خلال رئاستى لهذا المجلس أى نقد ذاتى، ولم ينبر أى وزير يتحدث عن أخطائه فى دائرة اختصاصه".

أما عن مجلس الأمة فقد قال (المرجع السابق، ص ٥١٧) "وفى تصورى أن مجلس الأمة نجح فى بادئ الأمر، ولكنا نحن الذين أفسدناه، فبدلا من أن يتكلم أعضاؤه داخل المجلس كفوا عن ذلك". لكن عبد الناصر نسى هنا الدور الذى لعبه نتجية رد فعله من قضية مجدى حسنين فى أول مجلس أمة، وكذلك عند معارضة سياسة كمال الدين حسين (ضياء الدين بيبرس، ص ٥٨).

وفى تفسيره لهذا الحال قال (ثروت عكاشة، ص ٥١٩) لقد ثبت أن فشلنا راجع إلى أننا مجتمع مغلق"، ووصف المعارضة فى مجلس الأمة بأنها "جبانة"، وشخص الوضع العام: "تحولت الدولة إلى إمارات مستقلة".

ويبلغ عبد الناصر الذروة فى وضع يده على سبب على جانب كبير من الأهمية "فلقد ثبت بما لا يقبل الشك فشل تجربة تعلق النظام بشخص واحد" (ص ٥١٩).

لكن، ما الذى ساق الأمور لتصبح هكذا ؟ وهل حدث تغيير فى بنية النظام وفلسفته بحيث لا تفرز مثل هذا المناخ الذى يجعل الأفواه مغلقة ؟ كلا !

لقد صدق أسعد عبد الرحمن فى قوله (ص١٦٣) فقد كان لمسلك قيادة الثورة نتيجة مبكرة مزدوجة: "إذ أنه مع إفراغ "النسق الرئيسى" الاجتماعى - عبر عملية "إزالة التسييس" العنيفة التى نفذتها القيادة الجديدة - من جميع النشاطات والمؤسسات السياسية المستقلة، جرى تعزيز الجهاز التنفيذى وتقوية دور وحجم بيروقراطية الدولة - عبر إصرار الحكام الجدد على توسل الأساليب اللاسياسية البيروقراطية - فيما عدا تلك المفروضة ذاتيا - اللازمة للسيطرة على القيادة التنفيذية والبيروقراطيات (العلنية والسرية) المتضخمة وضبطها".

لكن ما تمتع به عبد الناصر من شخصية كاريزمية مذهلة، أتاح له الفرصة أن تكون له السيطرة الخارجية على تنظيم الدولة الجبار، بينما كان داخله قد بدأ يعانى علامات ضعف شديدة، وقابلية للانهيار، أو على أقل تقدير فقدان القدرة على الاستمرار.

ولقد حمل النظام من بدايته مظاهر اللاديموقراطية، فبقراءة الان الدستور المؤقت فى ٥٣/٢/١٠، نجد ثلاث مواد منه، واحدة تطلق يد قائد الثورة فى اتخاذ ما يراه من تدابير لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها، وتخوله تعيين الوزراء وعزلهم. ومادتان تخولان مجلس الوزراء السلطة التشريعية وأعمال السلطة التنفيذية فى وقت واحد معا (طارق البشرى: الديموقراطية، ص ٢٠٥).

فالسلطة التشريعية لم تفقد استقلالها فقط، وإنما فقدت وجودها نفسه واندمجت فى السلطة التنفيذية التى يتولاها مجلس الورزاء الذى يعينه قائد الثورة نفسه، ما يعنى فى النهاية تجميع كافة الخيوط فى يد القائد وحده.

ولم يتغير الأمر كثيرا فى هذه المركزية المفرطة عندما صدر دستور مؤقت فى مارس ٥٦،، فقد صدر بقرار من عبد الناصر نفسه، وتحقق فيه دمج السلطات من خلال سلطة الرئيس فى حل مجلس الأمة، واعتبار الاتحاد الاشتراكى، الذى حل محل الاتحاد القومى، هو السلطة الممثلة للشعب، لكن كان لرئيس الجمهورية نفسه هو من يضع للاتحاد نظامه وقانونه ويرسم له تشكيلاته. صحيح ان الدستور نص على وجود رئيس ومجلس للوزراء، لكن استمر رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية ويضع السياسة العامة بالاشتراك مع الحكومة (المرجع السابق، ص ٢١٠) ٠

وكان لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها، وله حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها وإصدارها، وإذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو فى فترة حله ما يوجب الإسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر فى شأنها قرارات لها قوة القانون، ولرئيس الجمهورية فى الأحوال الاستثنائية بناء على تفويض مجلس الأمة أن يصدر قرارات لها قوة القانون، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الأمة، وهو الذى يبرم المعاهدات ويبلغها لمجلس الأمة، وهو الذى يعلن حالة الطوارئ (عصمت سيف الدولة: هل كان عبد الناصر ديكتاتورا ؟ ص ٣٣١) .

لكن من الذى يسأل أمام مجلس الأمة ؟ الحكومة، التى كان دورها تنفيذيا، ومن هنا فقد اتسم النظام المصرى فى هذه الفترة بسمة غريبة، حيث لا اقتران بين السلطة والمسئولية!!، فالذى يملك السلطة الحقيقية فوق المساءلة، ومن ليست بيدهم السلطة الفعلية هم الذين يسألون !

على صفحات الورق، وعبر النصوص المكتوبة كان الاتحاد الاشتراكى هو سلطة المراقبة والمحاسبة المعبرة عن قوى الشعب العاملة، لكن، كيف كان يمكن له ذلك، ورئيسه هو رئيس الدولة والذى كان يملك أمره الفعلى ؟!

وأدى هذا التركز الشديد للسلطة فى يد واحدة، أن تشعر القيادة بكثير من القلق والشك فى إمكان أن تنقض قوة أخرى على السلطة، فأصبح عبد الناصر يعتمد على أجهزة الأمن، بيد أن هذه نفسها كان كل منها على حدة موضع شك فى سلامة موقفها وإخلاصها للثورة، وفى قدرة أفرادها على متابعة أفكار الزعيم، ولعل هذا ما قد يفسر تعدد أجهزة الأمن بصورة غير عادية، حتى يكون بعضها على بعض رقيبا، بل إنه أنشأ فى مكتبه فيما بعد جهازا خاصا للمخابرات والعمليات والاتصالات الخاصة، يشرف عليه سكرتيره الخاص (سامى شرف)، دون تبعية له لأى جهاز آخر من أجهزة الأمن (قصة ثورة... ج٢، ص ١٣١).

وأعطيت هذه الأجهزة صلاحيات واسعة، وتمتعت بسلطات متزايدة، وكان نفوذها يتعاظم يوما بعد يوم، حتى صارت كالأخطبوط، ويروى حسين عرفة، أحد قادة المباحث الجنائية العسكرية لحمروش (قصة ثورة ٠٠٠ج٤، ص١٣٣) صورا عن وقائع عديدة لم تقتصر على مجتمع العسكريين وحدهم، بل امتدت لتشمل عددا من

الميادين المدنية أبرزها ما حدث من اعتداء مخز على قضاة مصر فى مجلس الدولة وعلى رأسهم كبير القضاة، السنهورى.

وإذا كانت المباحث الجنائية العسكرية قد توارت بعد أحداث مارس ٥٤، إلا أنها عادت للظهور مرة أخرى بعد أزمة عبد الحكيم عامر ٦٢، وعودته عن الاستقالة منتصرا بتنفيذ ما كان يريده، فإذا بالمباحث الجنائية تتوحش، وتقتحم الحياة المدنية، فكان لها نشاطها مع المجمعات الاستهلاكية، واعتقالات الإخوان المسلمين، وتصفية الإقطاع بعد أحداث كمشيش ٦٦، والتدخل فى مؤسسات القطاع العام... وغير هذا وذاك (قصة ثورة ٠٠ج٢، ص ٢١٧).

وعندما كشفت هزيمة يونيو ٦٧ عن فساد الأجهزة الأمنية، وقف عبد الناصر فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة (٢٣ نوفمبر ٦٧)، يقول: "إذا كانت الانحرافات حصلت فى المخابرات، فكانت المخابرات هى المفروض أنها تقوللى على الانحرافات اللى تحصل فى البلد. ماكانش ناقص إلا أن أنا أعمل مخابرات على المخابرات وأعمل مخابرات على جهاز رقابة المخابرات، وهكذا لا ننتهى... ".

لكن كان لكل من توفيق الحكيم، وطارق البشرى تفسير لهذا الذى كان الناس يشكون منه مر الشكوى، ثم إذا بعبد الناصر يشير إليه بنفسه:

قال الحكيم (ملف عبد الناصر، ص ١٠٢) "... إنه، بجانب الحاكم المطلق تنبت - رغم أنفه - قوى تتسلم، فى الخفاء، سلطات جسيمة جدا، وتلعب أدوارا خطيرة جدا، سواء بعلمه أو بدون علمه، وهو لا يقدر أن يقاومها، لأنها تكون شبه حارسة على وجوده وتشعره بأنها هى المسئولة عن وجوده وعن أمنه وتفعل ما تشاء... ".

أما البشرى فقد نبه على أن أجهزة الأمن وقع على عاتقها أن تقوم بالوظائف السياسية التى هى شأن التنظيمات السياسية، من حيث كونها التنظيمات القادرة على القيام بدور قنوات الاتصال مع مجاميع الرأى العام ومن حيث كونها الأقدر على القيام بعمليات التحليل السياسى والاجتماعى للجماعات والتيارات المختلفة، وعلى تبادل التفاعل والتأثير على الجماعات، وذلك فى ضوء السياسات المتخذة والمواقف المستهدفة " وأجهزة الأمن، بما تضم من كوادر مدربة فى الأساس على النشاط الضبطى وحده، وبما تصاغ به علاقاتها التنظيمية من انصياع عسكرى، لا تستطيع أن تتولى هذه المهام السياسية، وقيامها وحدها ينصبغ به مسلكها السياسى بصبغة إجراءات القمع والضبط غالبا (الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ص ٣٠٦).

هكذا، بفضل المفاهيم والشعارت الخاطئة المسممة فى مبالغتها وشموليتها، المثيرة للنقم والأحزان فى إطلاقها رمزا للمرحلة التاريخية التى كانت أحوج ما كانت إلى تجميع القوى الوطنية على تنوعها وتناقضها حول قيادة الثورة، ضاعت الفرصة، وتمزق شمل الطاقم القيادى لثورة مصر عدة أعوام، وبالتالى ابتعدت الثورة - أو أبعدت ؟ - عن طريق الديموقراطية، أو بالأحرى عن طريق الجمع بين الديموقراطية والثورة، فاستطاع نفر من "أهل الثقة"، رجال التسلط والإرهاب، من خداع قيادة الثورة، مما دفع مصر دفعا إلى يوم ٥ يونيو الأسود، وما تلاه من انكسارات (تعقيب أنور عبد الملك على دراسة عصمت سيف الدولة عن: ثورة يوليو والمسألة الديموقراطية، ص ٥٧٠) .

معارك التحرير:

الذى لا ينبغى أن ينكره أحد حقا أن ثورة يوليو كانت منذ لحظاتها الأولى ثورة تحرير، ولا يقدح فى هذا ما سبق أن بيناه فى صفحات سابقة، فلربما كان مفهوم التحرير ووسائله وأولوياته، وتوقيتاته مختلفا عليها، أو لم تنته إلى النتائج المرجوة، ولربما انتهت إلى عكس ما كان مطلوبا، لكن تظل هذه النزعة أمرا لا يجب الاختلاف عليه، ولعلنا نذكر أن أحد أهداف الثورة الأولى (القضاء على الاستعمار).

ولقد اعترف بهذا الأعداء قبل الأنصار، فهذا مايلز كوبلاند (لعبة الأمم، ص ١٦٥) يقول: "ولقد فهمنا أن عبد الناصر قد ألزم نفسه بسياسة ترفض فكرة التحالفات مع الدول الكبرى"، وذكر كذلك أن هدف عبد الناصر الرئيسى هو "أن يتسلل إلى مركز يتيح له أن يقرر المسائل الفردية فى السياسة الدولية على أسس موضوعية بغض النظر عن كونها تلائم مصالح دولة كبرى معينة أم لا".

ومن أهم ما يلاحظ بخصوص دعوة عبد الناصر للتحرر القومى (أمانى عبد الرحمن: جذور الفكرة القومية لثورة ٢٣ يوليو، فى: المشروع القومى لثورة يوليو، ص ٩٢):

أ- أنها دعوة للثورة الشاملة ضد عدو مشترك وأصيل هو (الاستعمار الغربى)، فالغرب كان هو القيد الحقيقى الذى كبل إرادة الأمة وحال بينها وبين الانطلاق والتقدم، أما سائر العقبات والمعوقات والقوى، سواء منها المحلى، والإقليمى (إسرائيل)، فهى ليست إلا أثرا من آثار الاستعمار ترتبط به وزواله يعنى تلاشيها تلقائيا.

ب- أنها دعوة للاستقلال "الحقيقى"، وليس مجرد الاستقلال السياسى الشكلى، بل للتخلص من شتى صور وألوان القيود، وساء ما كان منها تقليديا صريحا، أو ما تفننت فيه وابتكرته العقلية الاستعمارية، مثل مشروعات الأحلاف العسكرية، أو المساعدات الاقتصادية المشروطة.

ج- أنها دعوة لصيقة بالجماهير، فهى تحمل لواءها وتحركها إما فى شكل ثورات تحريرية، مثل ثورة الجزائر، أو فى شكل ضغط جماهيرى قوى على النظم الحاكمة لرفض الارتباط بالأحلاف، أو فى شكل المساندة الجماهيرية المذهلة لعبد الناصر تشد من أزره فى مواجهة القوى العاتية الأجنبية، كما حدث فى ٥٦.

ولا يمكن التقليل من أهمية وحيوية أفعال الإباء والتحدى فى منطقة طال إحساس شعوبها بالإذلال والمهانة على أيدى الغرب، ولقد كان عبد الناصر عملاقا فى هندسة وإخراج أفعال الإباء والتحدى للغرب خصوصا وللقوى العظمى عموما (سعد الدين إبراهيم: لماذا كان عبد الناصر زعيما قوميا ؟ فى: المشروع القومى..، ص ٣١٦).

وهو برفضه أن يدفعه أحد إلى الدخول فى معاهدة مع قوتين استعماريتين - بريطانيا وتركيا - وضع عبد الناصر نفسه فى صميم المجرى الرئيسى للمشاعر العربية.

وكانت أولى خطوات التحرير تلك المفاوضات التى جرت مع الجانب البريطانى، والتى توجت باتفاقية الجلاء عن منطقة القناة فى ١٩ أكتوبر ٥٤، والتى تعرضت لأوجه عدة من النقد (رءوف عباس: العلاقات المصرية البريطانية، ٢١٢).

وكان الملاحظ أن فترة المفاوضات كانت قصيرة، وهو دليل على أن نقاط الخلاف قد سويت قبل الجلسات، وأن قبول عبد الناصر عودة القوات البريطانية فى حالة مهاجمة تركيا، كان حرصا منه على إنهاء المفاوضات للسيطرة على الموقف الداخلى بعد تصادم الثورة مع كل القوى السياسية عدا الإخوان المسلمين، وكانت هذه السرعة نتيجة وساطة أمريكية (حمروش، قصة ثورة ٠٠٠ج٢، ص ٣٤) مما أوهم قادة الثورة بصدق الصورة الوردية التى كانت الولايات المتحدة ما زالت حتى ذلك الوقت توحى بها، وما كانت وساطتها إلا لتخلى المكان كى تسعى ليكون محل نفوذها هى، فلما لم يمكنها عبد الناصر من ذلك، أسفرت عن وجهها الاستعمارى الحقيقى.

وكانت المعركة الثانية هى معركة استقلال السودان...

فعلاقة مصر به منذ سنوات طويلة معروفة لا تحتاج إلى بيان، وعندما قامت ثـــورة يوليو كان السودان "اسما وشكلا" تحت قيادة مشتركة بيـــن مصـــر وبريطانيـــا، لكـــن بريطانيا كانت صاحبة النفوذ الفعلى فيه.

وكانت مفاوضات الجلاء عن مصر كثيرا ما تمنى بالفشل بسبب إصـــرار الجـــانب المصرى على أن يشمل التاج المصرى كلا من مصر والسودان.

ومنذ شهرها الأول، وفى أغسطس ٥٢ اجتمع مجلس قيادة الثورة ليستمع إلى تقريـــر وضعه صلاح سالم عن السودان وانتهى المجلس سياسته إزاء هذه القضية بمـــا يلـــى (محسن محمد: مصر والسودان، ص ٧٠):

أولا - الاعتراف بحق السودان فى تقرير مصيره، ووقف سياسة استجداء بريطانيـــا فى أمور علاقتنا بالسودان، هذا الأمر لا تملك بريطانيا قانونا وشرعا غير البت فيه.

ثانيا: زوال الحكم الإنجليزى المدنى والعسكرى من السودان شرط أساسى للممارســـة السودانية لحق تقرير مصيرهم.

ثالثا: العمل على تعديل مشروع الدستور المقدم من الحاكم البريطـــانى فـــى العـــام ليضمن أكبر قدر ممكن من السلطات للسودانيين، خلال فترة الانتقال التى تمهد لتقريـــر المصير

وتنازلت قيادة الثورة عن التمسك بلقب "ملك مصر والسودان" عندما أعـــاد الســـفراء الأجانب أوراق اعتمادهم بعد عزل الملك وتولية ابنه أحمد فؤاد ملكا، وإقامـــة مجلـــس وصاية، واكتفى بتسميته أحمد فؤاد الثانى بدون لقب (المرجع السابق، ص ٨٦).

ويبدو أن صلاح سالم الذى وكل إليه ملف السودان لم ينجح فى مهمته مـــن حيـــث المساعدة على إتمام وحدة مصر والسودان، وكان من الأسباب الشهيرة لذلك الإخفـــاق، ما تناقله كثيرون عن مبالغ ضخمة كان يدفعـــها لـــوزراء فـــى الحكومـــة الســـودانية ومستولبسن متعددين، وقال أحمد قاسم جودة الصحفى بجريدة الجمهوريـــة الـــذى زار السودان لضباط الثورة أن سمعة مصر فى السودان أصبحت سيئة للغاية بسبب الرشـــوة التى تعطى لكل إنسان حتى فى الشارع. (المرجع السابق، ص ١٩٢)

وهو الأمر الذى أشار إليه أيضا البغدادى فى مذكراته (ج١، ص ٢٧٢) حيث إستمع مجلس الثورة فى ٢٥ أغسطس إلى شهادة بعض ذوى العلاقة، حيث أقـــروا أن قيـــام مصر برشوة كثير من السياسيين السودانيين والمشتغلين هناك كان له أثر ســـئ علـــى أغلبية أفراد الشعب السودانى، حتى أصبح الشك يتناول كل شخص يتعاون مع مصـــر

لاعتقادهم أن وراء هذا التعاون منه رشوة وقد حصل عليها من مصر، مما دفع كثيرين ممن آمنوا بالاتحاد مع مصر إلى الابتعاد عن التعاون معها درءا لهذا الشك.

ومن الأسباب الشهيرة أيضا موقف مجلس قيادة الثورة من محمد نجيب، سواء عندما استقال وبرزت أزمة مارس ٥٤، أو عندما تم عزله من رئاسة الجمهورية فى نوفمبر من العام نفسه، فقد كان نجيب ذا أصول سودانية قربته من قلوب السودانيين.

لكن الباحثة نوال عبد العزيز فى دراستها عن تاريخ العلاقات المصرية السودانية، تبرز سببا إضافيا نادرا ما أشار إليه أحد، وأبرزته بتفصيلات وحيثيات من مصادر سودانية، ألا وهو الصدام بين الثورة والإخوان المسلمين، والحملة العنيفة عليهم بعد حادث المنشية فى أكتوبر ٥٤، وما حدث من اعتقالات ومحاكمات وإعدامات (انظر الصفحات من ١٣٦ إلى ١٤٩).

وفى التاسع عشر من ديسمبر عام ٥٥ أعلن قرار بالعدول عن الاستفتاء الشعبى، ثم صادق مجلس النواب السودانى بالإجماع على القرار التاريخى بإعلان الاستقلال (المرجع السابق، ص١٦٩) . وما كادت النتيجة تعلن حتى دوت القاعة بالتصفيق الحاد من الحضور كافة.

وطوال مفاوضاته مع الإنجليز للتوصل إلى اتفاقية للجلاء عن مصر، وما حدث بالنسبة للسودان، كان عبد الناصر قد وصل إلى قناعة أنه فى قضايا الحرية والاستقلال، فإن الإرادات هى التى تصنع القانون وتصوغ الحجج، وليس العكس، ومن هنا فقد قدر الموقف على النحو التالى (هيكل: ملفات السويس، ص ١٨٦):

١-أنه لا يمكن أن يكون لمصر استقلال حقيقى إلا إذا تم جلاء كل القوات الأجنبية عن أراضيها، وهذا أمر لا يحتمل المساومة، وهو الأمر الذى احتل أولوية بطبيعة الحال وتم تحقيقه بالفعل.

٢- إنه لا يستطيع أن يربط قضية الجلاء عن مصر بأية مقولات عن ضرورات الدفاع عن الشرق الأوسط، وإلا كان معنى ذلك استبدال علم أجنبى فوق مصر بعلم آخر أجنبى، حتى ولو كان هذا العلم الأجنبى الآخر رمزا لحلف عسكرى واسع تشترك فيه مصر.

٣-إن الدفاع عن الشرق الأوسط، وعن العالم العربى بالذات، وهو الموضوع الذى يهم مصر، لابد أن تتحمله وترتبه بالدرجة الأولى مجموعة الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان الجماعى لدول الجامعة العربية.

وفى ذلك الوقت كانت فكرة (الحياد) تطوف برأس عبد الناصر، وقد كان التوصل إليها نتيجة منطقية للإصرار على الحياد وعدم الرغبة فى التورط بالدخول إلى تنظيمات أو ترتيبات للدفاع المشترك عن المنطقة بالتعاون مع الغرب (المرجع السابق، ص ١٧٠).

وكان يدرك بثقافته العسكرية أنه ليس أخطر من أن يبغى داخل خندق يدافع منه، أو داخل قلعة محاصرة من كل جانب، إذ كان معنى هذا التآكل والضعف والسقوط، ولذلك قرر الخروج من الخندق والقلعة والتصدى للأخطار قبل أن تدهمه وهو جالس القرفصاء فى مكان ضيق (عودة بطرس عودة، ص ١٦١).

فى بداية عام ٥٥ كانت الاتصالات جارية لعقد مؤتمر يضم الدول الآسيوية والإفريقية حديثة التحرر والاستقلال غير المنتمية للأحلاف العسكرية، ولقد عرف ذلك المؤتمر بمؤتمر باندونج نسبة إلى المدينة التى انعقد فيها فى أندونيسيا فى أبريل من ذلك العام.

وكانت الولايات المتحدة تعتبر نفسها الوريثة الشرعية للاستعمار العالمى، متهيئة لأن تأخذ مكان اية دولة استعمارية تضطرها ضغوط حركات التحرير إلى الانسحاب من هذا الموقع أو ذاك، ولذلك فإنها كانت لا تطيق سماع فكرة الحياد الإيجابى.

والدول التى تتجه إلى الحياد، إنما كانت تتجه بعيدا عن جاذبية الدول الكبرى وتكتلاتها، لقناعتها بأن الانضمام لتكتل تتزعمه إحدى دولتى القمة، بغض النظر عن الشكل والإسم والإطار، يعنى فى جوهره انعدام ممارسة الصغار لإرادتهم والخضوع لسيطرة مقنعة بالأحلاف أو المعاهدات غير المتكافئة (المرجع السابق، ص ١٦٢).

وكان عبد الناصر يهدف من وراء حركة عدم الانحياز إلى ما يلى (حسن بكر أحمد: سياسة عدم الانحياز، فى: على الدين هلال، الاستقلال الوطنى، ص ١٤٥):

١-الاحتفاظ بمكانة مميزة لمصر والعالم العربى خصوصا والدول الصغيرة فى العالم عموما، فىعالم أصبح ساحة للصراع بين الشرق والغرب.

٢-حماية المصالح والثروات العربية فى مواجهة الاحتكارات الإمبريالية وتحطيم هيبة هذه الاحتكارات فى نظر الشعب العربى بتوفير مساندة دولية للحقوق العربية.

٣-إيجاد جبهة قوية معادية للاستعمار والعنصرية الصهيونية ومؤيدة للحق العربى فى عودة الشعب الفلسطينى إلى وطنه وإقامة دولته على كامل أرضه.

٤-دحض الدعوى الإمبريالية القائلة بأن أية قوة ليست معها هى زيادة لرصيد المعسكر الاشتراكى على حسابها، هذا القول، وإن كان صحيحا فى التحليل الأخير، فإن كل فترة معادية للامبريالية ليست بالضرورة نظاما شيوعيا متحالفا مع موسكو.

٥-منع سقوط الدول العربية فى مناطق النفوذ وتقسيم المستعمرات وملء مناطق الفراغ المعروف على يد أيزنهاور وغيره بانضمام هذه الدول إلى تلك الكتلة الجديدة، وبالتالى تجنيب الدول العربية مخاطر الحرب الباردة.

ومن هنا فعندما بدأت تباشير تنظيم حلف عسكرى من دول عربية مع تركيا والولايات المتحدة فى أوائل ٥٥ باسم حلف بغداد، بذلت مصر جهودا خارقة، وقامت إذاعة صوت العرب بدور مشهود فى هذا الشأن، حيث اكتسبت هذه الإذاعة مكانة مرموقة بامتداد الوطن العربى، وأصبح عبد الناصر يمثل شخصية التحدى العربى مما جعل القادة العرب يخشون بأسه، فلم يلتحق بحلف بغداد إلا العراق، بل وسقط الحلف كلية عندما قامت صورة العراق فى يوليو ٥٨ (جايل ماير، ص ٢٢٨).

وعندما نتأمل أدوار السياسة الخارجية المصرية كما تصورها عبد الناصر، من خلال وثائقه ما بين عامة ٥٧-٧٠، يتضح أن النظام الإقليمى العربى كان يعتبر بمثابة المجال الرئيسى لدور مصر السياسى الخارجى، يليه النظام الدولى العام، حيث يمثل النظام العربى ٣٥%، ويمثل النظام الدولى ٣٤%. فى النظام العربى كان عبد الناصر يرى أن على مصر أن تلعب دور المحرر من الاستعمار، والقائد الإقليمى، وقائد حركة التكامل العربى، بينما كان يرى دور مصر فى النظام الدولى العام على أنه دور "الاستقلال النشيط" (محمد السيد سليم: التحليل الناصرى للسياسة الخارجية، فى : سعد الدين إبراهيم وآخرون: مصر والعروبة.. ، ص ١٨٩) .

ولقد كان عبد الناصر مدركا للخطر الإسرائيلى على مصر وبقية الأقطار العربية قبل قيام الثورة (فؤاد مطر، ص ٨٢).

وكانت نقطة التحول الرئيسية فى فبراير ٥٥، عندما وقع اعتداء إسرائيلى على غزة قتل فيه ٣٨ جنديا مصريا (هيكل: عبد الناصر والعالم، ص ٧٤)، ومن هنا قال عبد الناصر أمام طلبة الكلية الحربية فى ٥٥/١٠/٢ " لقد كان هذا الاعتداء هو ناقوس الخطر، وأنا أحمد الله على هذه المصيبة التى حلت بنا، فإنها تمكننا من أن نستطيع أن نتلافى مصائب أكبر".

كان هذا دافعا لمصر أن تجد فى طلب السلاح، وأول جهة اتجهت لها كانت الولايات المتحدة، التى راوغت وماطلت، فانتهز عبد الناصر فرصة لقائه بوزير خارجية الصين (شو إين لاى) فى مؤتمر باندونج، الذى عاونه فى أن تحصل مصر على السلاح عن طريق تشيكوسلوفاكيا (هيكل: عبد الناصر والعالم، ص ٧٧)، وكان لإعلانه عن هذه الصفقة فى معرض القوات المسلحة بتاريخ ٥٥/٩/٢٧ دويا محليا وإقليميا وعالميا كبيرا لأنه كان مقدمة لسلسلة من التداعيات التى غيرت مصير المنطقة وعلاقاتها (خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، ج٥).

ولأن عبد الناصر بدأ يظهر تمرده على قوى الاستكبار العالمى، بدأت هذه القوى تسعى لتحجيمه وإزاحته من على مسرح الأحداث، وبعد أن كانت ستعاون مصر فى بناء السد العالى بتقديم قروض لها، سحبت عرضها، وكان رد الفعل عنيفا وحادا، حيث وقف عبد الناصر فى السادس عشر من يوليو ٥٦ يعلن أمام الجماهير "تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس (شركة مساهمة مصرية) وتنتقل إلى الدولة جميع ما لها من أموال وحقوق، وما عليها من التزامات، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها" (خطاب الرئيس جمال عبد الناصر: القناة لنا).

وما لبثت بريطانيا بمشاركة فرنسا وإسرائيل أن قامت بالاعتداء على مصر فى آخر أكتوبر ٥٦، وفى بيان عبد الناصر للرأى العام العالمى مساء الأحد ٥٦/٨/١٢، أشار إلى أن صحفيا سأله: هب أن انجلترا وفرنسا ستستخدمان القوة، فماذا تفعل ؟ فقال له عبد الناصر: سأدافع عن وطنى لآخر قطرة فى دمى، فسأله عن عدد المتطوعين، فقال أنه لا يعرف عددهم بالضبط، "ولكن أعلم أن هناك حربا شاملة كالتى فى الجزائر، والتى كانت موجودة فى الهند الصينية، والحرب الشاملة التى يعبأ فيها الشعب كله نفسه ليحافظ على استقلاله، وتأمين سيادته، وإقامة نوع من الحياة الكريمة".

ولقد كان التواطوء – وليس مجرد الغزو – هو الذى نزل ببريطانيا من مصاف واحدة من القوى الكبرى إلى دولة من الدرجة الثانية، فبسبب هذا التواطوء مع إسرائيل فقدت بريطانيا مكانة خاصة كانت لها فى الوطن العربى (هيكل: قصة السويس، ص ١٨٩).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية شريكا رابعا فى العدوان الثلاثى، ولكنها اختلفت مع فرسانه الثلاثة فى أسلوب تنفيذه، وفى التوقيت، وفى الإعداد السياسى له، وكان ذلك الخلاف ومضاعفاته هو ما قادها فى النهاية – راضية أو مكرهة – إلى دور غريب فى حرب السويس ساعد على انتصار مصر وعلى هزيمة الفرسان الثلاثة، وهم أقرب

الحلفاء إليها وأعز الأصدقاء (المرجع السابق، ص ٦٧ وأيضا : محمود فوزى، ١٠٢)، علما بأن انتصار مصر، إنما كان انتصارا سياسيا، حسب ما كشفت عنه الحقائق بعد ذلك، ولم يكن عسكريا.

وعندما قام عبد الله السلال بانقلاب عسكرى على حكم الإمامة فى اليمن فى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢، أرسل يطلب مساعدة مصر العسكرية، ولم تحل دون اتخاذ القرار بمد يد العون العسكرى التعقيدات الدولية التى قد تثيرها هذه الحركة، ولا الصعوبات المتعلقة بنقل وإيواء وتموين الجنود والتى كان لابد أن تلاقيها الحملة، إذ أن البحر الأحمر بأكمله يفصل بين مصر واليمن، وهى مسافة تبلغ ٢٣٠٠كم، وقد أنشأت القوات المصرية بمجرد وصولها إلى اليمن نظاما للخدمات، فمدت الطرق، وأقامت المطارات وخطوط التليفون والتلغراف والمستودعات والورش والمستشفيات، وجميع الاحتياجات الأخرى بلا استثناء (نجلاء أبو عز الدين، ص ٤١٦).

وكان من الطبيعى أن يشعر الملك سعود بأن الخطر قد دخل البيت، فشرع يعد العدة لضرب الثورة اليمنية، ووجد عبد الناصر أن الخيار صعب، فضرب الثورة اليمنية يعنى إعطاء الملك فرصة لتحقيق انتصار آخر بعد الانتصار الذى حققه فى عملية انفصال سوريا، ولم يكن عبد الناصر مستعدا لإعطاء الملك سعود مثل هذه الفرصة وقرر أن يلقى بثقله على أرض الجزيرة العربية (فؤاد مطر، ص١٥٨)، فإذا بأرض اليمن تتحول بالنسبة لمصر وكأنها "فيتنام" أخرى، والقياس مع الفارق بطبيعة الحال بين أهداف أمريكا فى فيتنام وأهداف مصر فى اليمن.

وتصادف فى ذلك الوقت وقوع خلاف بين المغرب والجزائر حول الحدود فى الصحراء، وأرسل بن بيللا يطلب المساعدة من عبد الناصر فأرسل كتيبة من المدرعات الثقيلة، وبالتالى أصبحت القوات المسلحة المصرية فى وقت واحد منتشرة بين الجزائر، واليمن، وسيناء (حمروش: قصة ثورة ٠٠ج٣، ص ٢٣٩).

كانت مساعدة الثورة اليمنية دون أن تكون هناك معرفة عميقة سابقة بطبيعة البلد والشعب، ودون أن تكون هناك مساعدات من المعلومات الطبوغرافية، ودون أن يدخل فى تدريب القوات المسلحة حروب الجبال ومقاومة العصابات، ودون أن تكون هناك طرق أو مواصلات برية، أو مطارات صالحة (المرجع السابق، ص ٢٦٠).

وخسرت القوات المسلحة فى اليمن ما يقرب من ١٠٠٠٠ جندى، خلال معارك استمرت خمس سنوات تقريبا..

أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت هناك تكاليف باهظة حيث استنزفت الحرب ملايين عدة، ولا شك أن أسلوب التعامل مع القبائل ورشوة مشايخها قد فتح على مصراعيه بابا لم يغلق، خاصة وأنه هؤلاء كانوا يأخذون أيضا من الطرف الآخر، ورفع هذا من ميزانية المساعدة إلى ما يقرب من ستين جنيها استرلينيا سنويا، وتعرضت هذه الأموال لسرقات بعض من فقدوا الشرف والضمير (المرجع السابق، ص ٢٦١).

ولا شك أن الامتيازات الضخمة التى منحت للقوات المشتركة فى حرب اليمن كانت مغرية إلى حد بعيد لجميع الرتب، فنشطت أسواق صنعاء وتعز وعدن فى بيع البضائع الأمريكية والأوربية الصنع، وكانت هذه البضائع معفاة من الرسوم الجمركية، بل من أجر شحنها، حيث تكفلت وسائل النقل العسكرية، من طائرات وسفن، وبنقل هذه الأطنان من البضائع، وإلى جانب هذه الامتيازات كانت هناك مزايا أخرى مغرية، كأولوية تأجير المساكن وتركيب التليفونات، وشراء سيارات نصر، علما بأن حصول المواطن العادى على شئ من هذا كان يعتبر شحيحا للغاية، ونقل الأقارب الموظفين إلى المدن التى يرغبون فيها، وما إلى ذلك من امتيازات، مثل فتح باب الترقيات الاستثنائية للضباط والجنود على مصراعيه، (صلاح الحديدى، ص ٤٨).

كما أن ميزانية بدل السفر التى كانت تصرف للضباط والجنود، وإطعامهم وكسوتهم وعلاجهم ومبيتهم ومواصلاتهم، فضلا عن المعدات العسكرية وما يضيع منها، يكلف مصر عشرات الملايين سنويا لمدة خمس سنوات، وكأنها خطة لنزف الدم من مصر، حتى تصل إلى سيناء لملاقاة إسرائيل وهى مجهدة تعانى من أنيميا عسكرية واقتصادية وسياسية حادة ! وإن كان أمين هويدى يرى (٥٠ عاما من العواصف، ص ٢٨٨) أن حرب اليمن لم تكن أحد الأسباب الرئيسية لنكسة يونيو.

ويضاف إلى هذا وذاك، كتشخيص للوضع قبل هزيمة يونيو ٦٧ أن ظهرت فئة جديدة فى القوات المسلحة، عملت على توسيع قاعدتها وزيادة عددها، ومع مرور الوقت نالت من النفوذ والسلطان والمزايا المادية ما جعلها مترابطة متكاتفة، ذات مصالح واحدة، وعملت هذه الشلل على تأكيد ولائها للمشير (عامر) أو أقرب المقربين إليه بمختلف الوسائل، ولكن هذه الفئة لم يعمل معظمها على رفع مستوى أفرادها فى النواحى العسكرية والعلمية، حتى يكون الولاء للوطن وللجيش، بالإضافة إلى الثورة ورجالها، وكأن الولاء والكفاءة نقيضان. وكأن تأمين الوطن من وجهة نظر هؤلاء ينحصر فى مراقبة باقى الضباط والتماس الوسائل البوليسية للوقوف على ميولهم أو تعليقاتهم على الأحداث (صلاح الحديدى، ص ٨١).

كان "الطعم" الذى اصطيدت به مصر إلى كارثة يونيو هو الإيحاء بأن هناك حشودا إسرائيلية ضخمة على الحدود السورية بنية الهجوم عليها، فتعلن مصر أنها ستدافع عن سوريا وتحشد هى الأخرى قواتها.

وبلعت القيادة المصرية الطعم، مع أن شمس بدران فى حديثه مع جلال كشك بجريدة الجمهورية فى أوائل سبتمبر ٧٧، وكذلك الفريق محمد فوزى رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى هذه الفترة قد أكدا أنه لم تكن هناك حشود إسرائيلية (عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة، ج١، ص ٤١)، بالإضافة إلى ما أبلغه الملك حسين للفريق عبد المنعم رياض بعد استدعائه له بسرعة غير عادية، حيث ذكر "أن الجماعة فى سوريا مخترقين، وبعضهم متواطئ مع جهات لديها خططها، والفكرة الساسية فى هذه الخطط الآن هى إشعال الموقف على الجبهة السورية بما يفرض على مصر أن تقوم بعمل لنجدة سوريا، وهنا تصبح مصر هى الهدف الأول للمؤامرة ويجرى ضربها" !!(هيكل، الانفجار، ١٩٦٧، ص ٤٣٨).

وساق الفريق مرتجى قائد جبهة سيناء عددا من المؤشرات التى تظهر عدم استعداد القوات المسلحة لخوض المعركة مع إسرائيل (ص ٤٥).

وإذا كانت إسرائيل قد انتصرت انتصارا مدويا مشهورا، فقد كانت الولايات المتحدة على شوق شديد أن ترى عبد الناصر يلاقى هزيمة مفجعة، وكان الرئيس الأمريكى جونسون قد نقل له ما قاله عبد الناصر فى خطاب علنى فى بورسعيد قبل ذلك معلقا على قطع أمريكا معونة القمح عن مصر، حيث قال: "يقول السفير الأمريكى إن سلوكنا غير مقبول. طيب، حنقول لهم اللى ما يحبوش سلوكنا يروحوا يشربوا ..." وتوجه إلى الجماهير سائلا: "يشربوا من إيه ؟ "فتهتف هذه الجماهير: "يشربوا من البحر"، ثم يكمل عبد الناصر: "وإذا لم يكفهم البحر البيض لإرواء غليلهم فليشربوا من البحر الأحمر" (هيكل، عبد الناصر والعالم، ص ٣١٦) !!

ورغم ما حدث من هزيمة، فإنها لم تفض إلى تغيرات حقيقية وعميقة فى هيكلية النظام السياسى المصرى، بالرغم من أن هذا النظام قد اضطر للتأقلم مع بيئة سياسية ودولية ومحلية جديدة بالنسبة له. كذلك فإن تغير توجهات النظام السياسى فى المجالين الخارجى والداخلى لم تجر بالضرورة تحولات عميقة فى الأسلوب الذى يشتغل به النظام السياسى، أو آليات اتخاذ القرار فيه. (لطفى الخولى "محرر": حرب يونية بعد ٣٠ سنة، ص ١٤٥).

نحو تنمية مستقلة:

من المناقشات المهمة التى جرت فى المجلس المشترك بين قيادة الثورة والوزراء المدنيين فى أوائل شهور الثورة، مناقشة جرت حول النظام الاقتصادى للحكم، فقد دفعت المناقشة عبد الجليل العمرى وزير المالية، المعالم السياسية للنظم الاقتصادية للحكم المتبعة فى العالم بين رأسمالية واشتراكية ومشتركة، تساءل عبد الناصر : ولماذا لا يكون لنا نظام مصرى نفصله وفق ظروفنا ؟ فأجابه العمرى بأن علينا أن نقرر ما إذا كنا نسير وفقا لنظام حماية الملكية الفردية لأدوات الإنتاج وهو ما يطلق عليه النظام الرأسمالى، أو أننا نسير وفقا لنظام ملكية الجماعة أو الدولة لأدوات الإنتاج، وهو ما يطلق عليه النظام الاشتراكى، وبين هذين النظامين يمكن أن تقوم نظم وسط تجمع بين حق الفرد فى تملك أدوات الإنتاج فى بعض الأنشطة الاقتصادية، ولكن تحرم عليه ملكية أدوات الإنتاج فى الأنشطة الأخرى (العمرى، ص ٣٠).

وأكد العمرى، أنه أيا كان النظام الذى يقررون اتباعه يجب أن يعلن عنه تفصيلا ليعلم الجميع ما هى إمكانيات الملكية الفردية التى تحافظ الدولة على حقوقها وما هو مدى ملكية الدولة وما هى الأنشطة الاقتصادية التى ستتولاها الدولة وما هى الأنشطة التى تتركها للأفراد إما بأشخاصهم أو فى شكل شركات أو جمعيات (المرجع السابق، ص ٣١).

ولم تنته المناقشة إلى تحديد حاسم، ذلك أنه لم يكن هناك انسجام تام بين اتجاهات الضباط، حيث كانوا يجتمعون فقط حول الرغبة العامة فى تخليص البلاد من عوامل الفساد والتخلف والنهوض بها، لكن، وفق أى تصور ؟ لم يفكر أحد فى هذا فى هذه الفترة المبكرة.

وفى سبيل تحقيق هذا الغرض العام، كان على التنمية الاقتصادية فى مصر أن تفى بحاجات السكان الذين كانوا يتزايدون بمعدل كبير، ويحيق الخطر بمستوى معيشتهم المنخفض أصلاً، ويهدد بدفعه إلى مزيد من التدنى..

من هنا كانت الحاجة ماسة لتوفير قدر كبير من الاستثمارات لدفع عجلة الاقتصاد إلى أمام، ونبه اتحاد الصناعات المصرية إلى أن ادخارنا الذى لا يكفى لتلبية حاجات البلاد العادية، لا يقوى على القيام بالمهمتين فى آن واحد (أنور عبد الملك، ص ١١١).

وكانت سيطرة الأجانب قوية على المواقع الأساسية فى الصناعة والمال والنقل، وفى التجارة الخارجية. وعشية ثورة يوليو، قدرت القيمة الإسمية لأصول الأموال الأجنبية فى الاقتصاد المصرى بمائة مليون جنيه، وتحكمت البنوك الأجنبية فى مصر قبل عام

٥٦ فى ودائع تصل قيمتها إلى ما يقرب من مائة مليون جنيه ٠وكان هناك قبل عام ٥٦ أيضا ١٢٣ شركة تأمين أجنبية تصل قيمة أصولها إلى ٢٠ مليون جنيه مصرى من ١٣٥ شركة قيمة أصولها ٣٨ مليون جنيه مصرى. وفى عام ٥١ كان هناك ٥٠٠ مصرى فقط فى مجالس إدارات الشركات المصرية المساهمة من بين ١٤٠٠ وهم مجموع أعضائها (لوتسكيفتش، ص ١٩).

وقد أثبتت الوقائع أن رأس المال الأجنبى، الذى لا يمكن أن يكون هدفه إنماء الاقتصاد الوطنى المصرى، إنما كان يسعى فى الحقيقة لجنى حصاد دائم منه، حيث أن مصر "مزرعة لانكشير "، كانت حقلا خصبا للأرباح الكبيرة، وأكد أحد خبراء الاقتصاد على أن "الهدف الرئيسى لهذه المؤسسات المالية الأجنبية هو استنزاف المدخرات المصرية لتوظيفها فى الخارج بدلا من توظيفها فى مصر، وفضلا عن الرهن العقارى، اتجهت الاستثمارات الرئيسية للبنوك الأجنبية نحو قطاعات تدر مدخولات كبيرة دون الاستفادة من الموارد المعطلة مثل تشييد العمارات، والخدمات العامة مثل الطرق ومياه الشرب، والصناعة الخفيفة، وقد ذهب القسم الأكبر من الأرباح إلى الخارج" (أنور عبد الملك، ص ١١٢).

ولم يكن متوسط الدخل السنوى للفرد فى مصر قد انخفض خلال الأربعة عقود السابقة على ٥٢ عن مثيله عام ١٩١٣، إلا أن الحديث عن المتوسطات فى مجتمع وصل فيه التفاوت فى الثروات إلى مثل هذا الحد من الضخامة الذى بلغه قبل ٥٢ يدخل فى باب لطف التعبير عن وضع بغيض. لقد كانت هناك هوة تفصل الفلاح الذى تمثل ملكيته جزءا من الفدان فحسب وجاره الأقل حظا الذى يعيش على العمل العرضى غير المنتظم، عن مالك الأرض الكبير الذى يمتلك مئات الفدادين من أرض مصر الزراعية الثمينة، وكان المجردون من الملكية، أو من هم كذلك تقريبا، يشكلون الغالبية العظمى من السكان، أما الميسورين فكانوا قشرة رقيقة على القمة (نجلاء أبو عزالدين ، ص ٣١).

ولقد كان برنامج الإصلاح الزراعى هو أول خطوات التغيير الاجتماعى الموضوعة على رأس جدول أعمال النظام العسكرى الجديد، فلم يمض على وجوده فى السلطة أكثر من شهر ونصف حتى صدر قانون الإصلاح الزراعى الأول فى السابع من سبتمبر ١٩٥٢ (سيد مرعى، ج١، الفصل الثالث عشر).

وقد لا يختلف إثنان على أن ضرب الأساس الاقتصادى للسلطة السياسية لكبار الملاك وعناصر الارستقراطية الزراعية والتحرير الاجتماعى لأقسام واسعة من سكان

الريف المصرى قد شكلا أبعد إنجازات الإصلاح الزراعى أثرا فى تاريخ مصر الحديث، فلأسباب عدة كان الإصلاح الزراعى ضرورة سياسية وقت تطبيقه، وأصبح بعد إنجازه جزءا لا يتجزأ من الهيكل الجديد للسلطة واضعا الأساس لمؤسسات وقوى اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة فى الريف المصرى (محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ص٤٥).

ويحصر مصطفى الجبلى (ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢٩٨) أهداف القانون الأول، وكذلك القانونين اللذين صدرا بعد ذلك فيما يلى:

أولا - إحداث تغيير ملحوظ فى هيكل الملكية الزراعية مما يقضى على التفاوت الكبير بين الطبقات المختلفة.

ثانيا - تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بما يقضى على المضاربة فى القيمة الإيجارية وتحقيق استقرار المستأجر.

ثالثا - تنظيم الاستغلال الزراعى للموارد الأرضية والمائية عن طريق التجميع المحصولى وتنظيم الدورة الزراعية بما يسمح بتنظيم استخدام هذه الموارد.

رابعا- نشر التعاونيات الخدمية إلى كل المناطق الزراعية للمشاركة فى وضع الدورة وتوفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل دون وسيط.

خامسا- وضع حد أدنى لأجر العامل الزراعى بما يضمن له توفير الاحتياجات الأساسية

ولا شك أن قوانين الإصلاح الزراعى قد أجرت تغييرا فى نسب توزيع الملكية الزراعية، فهى فى صورتها النهائية ضربت القطاعات العليا من الملكية الكبيرة، بل وصفتها بقانون سنة ٦٧٩ الخاص بجعل الحد الأقصى للملكية خمسين فدانا، وهى أيضا وسعت من قاعدة الملكية الصغيرة، فقد ازداد عدد الملاك الذين تقل ملكيتهم عن خمسة أفدنة من ٢,٦٤٢,٠٠٠ سنة ٥٢ إلى ٢,٨٧٠,٠٠٠ سنة ٦٠، إلى ٢,٩٢٠,٠٠٠ سنة ٦٤، وإلى ٣،٠٣٣،٠٠٠ سنة ٦٦، كما زادت المساحة التى يمتلكونها من ٢،٦٦٠،٠٠٠ نسة ٦٠ إلى ٣,١٧٢,٠٠٠ سنة ٦٤، إلى ٣,٦٩٣,٠٠٠ سنة ٦٦، أى أن من يملكون أقل من خمسة أفدنة أصبحوا يمثلون ٩٤,٥ % من الملاك يزرعون مساحة نسبتها تبلغ ٥٧,١ % من الأراضى المنزرعة (فتحى عبد الفتاح، القرية المصرية، ص ٢٥).

هذا فى الوقت الذى أصبح فيه عدد من يملكون أكثر من خمسين فدانا ١٠ آلاف مالك نسبتهم ٣,% ممن الملاك ويملكون مساحة مقدارها ١٢,٢ % بينما سنة ٥٢ كانوا ١١ ألف مالك يمثلون ٤,% من الملاك ويملكون ٣٤,٢% من الأراضى المنزرعة.

أما الملكية المتوسطة فقد سجلت زيادة سواء فى المساحة التى تزرعها أو فى متوسط ملكية الفرد فيها، فمجموع الملاك من ٥-٥٠ فدانا سنة ٥٢ كان يبلغ ١٤٨ ألف مالك تبلغ نسبتهم إلى جميع الملاك ٥،٣% ويملكون مساحة قدرها ١,٨١٨ مليون فدان تبلغ نسبتها ٣٠,٤%، وفىعام ٦٥ كان عددهم ١٩٦٨ ألف مالك نسبتهم ٥،٢% من الملاك ويملكون مساحة قدرها ١,٩٥٦,٠٠٠ فدان تبلغ نسبتها ٣٠,٣% (المرجع السابق).

ولقد أدرك راسمو السياسة الاقتصادية منذ نهاية الخمسينيات أن أية تعبئة جادة للفائض الزراعى السلعى لن يكتب لها النجاح دونما إعادة نظر جذرية فى الإطار التنظيمى القائم للوحدات الإنتاجية فى القطاع الزراعى، وإن سياسات إطلاق الحرية الاقتصادية فى الإنتاج الزراعى لن تفى بهذا الغرض، لذا فقد بدا لهم أن إدخال نظام متكامل للتعاون الزراعى فى كافة أرجاء الريف المصرى هو السبيل الوحيد لتحقيق أكبر تعبئة (أو تعظيم) ممكن للفائض الزراعى (محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصرى، ص ٢٦).

وفى الواقع فإن الإطار التنظيمى الجديد قصد به أن يكون واحدا من التدابير التى يمكن بواسطتها أن تنتقل للدولة الوظائف التقليدية لكبار الملاك القدامى فى مجالات إقراض الفلاح وتسويق محصول القطن، حيث غدت الجمعيات التعاونية الزراعية المصدر الوحيد للإئتمان الزراعى ولصرف مستلزمات الإنتاج بالإضافة لكونها القناة الوحيدة لتسويق القطن (المرجع السابق، ص ٢٧).

وعلى الرغم من القصور الذى اعترى تطبيق الإجراءات التى نصت قوانين الإصلاح الزراعى لإعادة توزيع الثروة لحساب الريف، إلا أن هذه الإجراءات ساعدت بشكل أو بآخر على إعادة توزيع الدخول لصالح الريف، وهذا ما يتضح من ارتفاع متوسط الدخل النقدى للفرد من ٢٤ جنيها سنة ٥٣ إلى ٣٣ جنيها سنة ٦٠، ثم ٤١ سنة ٦٥، و٥١ سنة ٧٠. لكن هذا الارتفاع فى متوسط دخل الفرد فى الريف لا يعنى أن المجتمع الريفى قد انتشل من وهدة الفقر، لأن الارتفاع المستمر فى نفقات المعيشة التهم أية زيادة كانت تطرأ على الدخول (أحمد الشربينى، فى: أربعون عاما على ثورة يوليو، ص ١٤٩).

ولهذا وجدت أسر معدمة كثيرة من بين الأسر الريفية تعيش تحت خط الفقر، والتىازدادت نسبتها إلى جملة الأسر الريفية فى أواخر الستينيات لفتور جهود التنمية بتراكم المشاكل الاقتصادية وانخفاض الهجرة من الريف إلى المدينة بعد أن انخفضت فرص العمل خارج نطاق الزراعة، بانتهاء مشروع السد العالى. وقد ترتب على هذا هبوط فى الأجور الحقيقية للعمال، وبالتالى، تراجع دخول معظم الأسر عن الوفاء بالمتطلبات الأساسية للمعيشة.

وفى دراسة لعبد الباسط عبد المعطى فى عدد من القرى المصرية (ص ١٣٠) وصل إلى استنتاجات ذات دلالة مهمة فى مدى تأثير قوانين الإصلاح الزراعى على الصراع الطبقى فى الريف، إذ تبين له أن كبار الحائزين كانت لديهم فرص أكبر فى الصراع:

أ- يسيطرون على الجمعية الزراعية.

ب- يسيطرون على عضوية الاتحاد الاشتراكى.

ج- يستخدمون عائلاتهم فى الصراع.

د- يستغلون أموال الجمعية الزراعية.

ولعل هذا ما دفع فتحى عبد الفتاح (الناصرية وتجربة الثورة، ص ١٣١) أن يستنتج أن إجراءات الإصلاح التى تمت فى مجال الزراعة لم تستطع أن تجرى سوى تغييرات نسبية فى التركيبة الطبقية، فهى قد أعادت بناء الهرم الطبقى عندما أزاحت عن قمته الطبقات الإقطاعية، ولكن ليحل محلها فى القمة أيضا كبار الملاك الرأسماليين والفلاح الغنى، وظلت قاعدة الهرم الواسعة المتمثلة فى عمال الزراعة وصغار وفقراء الفلاحين فى القاع مع بعض التحسينات، ولكن الذى لا شك فيه أن الصراع الطبقى والاجتماعى فى الريف قد حقق دفعة واسعة نشطة، فلقد أصبح الباب مفتوحا وبشكل واسع لحركة التطور الرأسمالى فى الريف.

ولا شك أن ملحمة السد العالى أشهر من أن نعيد الحديث عنها باعتباره من أضخم المشروعات الهندسية التنموية على مستوى بلدان عدة. وهو مثل عديد من المشووعات استتبع بعض الآثار السلبية الجانبية التى كان من المفروض أن تستنفر الجهود لمواجهتها بجدية، الأمر الذى لم يحدث بدرجة كافية، ولعل أبرز هذه الآثار الجانبية: التبخر، نتيجة الحرارة العالية فى المنطقة، والتسرب، وحرمان التربة من الطمى الذى كان يمدها بالخصب، وأيضا مشكلة النحر، ومشاكل الصرف (ريتشاردنر، ص ٢٥٣).

وسواء فى المجال الزراعى أم فى مجالات التنمية الأخرى، فقد كان تحقيق غرض التنمية المستقلة يتطلب حسن تدبير كل موارد البلاد، البشرية والمادية، واستغلالها بصورة تدر الحد الأقصى من العوائد، إذ لا يمكن أن يترك شئ للصدفة لأوهام اقتصاد السوق الحر، وللتجارب وللمغامرات الاعتباطية. إن الوقت والموارد ثمينان، ولا يمكن تحمل التبديد فى أى منهما. وإذا كان للتنمية أن تحدث أثرا ملموسا، فعليها أن تبدأ سريعا، وأن تشمل كل جوانب الاقتصاد، فالاحتياجات كبيرة وملحة، والوقت متأخر للهوة القائمة، والموارد محدودة بالنسبة للاحتياجات، ومن ثم كان من المحتم أن تتم التنمية فى إطار سياسة اقتصادية قومية (نجلاء أبو عز الدين، ص ٢٨).

من هنا فقد بدأت السياسة الاقتصادية والاجتماعية للثورة تأخذ إرهاصات الشكل التخطيطى منذ سنواتها الأولى، بدأت بصدور المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى، وأعلنت أن الغرض من إنشائه هو إرساء قواعد سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحصر موارد الدولة من أجل استغلالها على أكمل وجه، وعهد إليه ببحث المشروعات التى تحقق التنمية الاقتصادية ووضع برنامج لهذه التنمية خلال ثلاث سنوات (محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصرى، ص ٨٥).

ويروى العمرى (ص ٥٣) عن عدد من مدرسى الجامعة التفوا حول مجدى حسنين وزينوا له مشروعا لزراعة جزء ممن الصحراء الغربية (مديرية التحرير) من غير أن يولوا الجدوى الاقتصادية للمشروع الاهتمام الواجب، وكان من المفروض أن يحال المشروع إلى مجلس الإنتاج ولكن الرغبة فى تنفيذ المشروعات البراقة كانت غالبة على رأى غالبية الضباط، فلما طلبوا إلى وزارة المالية تمويل المشروع رفضت إلا إذا أحيل لمجلس الإنتاج، لكن أثناء دراسته كانت تصرف لبعض الهيئات الزراعية - من اعتمادات مالية لديها خصصت لأغراض أخرى - على الخطوات التمهيدية للمشروع، " وهكذا بدأ تنفيذه بطريقة ملتوية.. وتكبدت البلاد خسائر كبيرة بسبب التسرع والضغوط السياسية".

وفى عام ٥٣ أنشئ المجلس الدائم للخدمات، كهيئة مستقلة تختص بوضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والنهوض بمشروعات التنمية الاجتماعية والتنسيق بينها وبين مشروعات التنمية الاقتصادية.

وأنشئت لجنة التخطيط القومى يرأسها وزير التخطيط عام ٥٥، ثم مجلس التخطيط الأعلى سنة ٥٧، وبعد إنشاء وزارة للصناعة أنشئت الهيئة العامة للسنوات الخمس

للصناعة عام ٥٧، إيذانا ببدء التخطيط الشامل بعد مرحلة التخطيط الجزئى فى ظل مجلسى الإنتاج والخدمات.

وفى العام ٦٠ بدأ تنفيذ أول خطة خمسية للتنمية استهدفت تنفيذ ١٤٠٠ مشروع قدر لها أن تتكلف نحو ١٦٠٠ مليون جنيه، من أجل مضاعفة الدخل القومى بعد عشر سنوات، ومن ثم يزيد الدخل من ١٢٨٥ مليون جنيه عام ٦٠/٥٩ إلى ١٨٠٠ عام ٦٥/٦٤، أى بنسبة ٤٠%، وتطلبت زيادة الدخل بمعدل ٨% سنويا على هذا النحو استثمار ٢٤% من الدخل القومى، وهو رقم عال كان يصعب تحقيقه ما لم يقبل الناس تضحيات جساما، ولا سيما إذا أدركنا أن الدول الصناعية العظمى كانت تستثمر ما بين ١٥ و٢٠ فقط من الدخل القومى، بما فى ذلك مخصصات الإحلال والتجديد، ويزيد الدخل الحقيقى فى تلك الدول بنسبة ٢-٥% سنويا (على الجريتلى، ص ٦٥).

وقد واجهت مصر خلال الخطة الأولى صعابا جسيمة، منها زيادة الاستهلاك بدرجة تفوق زيادة الإنتاج، والتضخم النقدى بدرجة تفوق ما كان متوقعا فى الإطار العام للخطة، واختلال ميزان المدفوعات، وزيادة اعتمادات خدمة الدين الخارجى، وندرة الخبرات الفنية، وعدم تناسق أجزاء الخطة وقصور الجهد المبذول فى التصدير وازدياد صعوباته فى مواجهة التكتلات الأوربية شرقية وغربية، وإسراف الدول النامية فى فرض الحماية الجمركية، فضلا عن عدم وضوح الرؤية والإسراف فى مهاجمة رجال القطاع العام وعقابهم والتقتير فى منح الحوافز (المرجع السابق، ص ١٨٧).

وتعكس سياسة التخطيط ركنا من أركان التطور الذى سارت على طريقه الثورة من حيث زيادة سيطرة الدولة على الاقتصاد، تلك السيطرة التى شاع تسميتها "بالاشتراكية"، لكن بعض الباحثين ينظرون إليها على أنها كانت "رأسمالية دولة" وهو الوصف الأقرب للحقيقة، فما الذى أدى بالثورة إلى السير على هذا الطريق ؟

الحق أنه كان من الطبيعى، بعد أن سارت عجلة التنمية الاقتصادية أن تصطدم حكومة الثورة بعقبتين تتمثلان فيما سبق أن أشرنا إليه من ندرة رؤوس الأموال اللازمة للتنمية، وتغلغل النفوذ الأجنبى، ولعل كلا منهما مرتبط بالآخر.

وقد حاولت حكومة الثورة عن طريق قروض الإنتاج أن تمول المراحل الأولى من مشروعات التنمية، وعلى الرغم من إقبال أفراد كثيرين من الناس على هذه القروض، إلا أنها لم تكف. وكان البديل أن تقترض الدولة من الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية، لكن السياسة الخارجية التى انتهجتها الثورة دفعت هذه الجهات إلى إمساك اليد عن

ذلك، كما رأينا بالنسبة لقضية تمويل مشروع السد العالى وما ترتب عليه من تأميم لقناة السويس، والعدوان الثلاثى ٥٦ (يحيى عويس، التطور الاقتصادى، ص ١٩٥).

لكل ذلك بدأت الدولة، استكمال بعض الخطوات التى كانت قد بدأت تتخذها من قبل، عقب العدوان الثلاثى بتأميم المؤسسات الاقتصادية التى كانت مملوكة بصفة خاصة للفرنسيين والإنجليز، ومن هنا ففى مستهل عام ٦٠ كان تأميم بنك مصر، وخلال السنوات الأربع التالية شهدت البلاد إجراءات تأميم واسعة كان أهمها إجراءات يوليو ٦١ الشهيرة، ثم إجراءات أغسطس ٦٣، ومارس سنة ٦٤ . كما أن النظام الذى وضع فى مارس ٦٤ لتصفية الحراسات نقل إلى القطاع العام عددا كبيرا من المشروعات (إسماعيل صبرى عبد الله، فى "ثورة يوليو"، ص ٢١٠).

وكانت حصيلة هذه الإجراءات الواسعة التغيير الجذرى فى هيكل الاقتصاد القومى، فقد أصبح قطاع المال بأكمله ملكا للدولة، وتكاد التجارة الخارجية بشقيها أن تكون كاملة بيد الدولة، والصناعات الاستخراجية، والمعدنية والهندسية بقبضة الدولة. وقدر نصيب القطاع العام من الإنتاج الصناعى بحوالى ٨٥%، كما بدأت الدولة تلعب دورا أساسيا فى تجارة المحصولات الزراعية وفى التجارة الداخلية، فضلا عن سيطرتها على قطاع النقل بأنواعه، كل هذا بالإضافة إلى المشروعات الكبرى التى كانت الدولة تتولاها من الأصل، (مثل: قناة السويس، السد العالى، استصلاح الأراضى ..إلخ).

لكن فى ظل هذا النظام الذى قضى بتقييد الاستيراد إلا بإذن الدولة راجت السوق السوداء فى السلع الاستهلاكية المستوردة والمحلية وفى قطع الغيار حتى حيث تستورد الدولة منها ما يكفى، وشاع الاكتناز للمضاربة فيها، وتصاهر "الأوغاد" فى القطاع العام والقطاع الخاص لسلخ جلد المستهلكين، وراجت سوق تهريب السلع الأجنبية فى مجتمع الندرة، أولا من الشام أيام الوحدة، ثم من غزة بعد الانفصال، ثم من ليبيا بعد هزيمة ٦٧ (لويس عوض، ص ٨٠).

ولا شك أن الثورة قامت بجهد خارق فى مجال التصنيع، وخاصة عندما أنشئت وزارة للصناعة التى تولى أمرها عزيز صدقى عام ٥٦، حيث أكد أن مصر بأبنائها وحدهم وبقيادتها هى التى وضعت سياسة التصنيع وبرامجها ومشروعاتها ولم يشارك أجنبى واحد فى ذلك، كما أن تنفيذ هذه السياسة ومشروعاتها تم بأيدى الفنيين والعمال المصريين، ثم تولى إدارة هذا الإنتاج الضخم عندما قام، الخبراء المصريون (عزيز صدقى، فى: ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢٥٩).

ولم يكن الربح هو العامل الوحيد فى اختيار المشروعات، بل إقامة قاعدة صناعية متكاملة تحقق الإنتاج للمجتمع وتساهم فى رفع مستواه وخفض تكاليف معيشته، ثم المساهمة فى مبدأ الاعتماد على الذات، وكانت أسعار الإنتاج المحلى دائما أرخص بكثير من السلع المستوردة (المرجع السابق، ص ٢٦٠).

وفى تعقيبه على دراسة عزيز صدقى، بين فؤاد مرسى (المرجع السابق، ص ٢٧٤) أن قطاع الصناعة حصل على أكثر من ربع استثمارات الخطة الخمسية الأولى، أى حوالى ٢٧% منها، بالإضافة إلى ٦،٥% منها لمشروع السد العالى، وحوالى ٧% لمشروعات الكهرباء. وعلى الرغم مما هو معروف من أن الخطة الخمسية الأولى قد عنيت بإشباع احتياجات الاستهلاك النهائى، إلا أنها أرست أيضا قاعدة الصناعات الإنتاجية، مثل صناعة آلات الورش والتوسع فى صناعة الحديد والصلب وصناعة المطروقات والدرفلة وصناعة إنتاج الرصاص والزنك والألمونيوم الكهربائى وصناعة الآلات الزراعية وصناعة المحولات وصناعة أبراج الصلب والأبراج الخرسانية للشبكات الكهربائية وصناعة المراجل البخارية وصناعة معدات الطرق واستصلاح الأرلضى وصناعة المعدات الرئيسية للتعدين وصناعة مواد البناء.

ولا شك أن السياسات التى اتبعت خلال الفترة الناصرية كانت تتفق مع توجيه التنمية المستقلة، وقد نجحت هذه السياسات بدرجة كبيرة فى تحقيق أعلى درجات السيطرة القومية على الموارد الاقتصادية، ورفع معدلات النمو، وإحداث قدر هام من التنويع فى هياكل قسم هام من ثمار التنمية على قطاعات أوسع من المواطنين (مصطفى كامل السيد، فى: الاستقلال الوطنى، ص ٨١).

وقد تأجل تنفيذ الخطة الثانية، فقد كانت حرب اليمن قد استنزفت قدرا غير قليل من الموارد، حيث كان متوسط الإنفاق السنوى ٤٠ مليون جنيه مصرى + ١٠ مليون استرلينى، فضلا عن كارثة ٦٧ التى وصل تقديرها بين ١٧ و٢٤ بليون دولار خلال الفترة من ٦٧ حتى ٧٣، ولا شك أن ذلك كان يمثل فى ظروف تدهور ميزان المدفوعات، وتوقف المساعدة الأمريكية فى الستينيات عبئا ثقيلا، اضطر القيادة السياسية أن تؤجل استئناف التنمية المخططة الطموحة إلى ما بعد تصفية آثار الهزيمة (المرجع السابق ص ٨٢).

وتؤكد كريمة كريم (فى: الاقتصاد القومى فى ربع قرن، ص٩٢) أنه إذا كان الهدف الأساسى للتنمية الاقتصادية هو تحقيق معدل مرتفع للناتج القومى بغض النظر عن كيفية توزيع هذا الناتج، فإن وجود التفاوت الكبير بين الريف والحضر يتعارض مع

هذا الهدف، فانقسام الاقتصاد القومى إلى جزء متقدم نسبيا (الحضر) وجـــزء متخلـف (الريف) وما يترتب على هذه الثنائية من خلل فى مستويات الأجور والأســعار داخـل الدولة الواحدة يجعل تحقيق معدل نمو مرتفع للاقتصاد القومى مسألة مشكوكا فيها.

أما إذا كان من أهدافنا الأساسية فى التنمية الاقتصادية القضاء على الفقـر وتحقيـق العدالة فى توزيع الدخل القومى بين الأفراد، فإنه من الواضح أن وجود التفاوت الكبـير الذى قام بين الريف والحضر فى مصر تعارض مع هذين الهدفين.

ثقافـــــة الثورة:

من أفدح الاتهامات التى راح يكيلها هيكل (أزمة المثقفين، ص ٢٣) للمثقفين قولـه: "لقد عجزت غالبية الفئات المثقفة، سواء بارتباطاتها الطبقية التى أبعدتها عن المطـالب الحقيقية للنضال الشعبى، أو بعزلتها عن هذا النضال عن رؤية الصورة فـى جلائـها ووضوحها".

ثم يصور موقف المثقفين بعد فترة من قيام الثورة متسائلا: "ومـاذا فعلـت غالبيـة المثقفين ؟ قفزوا إلى السلبية مثل قواقع البحر حين تنكمش داخل أصدافها. هكـذا فعـل بعضهم، والبعض الآخر اتجه بولائه السياسى إلى الوضع الجديد، باعتباره نظام حكـم قائم، أما ولاؤه الفكرى فقد راح يتأرجح مع الحيرة والشك" (ص ٢٨).

ثم يصل إلى القول (ص ٥٠): "ولقد كان الدور الطبيعى الواجب للمثقفين ليس مجرد أن "يتعاونوا" مع الثورة، وإنما أن "يتفاعلوا" مـع الثـورة، أن "يتبنـوا" قضيتـها، أن "يأخذوها"، أن "يعطوها" من فكرهم "نظريتها الوطنيـة"، أن يصوغـوا مـن أعمـاق ضميرهم وعلمهم عقيدتها الثورية.. ". فما تفسير هذا ؟

كان من أوائل ما شهدته مصر من خطوات على الطريق الثقافى صدور قانون فـى ٢٥ يناير ٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، فى شكل هيئة مستقلة تتبع مجلس الوزراء، كان المسئول الفعلى عنه عسـكرى أديـب هـو يوسـف السباعى، وظل مهمينا عليه فترة طويلة، وكان هذا المجلس بمثابة وزارة ثقافة إلى حـد ما، حيث أوكلت إليه عملية تنسيق جهود الهيئات الحكومية وغير الحكومية العاملة فـى ميادين الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية وربط هذه الجهود بعضها بالبعض وابتكـار وسائل تشجيع العاملين فى هذه الميادين والبحث عن الوسائل التى تؤدى إلـى تنشـئة أجيال من أهل الآداب والفنون يستشعرون الحاجة إلى إبراز الطابع القومى فى الإنتـاج الفكرى المصرى بشتى ألوانه، ويعملون على التقارب فى الثقافة والذوق الفنـى بيـن

المواطنين مما يتيح للأمة أن تسير موحدة فى طريق التقدم محتفظة بشخصيتها وطابعها الحضارى المميز.

وقبل ظهور هذا المجلس، كان فى وزارة التربية إدارة ثقافية تقوم بأعمال ثقافية متعددة كان أبرزها حقا هو مشروع الألف كتاب الذى شرع فيه بترجمة عشرات الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية، فضلا عن جهد آخر كانت تقوم به الإدارة الثقافية أيضا فى جامعة الدول العربية بالقاهرة، حيث كان الجهد الأكبر يقوم به مصريون، وينشر فى مصر، يقود هذا العمل د. طه حسين.

وعندما تولى فتحى رضوان مسئولية وزارة الإرشاد القومى (الإعلام فيما بعد)، كانت هى المرة الأولى التى تصدر فيها الدولة مجلة ثقافية هى مجلة (المجلة) والتى كانت بالفعل على مستوى ثقافى رفيع، تناوب على رئاسة تحريرها محمد عوض محمد، وحسين فوزى، وعلى الراعى، ويحيى حقى وهم من هم من علو الهامة الثقافية.

وشهدت مصر ما سمى بقصور الثقافة بدءا من عام ٥٩ التى سعت إلى إزالة الحواجز الثقافية بين فئات الأمة، وكانت هذه القصور تطويرا لما كان معروفا من قبل بالجامعة الشعبية (ثروت عكاشة، ج١، ص ٤٨٩).

وشهدت مصر مشروعات على جانب كبير من الأهمية من حيث تيسير سبل الثقافة للجماهير العريضة من الناس يكتبها كبار المفكرين، فى موضوعات مهمة، وتباع بقروش قليلة، مثل سلسلة المكتبة الثقافية التى كتب فيها العقاد وزكى نجيب محمود والأهوانى، وعلى أدهم جمال حمدان، حيث كان الكتاب يباع بقرشين، أو ثلاثة فيما بعد، وسلسلة أعلام العرب التى كتب بها أيضا العقاد وبنت الشاطىء وتمام حسان وسعيد عاشور والأهوانى وزكى نجيب ومحمود الحفنى وعلى الحديدى، وغيرهم،

ثم سلسلة تراث الإنسانية التى تقدم ملخصا وافيا لأهم الكتب العالمية التى أثرت فى المسار الحضارى للإنسانية.

وسلاسل أخرى، مثل: مسرحيات عالمية، واخترنا لك، وروايات عالمية، والمكتبة العربية.

وتمت إعادة نشر مصادر مهمة من التراث الإسلامى، مثل صبح الأعشى، والأغانى، ونهاية الأرب، والنجوم الزاهرة، ولسان العرب.

وكان هناك مجال ملحوظ للأنشطة الفنية الرفيعة والشعبية، مثل فريق للباليه، وأوركسترا القاهرة السيمفونى، والفرقة القومية للفنون الشعبية، فضلا عن تأسيس عدد

من المعاهد الفنية، تشمل الباليه، والنقد الفنى، والكونسيرفاتوار، والمعهد العالى للسينما، (المرجع السابق، صفحات مختلفة).

ومثلما حدث فى مواقع متعددة، عانت الثقافة من الآفة نفسها، الصراع بين القوى المختلفة، بين عبد القادر حاتم، وثروت عكاشة، حيث كانت سياسة الأول تميل إلى تغليب "الكم"، والثانى إلى تغليب "الكيف"، فضلا عن غلبة فنون المسرح والإذاعة والتلفزيون بالنسبة للأول على قطاعات الثقافة الأخرى، حيث ضمت أحيانا وزارة الثقافة مع الإرشاد وتولى أمرها عبد القادر حاتم، وكان عكاشة يستعين عادة بعدد من اليساريين، بينما لم يكن حاتم يميل إليهم، جاء فى تقرير المجلس الأعلى للفنون والآداب (عكاشة، ج٢، ص ٢٥٧):

"تأسست فى عهد وزارة الثقافة حين انضمت للإرشاد (٦٣) شركة الدار القومية للطباعة والنشر وضمت إليها فيما بعد إدارة الثقافة فى الوزراة فى شكل شركة أخوى، كما اشترت الوزارة دار القلم وتأسست سنة ٦٤ مؤسسة للإشراف على هذه الشركات. ولكن إعادة النظر فى الوضع المالى والإدارى فوق ما تركت سياسة "الكم" أو "كتاب كل ست ساعات" من آثار بالغة فى الميزانية، بل الأهم كذلك فى تدمير سمعة الكتاب المصرى فى الخارج وما أثر به فى العقول فى الداخل، كل هذا وغيره حتم عملية الإدماج والتغييرات الإدارية والتنظيمية التى ما زالت المؤسسة تعانى من ميراثها حتى اليوم.. وأما الدار القومية فإن الخضم الذى خرج منها ليس من السهل فصله وتقويمه لغياب الإحصاءات المفهرسة اللازمة لهذا الخضم الضخم، وحسبنا أن نذكر أنها زادت السلاسل الأربعة ذات المستوى الطيب أكثر من أربعة عشرة سلسلة أخرى كلها هابطة فى الأكثر والأعم، مما حدا بالوزارة فى عام ٦٧ أن تلغى أغلبها وتدمج بعضها فى البعض الآخر".

وأورد التقرير أيضا المخزون المذهل من السلاسل بلا بيع ليعقب: "كأنما الجهد والمال والورق وعرق المؤلف والعامل كلها كان الهدف منها ملء مخازن ما كان أحراها أن تمتلىء بورق أبيض، هذا إلى ما اتبع فى ميدان الكتب من نفس السياسة فجعل مخزون الكتب يجاوز التسعة ملايين كتابا فى سبتمبر ٦٦، وهذا وحده دليل على : عدم التخطيط لانعدام الكفاءات المتولية لجهاز النشر من حيث الثقافة والدراية بما تتعامل به وسياسة الكم الوفير وما تجر بعد البريق الخاطف من انهيار وتخريب فى ميادين التعامل على كل المستويات تأليفا وطبعا وشراء ورق إلخ".

وكان عبد الناصر على وعى واضح بالدور الذى يمكن أن تقوم به أجهزة الإعـــلام فى التمكين للثورة فى عقول وقلوب الناس، وفى المواجهة مع أعداء الثورة سواء فـــى الداخل أو فى الخارج، وخاصة هذه الساحة الثانية، حيث أن مصر بإمكانياتها المحـدودة لم تكن بالمقدرة الكافية التى يمكن بها أن تخوض معارك خارجية ضد الاستعمار، لكـن عن طريق أجهزة الإعلام، فإن مثل هذا الأمر يمكن أن يتحقق ولو جزئيا.

فما أن مر يومان على قيام الثورة حتى صدر قرار من القائد العام للقوات المســلحة يوم ٢٥ يوليو بفرض الرقابة الحربية على الصحف، وكان أمــرا مفــهوما فــى هــذا التوقيت بالذات، حيث لابد أن تواجه الثورة أخطارا كثير منها غير معلوم مصدره، لكن المشكلة هى أن هذه الرقابة كانت ضيفا ثقيلا على الصحافة معظــم ســنوات الثــورة، صحيح أنها كانت تلغى، لكن لفترات قليلة، ثم لا تلبث أن تعود مرة أخرى.

وعندما طالب بعض الصحفيين عام ٥٣ برفع الرقابة، رد عبد الناصر عليهم علـــى صفحات روزاليوسف فى ٥/١١ /٥٣ / متسائلا: "أنا أكره بطبعى كل قيد على الحريــة ٠٠٠ومع ذلك، فأين هى الحرية التي قيدناها ؟!" (رمزى ميخائيل، ص ١٧)

وأرادت الثورة أن تكون لها صحافتها، ومن هنا ظهرت مجلة "التحرير" بعــد فــترة وجيزة، فى ٥٢/٩/١٦، عن إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة، يرأس تحريرها أحمد حمروش الذى استعان بعدد متميز من الكتاب والصحفيين اليساريين، وكــانت المجلــة شكلا فريدا وجديدا فى الصحافة فى ذلك الوقت، فراجت رواجــا كبــيرا (ليلــى عبــد المجيد، ص ١٣)، لكنها لم تسلم من ذلك الفيروس الذى أصــاب الصحافــة المصريــة جميعها، ألا وهو أن تكتب المجلة أو الصحيفة ما لا يتفق مع توجهات السلطة القائمــة، فنحى حمروش، على أساس غلبة الاتجاه الماركسى، وجاء ثروت عكاشة، الذى واصــل السير بها بنجاح، ثم ما لبث هو نفسه أن نحى عنها وفقا للمنطق نفســه، وإن اختلــف السبب (ثروت عكاشة، ج١، ص ١٢٠).

لكن كان الحدث الأهم هو صدور جريدة يومية لتكون لسان حال الثــورة ألا وهــى (الجمهورية) فى السابع من ديسمبر ٥٣، حيث ضمت إليها كوكبة من أفضل الكتــاب، من اتجاهات متنوعة، على أساس أن تعيد صحافة الرأى، بعد أن كانت صحابة الخــبر والصورة والتحقيق قد سادت الساحة (ليلى عبد المجيد، ص ١٤).

وبدأت الثورة طريقا مؤسفا فى ٥٣/١/١٨، عندما أمرت بتعطيل عدد من الصحــف والمجلات بتهمة أنها "منشورات شيوعية ومتطرفة" (المرجع السابق، ص ١٧).

ومثلما حدثت لقطاعات مدنية متعددة، حدث كذلك زحف عسكرى على الصحافة، صحيح أن بعض العسكريين كانت لهم توجهات صحفية وأدبية، لكن الكثرة لم تكن كذلك، وهكذا رأينا أنور السادات يشرف على دار التحرير، والتى تقلب عليها أيضا كمال الحناوى، ومصطفى بهجت بدوى، وخالد محيى الدين يصدر جريدة المساء ٥٦، ثم رئيسا لدار أخبار اليوم، وصلاح سالم يصدر جريدة الشعب، ويوسف السباعى يرأس تحرير مجلة الرسالة الجديدة، وآخر ساعة، وحمروش لمجلة الكاتب، وأمين شاكر لأخبار اليوم، وأصدر أيضا مجلة بناء الوطن، وعبد الرؤوف نافع عضوا منتدبا لدار الهلال (غالى شكرى، المثقفون والسلطة، ص ٣٦٥).

وعندما انتهت فتنة مارس، هوجم أساتذة الجامعات، وضربوا طه حسين والدكتور السنهورى رئيس مجلس الدولة ضربات لها دلالتها فى اكتساح مراكز التفكير، وبعد أيام قرر مجلس قيادة الثورة تطهير الجامعة والصحافة، وفى ١٦ حلت نقابة الصحفيين، وكذلك مجلس نقابة المحامين، ثم كانت تلك المذبحة التى تعرض لها٢٣ من كبار الصحفيين، مثل كامل الشناوى، وإحسان عبد القدوس، وروز اليوسف، و١٤ مجلة وصحيفة باتهامهم بتلقى أموال سرية (فتحى غانم، ص ٢٤)، وحكم بالسجن عشر سنوات وخمسة عشر عاما على محمود أبو الفتح وأحمد أبو الفتح صاحبى وكاتبى أشهر صحيفة يومية، المصرى، وسحب رخصة إصدارها، حيث توقفت تماما يوم ٤ مايو ٥٤: "أطبقت الكماشة على الصحافة والجامعة تحاصر الفكر والرأى، وكانت مذبحة للعقول، وثمنا باهظا تحمله المصريون وقبلوا التضحية به ورفعوا عبد الناصر إلى مرتبة الزعامة الحقيقية، وكان أملهم مرة أخرى أن يبدأ عهد جديد وأن يتراجع السيف ليبنى القلم (المرجع السابق، ص ٢٥).

وفى وسط القهر الذى تعرض له الصحفيون، فتح الباب واسعا للوشايات والنميمة سواء بالتطوع الشخصى أم عن طريق الأجهزة الأمنية (المرجع السابق، ص ٤٢).

وكان الصحفيون أول من تلقى غضب الجماهير وضعف ثقتها بها، بحيث لم يعد قارئ يصدق ما يكتبون وما يخبرون، وفقدت أجهزة الإعلام الأخرى : الإذاعة والتفزيون ووكالات الأنباء مصداقيتها بعد صدمة يونيو العنيفة، فقد صعقت الجماهير وقد انتشت من قبل بصوت أحمد سعيد فى صوت العرب يجلجل مبشرا بقرب اقتحام تل أبيب، والمانشيتات الحمراء الضخمة تتصدر عناوين الصحف معلنة عن عشرات الطائرات الإسرائيلية التى أسقطناها، وكان كل هذا كذبا !

وكانت الضربة الموجعة حقا تتمثل فى صدر القانون رقم ١٥٦ الصادر فى ٦٠/٥/٢٤ والذى سمى بقانون "تنظيم الصحافة"، وبمقتضاه انتقلت ملكية دور الصحف الكبرى إلى الدولة، مثل الأهرام، ودار الهلال، ودار أخبار اليوم، عن طريق إناطة مسئوليتها بالاتحاد القومى، ثم بعد ذلك الاتحاد الاشتراكى (رمزى ميخائيل، ص ٥٥).

وهذه التسمية "تنظيم الصحافة" مؤشر على كيفية تسمية الأمور بغير أسمائها الحقيقية، إذ كان ما حدث، تأميما حقيقيا، لأن الاتحاد القومى، ثم الاتحاد الإشتراكى بعد ذلك، كان يرأسه رئيس الدولة، وهو الذى يختار ويعين قياداته، ومن ثم فقد كان معنى هذا أن يتحول كل العاملين فى الصحافة إلى موظفين لدى الدولة، هى، أو رئيسها بمعنى أصح الذى يختارهم ويعينهم، والحكومة هى التى تدفع لهم مرتباتهم، ومن ثم فقد تحددت وجهة الولاء والتبعية. ثم إن كل قانون إنما يكون لتنظيم أمر من الأمور، قانون الإيجار هو لتنظيم الإيجار، وقانون الأحوال الشخصية هو لتنظيمها... وهكذا !

وتمتلىء كتب عديدة بأمثلة يصعب حصرها تشير إلى ما أحاط بالصحفيين من مناخ يدفعهم دفعا لأن يتحولوا إلى أصوات تردد ما يراد لها أن تكتب...

فلم تشفع علاقات إحسان عبد القدوس الطيبة بعبد الناصر وغيره من الضباط، تلك العلاقة التى بدأت قبل الثورة ن فى أن يعتقل ٩٥ يوما عام ٥٤، لأنه كان من الناقدين لضباط الثورة فى أزمة مارس ٥٤.

وكان أحمد حسين مؤسس حركة مصر الفتاة، والتى أكد عبد الناصر أنه تعلم الكثير منها، قد وقف موقفا عدائيا من حركة الانشقاق فى مارس ٥٤، وأرسل برقية لمحمد نجيب، وأخرى لعبد الناصر يقول فيها: "ليست البلاد ضيعة تتنازعون عليها. عودوا إلى ثكناتكم واتركوا الحكم للشعب "وكان من الطبيعى أن يتم اعتقاله، لكن الذى لم يكن طبيعيا حقا أن يتعرض هذا الزعيم السياسى الكبير لتعذيب شديد، فلما فوتح عبد الناصر فى هذا كان رده : " هو طول لسانه عليهم فى البوليس الحربى فضربوه"!! (قصة ثورة ٥٢ج٤، ص ٤٠٠).

كذلك يمتلئ كتاب فتحى عبد الفتاح (شيوعيون وناصرين) بقصص عن صور من التعذيب المفزعة التى تعرض لها الماركسيون فى السجون، وكان عدد غير قليل منهم من المفكرين والعلماء وأساتذة الجامعات والصحفيين، وكان أشهر ما حدث هو موت شهدى عطية، القطب الكبير نتيجة ما لاقاه من التعذيب، لماذا نتصور أن يموت شخص نتيجة تعذيب ؟ "مات شهدى، مثلما مات فريد حداد بنفس السلوب ومثلما مات رشدى

خليل وعلى الديب.. وقبلهم مات محمد عثمان فى أحد ردهات المباحث العامة فى طنطا" (ص ١٣٠) ٠

والدكتور جمال العطيفى المستشار القانونى للأهرام، وفى ظل رئاسة هيكل، أقرب الصحفيين لعبد الناصر، يكتب فى الأهرام فى ٦٩/٥/٨ عن ظاهرة خطيرة ألا وهى نشر قرار وزير العدل الصادر فى أول يناير ٥٦، فى عدد الوقائع المصرية الصادر فى ٦٩/٤/٧، مع ما يحيط بهذا من مأزق قانونى، فإذا به يعتقل، لولا أن هيكل بنفوذه استطاع، بعد سبعة أيام من الاعتقال أن يتيح له فرصة الخروج (العطيفى آراء فى الشرعية، ص ٤١٨) ٠

وكتب توفيق الحكيم، عن واقعة اعتقال السكرتيرة الخاصة لهيكل نفسه، مع زوجها، ولطفى الخولى الذى كان رئيسا لمجلة الطليعة الصادرة عن الأهرام مع زوجته لأنهم تداولوا الحديث عن رسالة كتبها الحكيم لعبد الناصر عندما عين هيكل وزيرا للإعلام (وثائق فى طريق عودة الوعى، ص ٩، ٢٥).

لكن حسنين كروم (ص ٩٠) يبرز شواهد كثيرة على أن المسألة ترجع إلى صراع بين بعض مراكز القوى (مثل على صبرى، وسامى شرف) وهيكل، فإذا كان هذا يتم لشخصيات مثل هذه، فماذا كان الأمر بالنسبة لآخرين لا حول لهم ولا قوة ؟!

وأعفى فكرى أباظة، رغم كل ما كان له من مقام سابق، من رئاسة مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال ورئاسة تحرير المصور بسبب مقال كان قد نشره فى ١٧ أغسطس ٦١ طالب فيه الدول الكبرى بإنشاء اتحاد فيدرالى بين الدول العربية، على أن تندمج فيه فلسطين بأسرها وتشمل إسرائيل، ولم يعد الرجل إلى عمله إلا فى أبريل ٦٢ بعد أن نشر اعتذارا مهينا على صفحات الأهرام (ليلى عبد المجيد، ص ٨٢).

ربما كان الرجل مخطئا فى رأيه، لكن ألم يكن أكرم وأجدى أن يرد عليه آخرون ويناقشوه بدلا من عزله وإهانته ؟

وكانت دور الصحف مجالا للصراع بين عبد الحكيم وعبد الناصر، فقد فرض عبد الحكيم حلمى سلام على دار التحرير رئيسا ودعمه ب ٣٥٠ ألف جنيه، ثم إذا بالمباحث الجنائية تقتحم الدار بعد فترة يوم ٦٤/١/٤، حيث كان حلمى قد استدعاها للتحقيق فيما قيل عن اختلاسات بالمؤسسة، وهجم أفراد المباحث على بعض الأفراد فى مكاتبهم واعتقلوهم للتحقيق معهم (المرجع السابق، ص ٨٥).

كان هناك دور بعيد عن الصحافة، قبل كثير من الصحفيين أن يلعبوه للثورة، ولأجهزتها الأمنية فيما بعد، وكان هذا الدور أشبه بدور المخابرات والمباحث، يتلخص

فى كتابة التقارير والقيام مهمات خاصة (عادل حمودة، ص ١٤٩)، ومن لا يفعل ذلك لا يعد متعاونا معها، وإذا كان كبار الصحفيين طريقهم إلى رئاسة التحرير وسائل أخرى غير الصحافة، فهل كان من الممكن أن يطالب أحد صغار الصحفيين بالدفاع عن شرف الكلمة وحرية الرأى ؟ "ثم، كانت المهمات الخاصة، ثم كانت المهمات السرية، ثم، انتقلت الخدمات غير الصحفية من مستوى جمال عبد الناصر إلى مستويات أقل منه، حتى أصبح الصحفيون موظفين فى أجهزة الدولة، حتى قبل أن تؤمم الصحافة، ويصبحوا كذلك، رسميا، وقانونيا" (المرجع السابق، ص ١٥٠).

كانت المشكلة الكبرى، تكمن فى طبيعة النظام القائم على الزعامة الفردية التى كانت نظرتها إلى الرأى الآخر هى نظرة تقوم على الريبة والشك، إذا لم تكن موافقة لاتجاه الزعيم، كما أوضحنا تفصيلا فى الجزء الذى عرضناه عن الديموقراطية، وإذا كنا قد عرضنا فيه لما ذكره ثروت عكاشة من شكوى عبد الناصر، بعد هزيمة يونيو من أنه لا يسمع نقدا بمجلس الوزراء، وهو ما كرره هويدى أيضا فى (مع عبد الناصر، ص ٩٠).

لكن هويدى فى الكتاب نفسه (ص ٦٠) يروى أن حسين الشافعى تحدث فى أول اجتماع للمجلس بعد الهزيمة عن الأخطاء والسلبيات التى أدت إلى "النكسة"، منتقدا الانفرادية فى اتخاذ القرارات، فإذا عبد الناصر يظهر استياءه من ذلك وتساءل: لماذا لم يتحدث الشافعى إلا فى هذا الوقت ؟ وفسر عبد الناصر هذا بأنه يتفق مع المثل الشائع "لما العجل يقع تكثر سكاكينه"!!

وبالإضافة إلى ما سبق أن عرضنا له، نضيف هنا ما أثبتته دراسة محمد السيد سليم (ص ٣٠٤) من أن نظام اتخاذ القرار فى مصر تميز بدرجة كبيرة من المركزية الإقليمية والوظيفية، فعلى المستوى الإقليمى، لم تتمتع الوحدات الإقليمية (المحافظات) بدور ذى شأن فى عملية اتخاذ القرار القومى، فالسلطة فى القاهرة هى مستودع كل السلطات، وهى التى تستطيع أن تنشئ تلك الوحدات، وأن تحدد سلطاتها وطرق تحويلها بالطريقة التى ترتأيها، وقد اعترف عبد الناصر نفسه فى ٢٤ /٩/ ٦٢: "القرارات الخطيرة التى اتخذت (فى الفترة الماضية) كانت من أخطر القرارات بالنسبة لمستقبل هذا الوطن، ولكن أنا اتخذت هذه القرارات، وأنا معتمد على الله وعلى إيمان هذا الشعب، وعلى أن هذه القرارات تحقق الأمل وأمانى الشعب".

ويعلق هيكل على غياب التنظيم الشعبى عن المشاركة، أن المشكلة بالنسبة لعبد الناصر "أنه كان يلغى بقوة شخصيته وبالثقة الجماهيرية فيه دور التنظيم الشعبى لأنه

كان يتجاوزه. تعود الناس أن ينتظروا كلمته. أن يستجيبوا بالحركة معها .." (المصر لا لعبد الناصر، ص ٤٢).

ومن أبدع ما قيل نقدا للحال الثقافى الذى وقع فى أسر تسيد رأى الدولة وحدها، وخاصة زعيمها، ما كتبه غالى شكرى (ثقافتنا بين نعم ولا، ص ٣٣)، حيث لاحظ سيادة المونولوجية فى التفكير، فحيث يسبق الحدث الفكر يتخذ الحديث صيغته فى قوار علوى يصبح هو الفكر، ويتحول الكتاب - وليس المفكرين - إلى شراح عظام، مما يؤدى إلى انتفاء الفكر كتجاوز عقلى للحدث وكبادرة واعية مستقلة عن القرار وكنشاط خلاق وظيفته أبعد عن أن تكون عن إعادة صياغة الحدث - القرار فى اسلوب شائق جذاب يشرح ويبرر.

كذلك رصد غالى (ص ٣٤) ظاهرة الديماجوجية التى صاحبت تحول الثقافة إلى دعاية لا تستند إلى فلسفات متكاملة أو أفكار متسقة، وإنما هى دعاية ذيلية للأحداث والقرارات مهما تضاربت وتناقضت، وهو الأمر الذى حول قطاعا عريضا من المثقفين إلى أجهزة استقبال آلية، وهو أيضا الأمر الذى حول جماهير الثقافة إلى أجهزة استقبال سلبية، شاعت فى صفوف منها البلبلة، وفى صفوف أخرى اللامبالاة، وأصبحت الأكاذيب فى أجهزة الإعلام ترتدى ثوب الحقائق والحقائق ترتدى ثوب الأكاذيب (ص ٣٥)، وأمست عبقرية الكاتب هى مقدرته على اللف والدوران إن كان يقول شيئا ذا قيمة، وأن ينوع فى ألوان الماكياج وأشكال الأقنعة إذا كان يردد ما تقوله السلطة.

وربما انفرد خالد محمد خالد بمزية فريدة حقا، إذ وقف يحاور عبد الناصر علنا أمام العشرات فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى ويقول له: ".. فالاشتراكية إنما جاءت لتحرر المجتمع بكل أفراده من الجوع والخوف والسيطرة ٠ الاشتراكية تعنى أن وسائل الإنتاج قد أممت وأصبحت ملك الأمة، وأن وسائل المسئولية أيضا قد أصبحت ملك الأمة٠ وأنا أرى أن الرأسمالية لم تصب الاشتراكية بضرر أبلغ وأشد من تغذيتها بالمخاوف التى تلجئها دائما إلى تحديد الحرية والإسراف فى السيطرة والكبت، وإذا استطاعت أن تنفض عن نفسها هذا الذى لا تنى الرأسمالية عن تغذيتها به، فتكون الاشتراكية قد أنقذت نفسها" (ص ٢٦٦).

لكن الرجل لم يجد آذانا صاغية، فالتيار الجارف وقتها كان شعاره الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب ؟!

وفى هذا المناخ كان العسكريون الحاصلون على الرضا والحظوة وكأنهم فوق المساءلة، مما يمكن أن يفسر ما تصوره هيكل من سلبية المثقفين، إذ ماذا يمكن لهؤلاء

أن يفعلوا والملاحقة والفصل والاعتقال تهددهم، بيما لا يحدث ذلك للعسكريين أصحاب الحظوة ؟

وفى كتاب المستشار محمد عبد السلام (النائب العام فى فترة من الستينيات) وقائع متعددة تفوح بهذا، مثل القضية الخاصة بالشركة العقارية المصرية عام ٦٥ (سنوات عصيبة، ص ٤٧) وعلاقة عبد المحسن أبو النور بها حيث كان وزيرا للإصلاح الزراعى، وما سجلته التحقيقات سنة ٦٧ خاصا بتصرفات محافظ القاهرة سعد زايد الذى كان يتصرف وكأنه حاكم بأمره وأطلق التصريح المذهل الشهير أنه أعطى للقانون أجازة (المرجع السابق، ص ٨٤)، وتفاخر بأن وسيلته فى حكم المواطنين هى "الفلقة والعصا"!

وجرت محاولات لجر القضاة إلى الاتحاد الاشتراكى، وكان من رأى الأغلبية منهم الابتعاد عن التنظيمات السياسية وأصدروا بيانا شهيرا بذلك فى مارس ٦٨، جلب عليهم سخط القيادة السياسية (ممتاز نصار، ص ٦٧).

ومن هنا كانت القارعة يوم ٣١ أغسطس سنة ٦٩، حيث فصل من القضاة بغير الطريق التأديبى ١٢٩ قاضيا و٥٨ من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى (المرجع السابق، ص٩٠)، فيما عرف بمذبحة القضاء.

.....

كان هذا هو "الوعاء المجتمعى" الذى نبتت فيه شجرة التعليم، أو قل هذا هو "المسرح المجتمعى" الذى دارت على خشبته دراما التعليم، فماذا كان أمرها ؟ هذا هو ما سوف نتبينه خلال الفصول القادمة.